هذه الخاصية معدة بشكل آلي مع بعض المراجعة التحريرية.

قانون رقم 22 لسنة 1997 (قانون الشركات لسنة 1997) وتعديلاته

حتى التعديل بموجب قانون معدل لقانون الشركات

عدد المواد : 289 تاريخ السريان : 1997-06-14

- المادة 1 التسمية وبدء العمل تاريخ السريان 1997-06-14

يسمى هذا القانون (قانون الشركات لسنة 1997) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

The Companies Law and its amendments

Until Last Update

No. Articles : 289 Effictive Date : 14-06-1997

- Article 1

This Law shall be cited as (The Companies Law of 1997) and shall come into force thirty days after the date of its publication in the Official Gazette.

©قسطاس للتقنيات القانونية

- المادة 2 تعريفات تاريخ السريان 2023-11-11

أ . يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

الوزير: وزير الصناعة والتجارة والتموين.

المراقب: مراقب عام الشركات.

الدائرة: دائرة مراقبة الشركات وترتبط بالوزير.

البنك:الشركة المرخصة لممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام قانون البنوك النافذ المفعول.

المحكمة: محكمة البداية التي يقع المركز الرئيسي للشركة الاردنية او مركز الفرع الرئيسي للشركة الاجنبية ضمن اختصاصها المكاني.

ب- يقصد بكلمات وعبارات (الهيئة) و(السوق المالي) و(المركز) و (مدير الإصدار) و(أمين الإصدار) حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها بمقتضى قانون الأوراق المالية والانظمة الصادرة بمقتضاه.

- Article 2

a. The following words wherever mentioned in this Law shall have the meanings assigned to them hereunder unless the context indicates otherwise

The Ministry means the Ministry of Industry Commerce and Supply

The Minister means the Minister of Industry Commerce and Supply

The Controller : The Companies Controller General .

The Department : The Companies Control Department and is linked to the Minister .

The Bank: The company licensed to conduct banking business in accordance with the provisions of the Banking Law in force.

Court : The Court of First Instance in which the head office of the Jordanian company or the main branch of the foreign company is located within its territorial jurisdiction .

b- The terms and expressions “the Authority” the “financial market” the “Center” the “issuance manager” and the “issuance trustee” wherever mentioned in this Law shall have the meanings assigned to them in accordance with the Securities Law and the regulations issued in pursuance hereof.

- المادة 3 نطاق تطبيق القانون تاريخ السريان 2002-07-16

- Article 3

تسري احكام هذا القانون على الشركات التي تمارس الاعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه، فاذا لم يكن فيها ما ينطبق على اي مسالة فيرجع الى قانون التجارة فان لم يوجد فيه حكم يتناول هذا الامر يرجع الى القانون المدني والا فتطبق احكام العرف التجاري والاسترشاد بالاجتهادات القضائية والفقهية وقواعد العدالة.

The provisions of this Law shall apply to companies carrying on commercial business and to the matters dealt with in its provisions If there is nothing in it that applies to any issue it shall be referred to the Commercial Law and if there is no provision dealing with this matter it shall be referred to the Civil Law otherwise the provisions of commercial custom shall be applied and be guided by jurisprudence jurisprudence and rules of justice

- المادة 4 تأسيس الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً اردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة .

- Article 4

A company shall be incorporated and registered in the Kingdom in accordance with this Law and every company shall be deemed after its incorporation and registration as a Jordanian juridical person and shall have its head office in the Kingdom

- المادة 5 موانع التسجيل والاعتراض على التسجيل
تاريخ السريان 2023-11-11

أ - لا يجوز تسجيل شركة باسم اتخذ لغاية احتيالية او غير قانونية كما لا يجوز تسجيل اي شركة باسم سبق وسجلت به شركة اخرى في المملكة ، او باسم يشبهه الى درجة قد تؤدي الى اللبس او الغش. وللمراقب رفض تسجيل الشركة بمثل ذلك الاسم في اي حالة من تلك الحالات .

ب - يجوز لاي شركة ان تعترض خطياً لدى الوزير خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار بتسجيل شركة اخرى في الجريدة الرسمية لالغاء تسجيل تلك الشركة الأخرى اذا كان الاسم الذي سجلت به مماثلاً لاسمها او يشبهه الى درجة قد تؤدي الى اللبس او الغش ، وللوزير بعد السماح

- Article 5

a) A company may not be registered in a name adopted for fraudulent or illegal purposes and no company may be registered in a name under which another company has already been registered in the Kingdom Or in a name that resembles it to a degree that may lead to confusion or fraud. The Controller may refuse to register the company under such name in any of these cases .

b) Any company may object in writing to the Minister within sixty days from the date of

للشركة المعترض على تسجيلها تقديم دفاعها خلال المدة التي يحددها ، ان يصدر قراره بالغاء تسجيل الشركة الأخرى اذا اقتنع باسباب الاعتراض على تسجيلها ولم تقم بتعديل اسمها وازالة اسباب الاعتراض ، وللمتضرر من قراره ، الطعن فيه لدى المحكمة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من الاعلان عنه في احدى الصحف اليومية المحلية .

publication of the decision to register another company in the Official Gazette to cancel the registration of that other company if the name under which it is registered is similar or similar to its name to a degree that may lead to confusion or fraud The Minister may after permitting the registration of the company whose registration is objected to submit its defense within the period specified by him issue a decision to cancel the registration of the other company if he is satisfied of the reasons for objecting to its registration and it has not changed its name and removed the objection grounds the person affected by his decision An appeal thereof before the Administrative Court within thirty days from the date of its announcement in one of the local daily newspapers

- المادة 6 تنظيم أنواع الشركات تاريخ السريان 11-11-2023

أ- مع مراعاة احكام المادتين (7) و (8) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون الى الأنواع التالية :

1 - شركة التضامن .

2- شركة التوصية البسيطة .

3 - الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

4 - شركة رأس المال المغامر.

5ـ الشركة المساهمة الخاصة .

6 - الشركة المساهمة العامة .

- Article 6

a- Subject to the provisions of Articles 7 and 8 of this Law the companies registered under this Law shall be divided into the following types :

1 The General Partnership Company

2- A Simple Commandite Company

3- Limited liability companies

4- The Venture Capital Company

The private joint stock company

6- The public shareholding company

ب- لا يشترط لتسجيل أي شركة الحصول على موافقة مسبقة من أي جهة اخرى الا اذا اقتضى تشريع نافذ غير ذلك .

ج- يجوز الافصاح ، بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير ، عن أي بيانات او معلومات لدى الدائرة لا تتعلق بحسابات الشركة وبياناتها المالية .

د- يجوز للدائرة ان تحتفظ بصور الكترونية او مصغرة لاصول أي من الوثائق والمستندات المحفوظة او المودعة لديها ، كما يجوز لها ان تحتفظ بالبيانات والمعلومات والسجلات والمعاملات المتعلقة باعمالها بوسائل الكترونية، ويكون لتلك الصور والبيانات والسجلات المستخرجة بعد ختمها بخاتم الدائرة وتوقيعها من الموظف المختص الاثار القانونية للمستندات الخطية الاصلية ذاتها بما في ذلك حجيتها في الاثبات .

هـ - للمراقب اعتماد الوسائل الإلكترونية لتقديم الطلبات وايداع المحاضر والوثائق للدائرة واصدار شهادات ونسخ عنها واعتماد التواقيع والاجراءات التي يتطلبها القانون.

و- للشركات الدعوة إلى اجتماعات الهيئات العامة ومجالس الادارة وهيئات المديرين وعقدها بالوسائل الالكترونية على ان تتم ادارة الاجتماعات من داخل المملكة.

ز - على المراقب أن يعلن على الموقع الإلكتروني للدائرة عن تسجيل أي شركة وعن أي تعديل يطرأ على بيانات الشركة المسجلة.

ح- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام الفقرات (د) و (هـ) و (و) من هذه المادة بما يتوافق مع قانون المعاملات الالكترونية النافذ.

b - For the registration of any company it is not required to obtain the prior approval of any other authority unless the legislation in force requires otherwise .

c It may be disclosed pursuant to instructions issued by the Minister For any data or information held by the Department not related to the accounts and financial statements of the Company

d- The Department may retain electronic or miniature copies of the originals of any documents kept or deposited with the Department It may also maintain data information records and transactions related to its business by electronic means Such extracted copies of data and records after being stamped by the Department and signed by the competent officer shall have the legal effects of the original written documents themselves including their validity as evidentiary

e The Controller may use electronic means to submit requests , deposit minutes and documents with the Department , issue certificates and copies thereof and approve signatures and perform the procedures required by law .

f- Companies may invite and hold meetings of general bodies boards of directors and boards of directors by electronic means provided that the meetings are managed from inside the Kingdom

g) The Controller shall announce on the DLD website the registration of any company and any amendment to the details of the registered company.

h- The Minister shall issue the necessary instructions to implement the provisions of paragraphs (d), (e) and (f) of this Article in accordance with the Electronic Transactions Law in force.

- المادة 7

تاريخ السريان 2023-11-11

أ - تسجل الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع اي دولةاخرى ، والشركات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية او المؤسسات او المنظمات التابعة لها لدى المراقب في سجل خاص يعد لهذه الغاية ، و تخضع هذه الشركات للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم ينص عليها في الاتفاقيات والعقود التي تم تأسيسها بموجبها والأنظمة التأسيسية الخاصة بها .

ب - تسجل الشركات التي تعمل في المناطق الحرة لدى دائرة مراقبة الشركات من خلال الخدمة الاستثمارية الشاملة الموجودة في وزارة الاستثمار وفي السجلات التي تعدها لهذه الغاية.

ج - الشركات المدنية :

1 - تسجل الشركات المدنية لدى المراقب بسجل خاص يسمى "سجل الشركات المدنية " وهي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن وتخضع لأحكام القانون المدني واحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وانظمتها الداخلية .

2 - يجوز دخول شركاء جدد من نفس المهنة او خروج شركاء منها.

- Article 7

a) The companies incorporated in the Kingdom shall be registered pursuant to agreements concluded by the Government with any other country The Arab joint companies and companies affiliated to the Arab League or the institutions or organizations affiliated to it shall be kept by the Controller in a special register prepared for this purpose Such companies shall be subject to the provisions and conditions stipulated in this Law in cases and on matters not provided for in the agreements and contracts established pursuant thereto and the relevant articles of association .

b- Companies operating in free zones shall be registered with the Companies Control Department through the comprehensive investment service at the Ministry of Investment and in the records it prepares for this purpose.

c- Civil companies

1- Civil companies shall be registered with the Controller in a special register called the “Civil Companies Register” and they are companies that are established between specialized and professional partners and are subject to the provisions of the Civil Law and the provisions of the relevant laws their contracts and bylaws.

2- It is permissible for new partners to enter the same profession or partners to exit from it.

The provisions stipulated in this Law shall apply to their registration and changes thereto to the extent that they do not conflict with the provisions of the relevant laws and regulations

4. If all the partners in the company are of the same profession The objectives of the company are limited to the exercise of business and activities related to that profession The partners may agree in the company rsquo s memorandum of association or in its bylaws on any special provisions for managing the company or distributing its profits or regulating the transfer of ownership of shares in it and setting the necessary restrictions for this or laying down special provisions for any other issues related to the company .

d- Non-Profit Companies

Notwithstanding the provisions of the Law of Associations in force:

1- Non-Profit Companies may be registered according to any of the types stipulated in this

3 - يسري على تسجيلها والتغيرات عليها الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بها .

4. اذا كان جميع الشركاء في الشركة من اصحاب مهنة واحدة ، وكانت غايات الشركة تقتصر على ممارسة الاعمال والانشطة المتعلقة بتلك المهنة ، فيجوز للشركاء ان يتفقوا في عقد تاسيس الشركة او في نظامها الداخلي على أي احكام خاصة لادارة الشركة او توزيع ارباحها او تنظيم انتقال ملكية الحصص فيها ووضع القيود اللازمة لذلك او وضع احكام خاصة لاي مسائل اخرى متعلقة بالشركة .

د- الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح :-

على الرغم مما ورد في قانون الجمعيات النافذ:-

1- يجوز تسجيل شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح وفق أي من الأنواع المنصوص عليها في هذا القانون في سجل خاص يسمى (سجل الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح).

2 - يحدد نظام خاص الغايات التي يحق للشركات المسجلة وفق أحكام البند (1) من هذه الفقرة ممارستها، كما يحدد النظام أحكام تأسيسها وشروط قيامها بأعمالها وسائر الأمور المتعلقة بها وسبل الإشراف والرقابة عليها وأسلوب وطريقة حصولها على المساعدات والتبرعات ومصادر تمويلها وأسلوب إنفاقها وتصفيتها وأيلولة أموالها عند التصفية والبيانات التي يجب ان تقوم بتقديمها للمراقب ، وشروط وإجراءات تحولها إلى شركات تهدف إلى تحقيق الربح .

3 - مع مراعاة أحكام البند (4) من هذه الفقرة ، على الشركة التي لا تهدف الى تحقيق الربح ان تعلن في تقريرها السنوي عن أي تبرع أو تمويل حصلت عليه ، على أن تقيد الشركة في سجلاتها المالية اسم الجهة المقدمة للتبرع أو التمويل ومقداره والغاية التي سينفق عليها وأي شروط خاصة بذلك .

4 - أـ إذا رغبت الشركة التي لا تهدف الى تحقيق الربح الحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير اردني فعليها الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووفق إشعار يبين هذا التبرع او التمويل ومقداره وطريقة استلامه والغاية التي سينفق عليها واي شروط خاصة به.

ب - يرفع الإشعار مع تنسيب الوزير إلى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وفي حال عدم صدور قرار عن مجلس الوزراء خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تنسيب الوزير يعتبر التبرع او التمويل موافقا عليه حكما .

5 - أ- تعتبر الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المسجلة لدى المراقب قبل نفاذ قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 والتي تدخل غاياتها ضمن الغايات التي يحددها النظام الخاص الصادر وفق أحكام البند (2) من هذه الفقرة كأنها قائمة ومسجلة وفق أحكام هذه المادة ، إلا إذا قررت الشركة الاستمرار في تسجيلها جمعية خاصة .

ب - على الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح القائمة عند نفاذ احكام هذا القانون المعدل توفيق أوضاعها وفقا لأحكام النظام الصادر بمقتضى البند (2) من الفقرة (د) من هذه المادة خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

هـ- تسجل شركة الاستثمار المشترك شركة مساهمة عامة لدى المراقب في سجل خاص وتسري على تسجيلها وادارتها والتغييرات التي تطرا عليها احكام هذا القانون وفيما عدا ذلك تخضع لاحكام قانون الاوراق المالية .

و- يتم امام المراقب او من يفوضه خطيا توقيع طلب تسجيل الشركة وعقد تاسيسها ونظامها الاساسي او أي بيان او أي تعديل يطرا على أي منها او توقيع أي وثيقة يتطلب القانون تقديمها للمراقب او الدائرة لاي من انواع الشركات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز توقيع هذه الوثائق امام الكاتب العدل او احد المحامين المزاولين .

Law in a special register called (Non-Profit Companies Register).

2 a special regulation shall determine the purposes for which companies registered under paragraph 1 of this paragraph may be exercised The regulation shall also determine the provisions of its incorporation the conditions for carrying out its business and all other matters related to it the means of supervision and control thereof the manner and method of obtaining aids and donations the sources of financing the method of disbursement and liquidation and the devolution of its funds upon liquidation and the particulars that it must submit to the Controller and the conditions and procedures for its transformation into profit making companies .

3 Subject to the provisions of paragraph 4 of this paragraph A non profit making company shall declare in its annual report any donation or financing it has received Provided that the company shall enter in its financial records the name of the party giving the donation or the financing its amount and the purpose for which it will be spent and any special conditions for that

4- a If a non profit making company desires to obtain a donation or financing from a non Jordanian person it must obtain the approval of the Council of Ministers upon the recommendation of the Minister and in accordance with a notification stating the amount of such donation or financing method

of receipt thereof the purpose for which it will be spent and any special conditions of such donation or financing

b - The notification shall be submitted with the Minister ', s recommendation to the Council of Ministers within thirty days from the date of its submission In the absence of a decision by the Council of Ministers within thirty days from the date of the Minister rsquo s placement the donation or the financing shall be deemed to have been duly approved .

5 a- The non profit making companies registered with the Controller prior to the entry into force of the Associations Law No. 51 of 2008 and whose objectives fall within the objectives determined by the Special Regulation issued in accordance with the provisions of paragraph 2 of this paragraph shall be deemed to exist and are registered in accordance with the provisions of this paragraph Article Unless the company decides to continue its registration as a private association

b - The non profit making companies existing upon the entry into force of the provisions of this amended Law shall adjust their situations in accordance with the provisions of the Regulations issued pursuant to paragraph 2 of paragraph (d) of this Article within six months from the effective date of this Law under pain of legal liability

e The Joint Investment Company a public joint stock company shall be registered with the Controller in a special register and the

©قسطاس للتقنيات القانونية

provisions of this Law shall apply to its registration management and changes otherwise it shall be subject to the provisions of the Securities Law

f- The application for registration of the company and its articles of association or any statement or amendment thereto or any document required by law to be submitted to the Controller or the Department shall be signed before the Controller or his authorized representative in writing before the Notary Public or one of the practicing lawyers

- Article 8

Notwithstanding the provisions of this Law:

a - may by a decision of the Council of Ministers Upon the recommendation of the Minister the Minister of Finance and the Competent Minister the conversion of any public corporation authority authority or official body or public utility or any part thereof into a public or private joint stock company or a limited liability company operating on commercial basis and fully owned by the government with the exception of the public corporation authority or body For companies established pursuant to a special law the relevant law shall be amended before converting them to any type of such company pursuant to the provisions of this Article

b- The capital of such company shall be determined by reassessment of the movable and immovable assets of the institution

- المادة 8 تحويل المؤسسات العامة الى شركات مساهمة عامة
تاريخ السريان 16-07-2002

على الرغم مما هو منصوص عليه في هذا القانون :

أ - يجوز ، بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب الوزير ووزير المالية والوزير المختص تحويل أي مؤسسة او سلطة او هيئة رسمية عامة او مرفق عام او أي جزء منه الى شركة مساهمة عامة او خاصة او شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل وفق الاسس التجارية وتمتلك الحكومة كامل اسهمها باستثناء المؤسسة او السلطة او الهيئة العامة التي انشئت بموجب قانون خاص بها فيقتضي تعديل القانون الخاص بها قبل تحويلها الى أي نوع من تلك الشركات بموجب احكام هذه المادة .

ب - يحدد رأسمال تلك الشركة باعادة تقدير موجودات المؤسسة او السلطة او الهيئة المنقولة وغير المنقولة وفقاً لأحكام القانون على ان يكون من بين أعضاء لجنة اعادة التقدير مدقق حسابات قانوني واحد على الأقل وتعتبر قيمة هذه الموجودات اسهما نقدية في رأسمال الشركة .

ج - يعين مجلس الوزراء لجنة خاصة تتولى اعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة متضمناً اسلوب بيع

authority or entity in accordance with the provisions of the Law provided that at least one of the members of the reassessment committee shall be a certified auditor and the value of such assets shall be considered as cash shares in the capital of the company

c- The Council of Ministers shall appoint a special committee to prepare the Memorandum of Association and Articles of Association of the company including the method of selling and trading their shares and the completion of the procedures related to the transformation of the Corporation or the Authority or the official public body into a Public Joint Stock Company and its registration as such in accordance with the provisions of this Law

d- Upon the transformation of a corporation or an official authority or a public official body into a company and its registration as such the Council of Ministers shall appoint a board of directors to be in charge of discharging its affairs and exercising all the powers vested in it under this Law

e a company incorporated in the aforementioned manner shall be subject to the provisions and conditions stipulated in this Law in cases and matters not provided for in its articles of incorporation and articles of association and shall elect an independent auditor .

f- The company thus incorporated shall be deemed to be a general successor to the corporation authority or official public body

وتداول أسهمهما واتمام الاجراءات الخاصة بتحويل المؤسسة او السلطة او الهيئة الرسمية العامة الى شركة مساهمة عامة وتسجيلها بهذه الصفة وفقاً لأحكام هذا القانون .

د - لدى تحويل المؤسسة او السلطة او الهيئة الرسمية العامة الى شركة وتسجيلها بهذه الصفة يعين مجلس الوزراء مجلس ادارة لها يتولى تصريف شؤونها ويمارس جميع الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون .

هـ - تخضع الشركة المؤسسة على الوجه المتقدم للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم تنص عليها عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية وتنتخب مدقق حسابات مستقل لها .

و - تعتبر الشركة المؤسسة على هذا الوجه خلفاً عاماً للمؤسسة او السلطة او الهيئة الرسمية العامة التي تم تحويلها وتحل محلها حلولاً قانونياً وواقعياً في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

that has been transferred and shall legally and realistically replace it in respect of all its rights and obligations

- Article 9

a The General Partnership is composed of at least two and not more than twenty natural persons Unless the increase thereto arises as a result of the inheritance Such increase shall be subject to the provisions of Articles 10 and 30 of this Law .

b - No person shall be accepted as a partner in a General Partnership unless he has completed at least eighteen years of age .

c a partner in a General Partnership acquires the capacity of a trader He shall be deemed to be carrying on commerce in the name of the company .

- المادة 9 تأسيس الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين ، الا اذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة للارث ، على ان تراعى في هذه الزيادة احكام المادتين (10) و (30) من هذا القانون .

ب - لا يقبل اي شخص شريكاً في شركة التضامن الا اذا كان قد أكمل الثامنة عشرة من عمره على الأقل .

ج - يكتسب الشريك في شركة التضامن صفة التاجر ، ويعتبر ممارساً لأعمال التجارة باسم الشركة .

- Article 10

a The title of the General Partnership shall consist of the names of all its partners or of the surname or surname of each of them or of the name or surname of one or more of them provided that in this case the words (and partners) or (and partners) are added to his name or their names as the case may be or whatever the meaning of the term is used for The address of the company shall always be consistent with its existing body .

b- The Joint Liability Company may adopt a special trade name provided that such trade

- المادة 10 عنوان الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

أ - يتألف عنوان شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها ، او من لقب او كنية كل منهم ، او من اسم واحد او اكثر منهم او لقبه على ان تضاف في هذه الحالة الى اسمه او أسمائهم عبارة (وشركاه) او (وشركاهم) حسب مقتضى الحال ، او ما يفيد معنى هذه العبارة ، ويجب ان يكون عنوان الشركة متفقا دائماً مع هيئتها القائمة .

ب - لشركة التضامن ان تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على ان يقترن هذا الاسم التجاري بالعنوان الذي سجلت به الشركة وان يدرج في الوثائق والمستندات التي تصدر عنها او تتعامل بها وفي مراسلاتها .

name is associated with the address at which the company is registered and that it be included in the documents issued by it or dealing with it and in its correspondence

c - If all or some of the partners in the General Partnership have died and the address of the company is registered in their names their heirs and the remaining partners with the consent of the Controller shall retain and use the address of the company if it appears to him that the address of the company has acquired good commercial reputation

ج - اذا توفي جميع الشركاء في شركة التضامن او بعضهم وكان عنوان الشركة مسجلاً باسمائهم فلورثتهم والشركاء الباقين بموافقة المراقب الاحتفاظ بعنوان الشركة واستعماله اذا تبين له بان عنوان الشركة قد اكتسب شهرة تجارية .

- Article 11

a The application for registration shall be submitted to the Controller together with the original copy of the Memorandum of Association signed by all the partners and a statement signed by each of them Pursuant to the provisions of paragraph (f) of Article (7) of this Law provided that the Memorandum of Association and the company statement include the following:

1- The address and trade name of the company if any

2- The names of the partners and the nationality of their age and their address

3- The head office of the company

4 The amount of the company ', s capital and the share of each partner thereof .

5- The objectives of the company

- المادة 11 اجراءات التسجيل تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يقدم طلب التسجيل الى المراقب مرفقا به النسخة الاصلية من عقد الشركة موقعا من الشركاء جميعا وبيانا موقعا من كل منهم ، وفقا لاحكام الفقرة (و) من المادة (7) من هذا القانون على ان يتضمن عقد الشركة وبيانها ما يلي :

1 - عنوان الشركة واسمها التجاري اذا وجد .

2 - اسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعمره وعنوانه .

3 - المركز الرئيسي للشركة .

4 - مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك منهم .

5 - غايات الشركة .

6 - مدة الشركة اذا كانت محدودة .

7 - اسم الشريك المفوض او اسماء الشركاء المفوضين بادارة الشركة والتوقيع عنها وصلاحياتهم .

8 - الوضع الذي ستؤول اليه الشركة في حالة وفاة اي شريك فيها او افلاسه او الحجر عليه ، او وفاة الشركاء جميعاً .

6- The duration of the company if it is limited

7- The name of the authorized partner or the names of the partners authorized to manage and sign on behalf of the company and their powers

8 The status of the company in the event of the death bankruptcy or interdiction of any partner or the death of all partners

b) The Controller shall issue his decision approving the registration of the company within fifteen days from the date of submitting the application for registration and he may reject the application if it appears to him that the memorandum of association or the company statement contradicts this Law or the public order or the provisions of all legislations in force and the partners have not The partners may object to the refusal decision to the Minister within thirty days from the date of its notification to them .

Should the Minister decide to reject the objection the objectors may appeal his decision to the Administrative Court within thirty days from the date of their notification of the decision .

c- If the Controller approves the registration of the General Partnership or if such approval is granted by a decision of the Minister pursuant to the provisions of paragraph (b) of this Article it shall be registered after collecting the registration fees The Controller of the company shall issue a certificate of its registration which shall be considered as an

ب - يترتب على المراقب ان يصدر قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب التسجيل وله رفض الطلب اذا تبين له ان في عقد الشركة او في بيانها ما يخالف هذا القانون او النظام العام او احكام سائر التشريعات المعمول بها ولم يقم الشركاء بازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم .

واذا قرر الوزير رفض الاعتراض فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى المحكمة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار .

ج - اذا وافق المراقب على تسجيل شركة التضامن او تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيتم تسجيلها بعد استيفاء رسوم التسجيل ، ويصدر المراقب للشركة شهادة بتسجيلها تعتبر بينة رسمية في جميع الاجراءات القانونية ، ويترتب على الشركة الاحتفاظ بها وتعليقها في مكان ظاهر في مركزها الرئيسي ، كما يقوم المراقب بنشر اعلان تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية .

د - لا يجوز لشركة التضامن أن تباشر أعمالها أو تمارس أياً منها الا بعد تسجيلها ودفع الرسوم المترتبة عليها بمقتضى أحكام هذه المادة ووفقاً لسائر أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

official evidence in all legal proceedings The company shall retain and hang it in a conspicuous place in its head office The Controller shall also publish the company registration announcement in the Official Gazette .

d- The Joint Liability Company may not commence its operations or exercise any of them except after its registration and payment of the fees due in accordance with the provisions of this Article and in accordance with all the provisions of this Law and the regulations issued in pursuance hereof.

- Article 12

The Controller shall keep a special register in which he shall register the General Partnership companies by serial numbers according to the date of their registration The amendments and changes to each of them shall be included therein Any person may have access to this register with the prior consent of the Controller if he is satisfied that he has an interest in the same after collecting the prescribed fees from the Controller .

- المادة 12 سجل شركات التضامن
تاريخ السريان 1997-06-14

ينظم المراقب سجلاً خاصاً يسجل فيه شركات التضامن بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تسجيلها ، وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ على كل منها ، ويجوز لاي شخص الاطلاع على هذا السجل بموافقة مسبقة من المراقب اذا اقتنع انه ذو مصلحة في ذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة منه .

- Article 13

The General Partnership Company may change its address or introduce amendments thereto with the consent of the Controller and the request shall be signed by all the partners The company must request the Controller to register the change in its name or the

- المادة 13 تغيير او تعديل العنوان تاريخ السريان 2023-11-11

لشركة التضامن ان تغير عنوانها او تدخل تعديلاً عليه بموافقة المراقب ويوقع الطلب بذلك من جميع الشركاء ولا يؤثر هذا التغيير او التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات ،كما لا يكون سبباً في ابطال اي تصرف او اجراء قانوني او قضائي قامت به او قام به غيرها تجاهها وعلى الشركة ان تطلب من المراقب تسجيل

amendment made to it in the General Partnership Companies Register within seven days from the date on which it is made after collecting the prescribed fees and publishing it in the Official Gazette on the Department’s website

التغيير لاسمها او التعديل الذي أدخلته عليه في السجل الخاص بشركات التضامن وذلك خلال سبعة أيام من اجرائه بعد استيفاء الرسوم المقررة عنه ونشره في الجريدة الرسمية على الموقع الالكتروني للدائرة .

- Article 14

Should there be any change or amendment to the General Partnership Contract or to any of the particulars under which it is registered the company shall request the Controller to record such change or amendment in its register of General Partnership companies within thirty days from the date of its occurrence or its occurrence and the approval registration and publication procedures shall be followed prescribed under this Law The Controller may publish on the Department s website any amendment or change that he deems necessary at the expense of the company .

- المادة 14 تعديل عقد الشركة تاريخ السريان 2023-11-11

اذا طرأ اي تغيير او تعديل على عقد شركة التضامن او على اي بيان من البيانات التي سجلت بموجبها فيترتب على الشركة الطلب من المراقب تسجيل ذلك التغير او التعديل في السجل الخاص به بشركات التضامن وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعه او اجرائه وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون ، وللمراقب ان ينشر على الموقع الالكتروني للدائرة اي تعديل او تغيير يطرأ على الشركة يراه ضرورياً على نفقة الشركة .

- Article 15

Failure to comply with the registration procedures stipulated in Articles 11 13 and 14 of this Law shall not preclude deciding the actual existence of the company or deciding the change in the interest of third parties or from deciding the invalidity of the company or the change in favor of third parties such default by any of the partners Each partner shall be deemed jointly liable with the company and the remaining partners towards

- المادة 15 عدم التقيد باجراءات التسجيل
تاريخ السريان 1997-06-14

ان التخلف عن التقيد باجراءات التسجيل المنصوص عليها في المواد (11) و (13) و (14) من هذا القانون لا يمنع من تقرير وجود الشركة فعلاً او تقرير التغيير الطارئ عليها لمصلحة الغير او من تقرير بطلان الشركة او التغيير لمصلحة الغير و لا يستفيد من ذلك التخلف اي من الشركاء ، ويعتبر كل شريك متضامناً مع الشركة وباقي الشركاء تجاه الغير في تحمل اي ضرر ينتج عن ذلك .

third parties to bear any damage resulting therefrom.

- Article 16

a) Subject to the provisions of paragraph (b) of this Article the General Partnership Contract shall determine the rights and obligations of the partners Provided however that if the contract does not stipulate the manner of distributing profits or losses they shall be distributed among the partners in proportion to their respective shares in the capital of the company .

b- The partners in a Joint Liability Company may agree to change or modify their rights and obligations towards each other under the Memorandum of Association or in any other document provided that this is subject to the provisions of registration and publication in the Official Gazette provided for in this Law

- المادة 16 حقوق الشركاء و التزاماتهم
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحدد عقد شركة التضامن حقوق الشركاء والالتزامات المترتبة عليهم ، على انه اذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الأرباح او الخسائر فيتم توزيعها بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأسمال الشركة .

ب - للشركاء في شركة التضامن الاتفاق على تغيير اوتعديل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم تجاه بعضهم بموجب عقد الشركة او في اي وثيقة اخرى ويشترط في ذلك ان يخضع لأحكام التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية المنصوص عليها في هذا القانون .

- Article 17

a) Each partner shall be entitled to participate in the management of the General Partnership and the Memorandum of Association of the Partnership shall specify the names and powers of the partners authorized to manage and sign the same and the authorized person shall carry out the business of the company in accordance with the provisions of this Law and the regulations issued in pursuance hereof and within the limits of the powers and rights delegated to him by the Memorandum of

- المادة 17 ادارة الشركة تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يحق لكل شريك ان يشترك في ادارة شركة التضامن ويحدد عقد الشركة أسماء الشركاء المفوضين بادارتها والتوقيع عنها وصلاحياتهم وعلى الشخص المفوض ان يقوم بأعمال الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه وفي حدود الصلاحيات المفوضة اليه والحقوق الممنوحة له بعقد الشركة ، ولا يجوز له تقاضي مكافأة او أجر عن عمله في ادارة الشركة الا بموافقة باقي الشركاء .

ب - كل شريك مفوض بادارة شركة التضامن والتوقيع عنها يعتبر وكيلاً عن الشركة تلتزم الشركة بالاعمال التي يقوم

بها بالنيابة عنها وبالآثار المترتبة على هذه الأعمال. اما اذا كان الشريك غير مفوض وقام باي عمل باسم الشركة فتلتزم الشركة تجاه الغير حسن النية بهذا العمل وتعود على هذا الشريك بالمطالبة بالتعويض عن جميع الخسائر والأضرار التي قد تلحق بها من جراء هذا العمل .

Association He may not receive remuneration or remuneration for his work in managing the company without the consent of the remaining partners

b- Every partner authorized to manage and sign on behalf of the Joint Liability Company shall be considered as an agent of the company However if the partner is not authorized and performs any act in the name of the company the company shall be bound towards a bona fide third party in this act and shall claim compensation from such partner for all losses and damages that may be incurred as a result of such act .

- المادة 18 واجبات المفوض بادارة الشركة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن سواء كان شريكاً فيها او لم يكن ان يقوم بالعمل لصالحها بكل أمانة و اخلاص ، وان يحافظ على حقوقها ويراعي مصالحها ، وعليه ان يقدم للشركاء فيها حسابات صحيحة عن أعمال الشركة ومعلومات وبيانات وافية عنها بصورة دورية مناسبة وكلما طلب الشركاء او اي منهم مثل تلك الحسابات والمعلومات والبيانات منه .

ب - يتحمل الشخص المفوض بادارة شركة التضامن مسؤولية ضمان اي ضرر يلحقه بالشركة او يلحق بها بسبب اهماله او تقصيره ، وتسقط هذه المسؤولية بانقضاء خمس سنوات على انتهاء عمله في ادارة الشركة لأي سبب من الأسباب .

- Article 18

a) The person authorized to manage the General Partnership whether he is a partner in it or not must act in full honesty and integrity for its benefit protect their rights and take into account their interests He shall submit to the partners therein accurate accounts of the company s business and complete information and data thereon on an appropriate periodic basis and whenever the partners or any of them so request such accounts and information and data from him .

b) The person authorized to manage a Joint Liability Company shall be liable for any damage caused to him or to the company by reason of his negligence or omission Such liability shall lapse upon the expiry of five years from the date of termination of his

employment in the management of the company for any reason whatsoever .

- Article 19

a The person authorized to manage the General Partnership must submit to the partners within a period not exceeding three months from the end of his service in managing the company whether they so request or not the following :

1 a cash or in kind benefit or rights obtained or obtained by him from any work relating to the company which he has exercised or exercised in the course of his management of the company and retains such benefit for himself including any such benefits obtained by him as a result of his use of the name or trademarks or goodwill of the company he shall reimburse the company for the full amount or value of those benefits and guarantee the damage to the company as a result thereof Including interest expenses and expenses incurred by the company

2 on account of any funds or assets belonging to the company which he puts under his possession or disposal and use or exploit or intend to use them for his personal benefit return such funds and assets to the company and guarantee the value of any damages or losses incurred thereto Indemnify the company for any damages and losses it has incurred and any lost profits

- المادة 19 التزامات المفوض بإدارة شركة التضامن
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يترتب على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن ان يقدم للشركاء فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء عمله في ادارة الشركة سواء طلبوا منه ذلك ام لم يطلبوا ما يلي :

1 - حساباً عن كل منفعة نقدية او عينية او حقوق حصل عليها او حازها من اي عمل يتعلق بالشركة قام به او مارسه في سياق ادارته للشركة واحتفظ لنفسه بتلك المنفعة ، بما في ذلك اي منافع من ذلك القبيل حصل عليها نتيجة لاستغلاله اسم الشركة او علاماتها التجارية او شهرتها ، ويترتب عليه رد تلك المنافع للشركة بكامل مقدارها او قيمتها وضمان الضرر الذي لحق بالشركة من جراء ذلك ، بما في ذلك الفوائد والنفقات والمصاريف التي تكبدتها الشركة .

2 - حساباً عن اي أموال او موجودات تعود للشركة أقدم على وضعها تحت حيازته او تصرفه واستعمالها او استغلالها او بقصد استغلالها لمنفعته الشخصية ، وان يعيد تلك الأموال والموجودات للشركة وضمان قيمة ما لحق بها من تلف وخسارة ، وتعويض الشركة عما تكبدته من عطل وضرر وما فاتها من ربح .

ب - لا تسري احكام سقوط المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (18) من هذا القانون على الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة ، كما وانه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها مسؤولية جزائية بمقتضى اي قانون آخر .

b The provisions for extinguishment of liability stipulated in paragraph (b) of Article 18 of this Law shall not apply to the acts set forth in this Article There shall also be nothing in it that prevents the perpetrator from being held criminally liable under any other law .

- Article 20

a. if the person authorized to manage and sign on behalf of the General Partnership is a partner appointed in that capacity by virtue of the memorandum of association of the partnership or by virtue of a special contract agreed upon between the partners He may not be removed from the management and sign and appoint a replacement for him except with the consent of all the partners or based on a decision issued by a majority of more than half of the partners who own more than (50%) of the capital of the company if the memorandum of association of the company so permits and includes a provision on how to appoint a person authorized to manage the company It shall be signed by the partners in place of the one who has been dismissed otherwise the authorized partner may not be dismissed

b. A partner authorized to manage and sign on behalf of the company may be dismissed at the request of one or more partners and by a decision issued by the competent court if it deems a legitimate reason justifying such dismissal The competent court shall take a

- المادة 20 عزل المفوض عن ادارة الشركة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ . اذا كان الشخص المفوض بادارة شركة التضامن وبالتوقيع عنها شريكا فيها ومعينا بهذه الصفة بمقتضى عقد الشركة او بموجب عقد خاص تم الاتفاق عليه بين الشركاء ، فلا يجوز عزله من ادارتها والتوقيع عنها وتعيين بدلا منه الا بموافقة جميع الشركاء او بناء على قرار يصدر باكثرية تزيد على نصف عددهم ممن يملكون ما يزيد على (50%) من راسمال الشركة اذا كان عقد الشركة يجيز ذلك وتضمن نصا عن كيفية تعيين من يفوض بادارتها والتوقيع عنها من الشركاء بدلا ممن تم عزله وبخلاف ذلك لا يجوز عزل الشريك المفوض .

ب. يجوز عزل الشريك المفوض بالادارة وبالتوقيع عن الشركة بناء على طلب شريك او اكثر وبقرار يصدر عن المحكمة المختصة اذا رات سببا مشروعا يبرر هذا العزل ، وتتخذ المحكمة المختصة قرارا بتعيين المفوض البديل .

decision appointing the substitute commissioner .

- Article 21

A partner in a General Partnership or authorized to manage it whether he is one of the partners or not may not carry out any of the following acts without the prior written consent of the remaining partners or all of them as the case may be:

a- enter into any undertaking with the Company to carry out any work for it of any kind whatsoever

b - enter into any undertaking or agreement with any person if the subject matter of the undertaking or agreement falls within the objectives and operations of the company .

c) carry out any business or activity in competition with the company whether exercised for his own account or for the account of others

participation in another company carrying on business similar or similar to the business of the company or to manage such companies This Article does not cover mere participation in public shareholding companies .

- المادة 21 الاعمال التي لا يجوز للشريك القيام بها
تاريخ السريان 2002-07-16

لا يجوز للشريك في شركة التضامن او المفوض بادارتها سواء كان من الشركاء او من غيرهم القيام باي عمل من الاعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء او من جميعهم حسب مقتضى الحال : -

أ - عقد اي تعهد مع الشركة للقيام باي عمل لها مهما كان نوعه .

ب - عقد اي تعهد او اتفاق مع اي شخص اذا كان موضوع التعهد او الاتفاق يدخل ضمن غايات الشركة وأعمالها .

ج - ممارسة اي عمل او نشاط ينافس به الشركة ، سواء مارسه لحسابه الخاص او لحساب غيره .

د - الاشتراك في شركة أخرى تمارس أعمالاً مماثلة او مشابهة لأعمال الشركة ، او القيام بادارة مثل تلك الشركات ، ولا تشمل هذه المادة مجرد المساهمة في الشركات المساهمة العامة .

- Article 22

The General Partnership shall bear the expenses and expenses incurred by the person authorized to manage the company in

- المادة 22 نفقات المفوض بادارة الشركة
تاريخ السريان 1997-06-14

تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف التي تكبدها الشخص المفوض بادارة الشركة في سياق قيامه بتسيير أعمالها ، او بسبب ما تحمله من خسارة او ضرر بسبب

قيامه باي عمل لمصلحة الشركة او لحماية اموالها وحقوقها ، ولو لم يحصل على موافقة الشركاء المسبقة على ذلك .

the course of conducting its business or because of the loss or damage he incurred as a result of his performing any act for the benefit of the company or for the protection of its funds and rights Even if he does not obtain the prior consent of the partners to that effect .

- المادة 23 اخراج احد الشركاء من الشركة
تاريخ السريان 14-06-1997

لا يجوز للشركاء في شركة التضامن اخراج اي منهم من الشركة ، الا بقرار من المحكمة بناء على طلب اي من الشركاء .

- Article 23

Partners in a General Partnership may not dismiss any of them from the company Except by a decision of the court at the request of any of the partners

- المادة 24 دفاتر و قيود وسجلات الشركة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاترها وقيودها وسجلاتها في مركزها الرئيسي او في اي محل تمارس فيه أعمالها ، كما تلتزم اذا كان رأسمالها عشرة آلاف دينار او أكثر بحفظ دفاتر وسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية ، ولكل شريك فيها الاطلاع عليها بنفسه او بواسطة من يفوضه خطياً بذلك من أهل الخبرة والاختصاص فيها ، والحصول على نسخ او صور منها ، ويعتبر باطلاً اي اتفاق على غير ذلك .

ب - تلتزم شركة التضامن التي يبلغ رأسمالها ماية الف دينار او أكثر بتعيين مدقق حسابات قانوني ينتخب بأكثرية الشركاء .

- Article 24

a) A Joint Liability Company shall keep its books records and records at its head office or at any place where it conducts its business It shall also be bound if its capital is ten thousand dinars or more to maintain properly organized accounting books and records Each partner may review the same in person or through an expert and competent person authorized in writing by him in writing obtain copies or copies thereof, Any agreement to the contrary shall be deemed null and void .

b - A Joint Liability Company with a capital of one hundred thousand Dinars or more shall appoint a certified auditor to be elected by a majority of the partners .

- المادة 25 مسؤولية الشركة باعمال المفوض بادارتها
تاريخ السريان 16-07-2002

- Article 25

أ - تلتزم شركة التضامن باي عمل قام به اي شخص مفوض بادارتها او القيام بذلك العمل وبأي مستند وقعه باسم الشركة سواء كان شريكاً في الشركة او لم يكن .

ب - يعتبر الشخص المفوض بادارة شؤون الشركة مخولاً بالمخاصمة باسم الشركة ،الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك .

a) The Joint Liability Company shall be bound by any act carried out by any person authorized to manage it or to carry out such act and by any document signed by him in the name of the company whether he is a partner in the company or not

b - The person authorized to manage the affairs of the company shall be deemed authorized to conduct litigation in the name of the company unless the Memorandum of Association of the company stipulates otherwise .

- المادة 26 مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - مع مراعاة أحكام المادة (27) من هذا القانون يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة اثناء وجوده شريكاً فيها ، ويكون ضامناً بأمواله الشخصية لتلك الديون والالتزامات ، وتنتقل هذه المسؤولية والضمانة الى ورثته بعد وفاته في حدود تركته .

ب - كل من انتحل صفة الشريك في شركة التضامن سواء بالفاظ او بكتابة او تصرف او سمح للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً تجاه كل من اصبح دائناً للشركة اعتقاداً منه بصحة الادعاء .

- Article 26

a) Subject to the provisions of Article 27 of this Law a partner in a General Partnership shall be deemed jointly and severally liable with his other partners for the debts and obligations incurred by the company while he was a partner therein He shall be the personal guarantor of such debts and obligations as his own Such liability and guarantee shall pass to his heirs after his death within the limits of his estate

b- Each person who assumes the capacity of a partner in a Joint Liability Company whether verbally or in writing or by means of a third party knowingly allows such person to appear shall also be liable towards any person who has become a creditor of the company in his belief in the validity of the claim

- المادة 27 مخاصمة الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

يجوز لدائن شركة التضامن مخاصمة الشركة والشركاء فيها ، الا انه لا يجوز له التنفيذ على الأموال الخاصة للشركاء فيها لتحصيل دينه الا بعد قيامه بالتنفيذ على أموال الشركة ، فاذا لم تكف هذه الأموال لتسديد دينه فله بعد ذلك الرجوع بما تبقى منه على الأموال الخاصة للشركاء ، ولكل شريك الرجوع على الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم من دين الشركة .

- Article 27

The creditor of the Joint Liability Company may litigate against the company and its partners However he may not execute on the private funds of the partners in order to collect his debt except after he has executed the execution on the funds of the company If these funds are not sufficient for the payment of his debt he may after that have recourse what remains of it on the private funds of the partners Each partner may have recourse against the partners in proportion to the debts paid by each partner on behalf of each of them of the partnership .

- المادة 28 الانسحاب من الشركة تاريخ السريان 2023-11-11

أ - للشريك في شركة التضامن الانسحاب بارادته المنفردة من الشركة اذا كانت غير محدودة المدة ويترتب على ذلك ما يلي :

1 - ان يبلغ المراقب والشركاء الاخرين في الشركة اشعاراً خطياً على العنوان الوارد في طلب التأسيس يتضمن رغبته بالانسحاب من الشركة ، ويسري حكم الانسحاب اعتباراً من اليوم التالي من نشر المراقب اعلاناً بذلك في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للدائرة ولا يحتج بالانسحاب على الغير الا من هذا التاريخ .

2 - ان يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي ترتبت عليها قبل انسحابه منها ويعتبر ضامناً لها بأمواله الشخصية مع باقي الشركاء وفقاً لأحكام هذا القانون .

- Article 28

a) A partner in a General Partnership may unilaterally withdraw from the company if it is of an unlimited period and this will result in the following:

the Controller and the other partners of the company shall give notice in writing to the address given in the application for incorporation of his desire to withdraw from the company The provision of denunciation shall come into force on the day following the publication by the Controller of a notice to that effect in the Official Gazette and on the Department s website

2- The withdrawing partner shall remain jointly and severally liable with the remaining partners in the company for the debts and obligations that accrued therefrom prior to his

withdrawal from it and shall be deemed guarantor thereof with his personal funds with the remaining partners in accordance with the provisions of this Law

3 He shall be liable to the company and the remaining partners in respect of any failure or damage caused to the company or to them due to his withdrawal from the company and shall be compensated therefor

b - If the Joint Liability Company is for a limited period no partner may withdraw from it during that period except by virtue of a court decision .

c - In case the provisions of paragraphs a and b of this Article are applied the remaining partners of the company shall make the necessary amendments to the Memorandum of Association of the company and make the necessary changes to its conditions in accordance with the provisions of this Law .

d- In case one of the partners withdraws in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article The company consisted of two persons, This shall not lead to the dissolution of the company and the remaining partner shall include one or more new partners in the company in place of the withdrawing partner within six months from the date of withdrawal and if he fails to do so within this period the company shall be de jure dissolution

3 - ان يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن اي عطل او ضرر لحق بها او بهم بسبب انسحابه من الشركة والتعويض عن ذلك .

ب - اما اذا كانت شركة التضامن لمدة محدودة فلا يجوز لاي شريك فيها الانسحاب منها خلال تلك المدة الا بقرار من المحكمة .

ج - يترتب على الشركاء الباقين في الشركة في حال تطبيق أحكام الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة اجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة واجراء التغييرات الضرورية على أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون .

د - وفي حالة انسحاب احد الشركاء وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، وكانت الشركة مكونة من شخصين اثنين ، فلا يؤدي ذلك الى فسخ الشركة ويترتب على الشريك الباقي ادخال شريك جديد او أكثر الى الشركة عوضاً عن الشريك المنسحب خلال ستة أشهر من تاريخ الانسحاب واذا لم يقم بذلك خلال هذه المدة تنفسخ الشركة حكماً .

- Article 29

- المادة 29 ضم شريك الى الشركة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يجوز ضم شريك او أكثر الى شركة التضامن بموافقة جميع الشركاء فيها الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك ، ويصبح الشريك الجديد مسؤولاً مع باقي الشركاء عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد انضمامه اليها ، وضامناً لها بأمواله الخاصة.

ب - تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على اي شريك جديد ينضم الى الشركة بتنازل أحد الشركاء الآخرين له عن حصته في الشركة او اي جزء منها ، وتطبق على الشريك المنسحب في هذه الحالة أحكام البندين (2 و 3) من الفقرة (أ) من المادة (28) من هذا القانون .

a) It is permissible to add one or more partners to the General Partnership with the consent of all the partners therein unless the Memorandum of Association of the partnership stipulates otherwise The new partner shall be liable with the rest of the partners for the debts and obligations incurred by the company after his accession thereto as a guarantor of it with his own money

b The provisions of paragraph (a) of this Article shall apply to any new partner who joins the company if one of the other partners assigns to him his share in the company or any part thereof Provisions of paragraphs 2 and 3 of paragraph (a) of Article 28 of this Law shall apply to the withdrawing partner in this case.

- المادة 30 وفاة احد الشركاء تاريخ السريان 2002-07-16

أ - ما لم ينص عقد الشركة او اي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة أحد شركائها على غير ذلك .

1 - تبقى شركة التضامن قائمة ويستمر وجودها في حالة وفاة أحد شركائها .

2- ينضم الى الشركة بصفة شريك متضامن كل من يرغب من ورثة الشريك المتوفى بنسبة ما آل اليه من حصة مورثه اذا كان ممن تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها في الشريك المتضامن وفقا لاحكام هذا القانون . وعلى الورثة غير الراغبين في الانضمام الى الشركة تبليغ المراقب خطيا بذلك خلال شهرين من تاريخ الوفاة ، وفي جميع الاحوال على الورثة المنضمين والشركاء اجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة وبيانها بما يتفق واحكام القانون خلال مدة يحددها المراقب .

- Article 30

a) Unless the Memorandum of Association or any other contract signed by all the partners before the death of one of its partners stipulates otherwise

1 The General Partnership shall continue to exist and shall continue to exist in the event of the death of one of its partners .

2 - The company shall be joined as a general partner by any of the heirs of the deceased partner who wishes in proportion to the share transferred to him by his legator if he meets the conditions that must be met by the general partner in accordance with the

3 - اذا كان بين ورثة الشريك المتوفي قاصراً او فاقداً للأهلية القانونية ، فينضم الى الشركة بصفة شريك موصي وتتحول عندها الشركة حكماً الى شركة توصية بسيطة .

ب - اذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة اي من الشركاء فيها دون ان يكون في عقدها او في اي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة الشريك نص صريح يمنع استمرار قيامها واستمرت على ذلك الوجه ، فلا تسأل تركة الشريك المتوفي عن اي من الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد وفاته .

provisions of this Law The heirs not wishing to join the company shall notify the Controller in writing thereof within two months from the date of death In all cases the joined heirs and partners shall make the necessary amendments to the Memorandum of Association of the company and state the same in accordance with the provisions of the Law within a period determined by the Controller .

3- If there is a minor or legally incapacitated among the heirs of the deceased partner He shall join the company in the capacity of a Silent Partner and the company shall be transformed by definition into a Limited Partnership

b) if the General Partnership continues to operate after the death of any of its partners without explicit provision in its contract or in any other contract signed by all the partners prior to the death of the partner The estate of the deceased partner shall not be liable for any of the debts and obligations incurred by the company after his death

- المادة 31 افلاس احد الشركاء تاريخ السريان 11-11-2023

أ- إذا خضعت الشركة لاجراءات الاعسار وفقا لأحكـام قـانـون الاعسـار فيعتبر الشركاء المتضامنون فيهـا فـي حالـة اعسار وتدخل أموالهم في ذمة الاعسار .

ب- إذا أشهر إعسار أي من الاشخاص الشركاء فـي شـركة التضامن فيتم تصـنيف ديـون دائنـي الشـركة وفـق التصـنيفات الـواردة في قانون الاعسار، وإذا خضعت شركة التضامن لاجراءات التصفية وفقا لاحكام قانون

- Article 31

a) If the company is subjected to insolvency proceedings in accordance with the provisions of the Insolvency Law the joint partners shall be considered insolvent and their funds shall be accounted for in insolvency

b if any of the partners in a General Partnership is declared insolvent the debts of

the creditors of the company shall be classified according to the classifications set forth in the Insolvency Law Should the General Partnership be subjected to liquidation procedures in accordance with the provisions of the Insolvency Law the debts of its creditors shall have priority over the debts of the partners therein.

الاعسار فتعطى ديون دائنيها حق التقدم على ديون الشركاء فيها.

- Article 32

The Joint Liability Company shall terminate in any of the following cases:

a) by the agreement of all the partners to dissolve the company or to merge it with another company

b- Upon the expiry of the period fixed for the company whether the original period was for it or the one extended thereto by the agreement of all the partners

c When the purpose for which it was established has expired .

d by the existence of only one partner Subject to the provisions of paragraph (d) of Article 28 of this Law

e - to liquidate the company and deregister in accordance with the provisions of the Insolvency Law .

f) by declaring the insolvency of one of the partners subject to liquidation in accordance with the provisions of the Insolvency Law or by interdiction Unless all other partners decide to

- المادة 32 الحالات التي تنقضي بها الشركة
تاريخ السريان 2023-11-11

تنقضي شركة التضامن في اي من الحالات التالية :

أ - باتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة او دمجها في شركة اخرى .

ب - بانتهاء المدة المحددة للشركة سواء أكانت المدة الأصلية لها او التي مددت اليها باتفاق جميع الشركاء .

ج - بانتهاء الغاية التي أسست من أجلها .

د - ببقاء شريك واحد فيها ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة (28) من هذا القانون .

ه - بتصفية الشركة وشطب تسجيلها وفقا لأحكام قانون الإعسار.

و - بإشهار إعسار أحد الشركاء وخضوعه للتصفية وفقاً لاحكام قانون الاعسار او بالحجر عليه ، ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة بينهم وفقاً لعقد الشركة .

ز - بفسخ الشركة بحكم قضائي .

ح - بشطب تسجيل الشركة بقرار من المراقب بمقتضى أحكام هذا القانون .

continue the partnership between them in accordance with the Memorandum of Association

g - to dissolve the company by a judicial decision .

h - to delist the registration of the company by a decision issued by the Controller in accordance with the provisions of this Law .

- Article 33

a The court shall hear the dissolution of the General Partnership on the basis of an action filed by one of the partners In any of the following cases:

If any partner breaches the memorandum of association of the company in a fundamental and continuing breach or if he causes serious harm to it as a result of his error omission or negligence in managing its affairs in looking after its interests or preserving its rights .

2 If the company is no longer able to continue its operations except through a loss for any reason whatsoever .

3 If the company loses all or a large part of its funds such that its continuation is no longer feasible

4- Should any disagreement occur between the partners and the continuation of the partnership with him becomes impossible.

- المادة 33 فسخ الشركة تاريخ السريان 14-06-1997

أ - تنظر المحكمة في فسخ شركة التضامن بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء ، وذلك في اي من الحالات التالية :

1 - اذا أخل اي شريك بعقد الشركة اخلالاً جوهرياً مستمراً ، او ألحق ضرراً جسيماً بها نتيجة ارتكابه خطأ او تقصيراً او اهمالاً في ادارة شؤونها او في رعاية مصالحها او المحافظة على حقوقها .

2 - اذا لم يعد ممكناً استمرار الشركة في أعمالها الا بخسارة لاي سبب من الأسباب .

3 - اذا خسرت الشركة جميع أموالها او جزءاً كبيراً منها بحيث اصبحت الجدوى منتفية من استمرارها .

4 - اذا وقع اي خلاف بين الشركاء واصبح استمرار الشركة معه متعذراً .

5 - اذا اصبح اي من الشركاء عاجزاً بشكل دائم عن القيام بأعماله تجاه الشركة او الوفاء بالتزاماتها .

ب - للمحكمة في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما ان تقرر فسخ الشركة ، او ان تقرر بقاءها واستمرارها في العمل بعد اخراج شريك او أكثر منها اذا كان ذلك حسب تقديرها سيؤدي الى

استمرار الشركة في أعمالها بصورة طبيعية تحقق مصلحة الشركة والشركاء الباقين فيها وتحفظ حقوق الغير .

5 If any of the partners becomes permanently incapable of carrying out his duties towards the company or fulfilling its obligations .

b) In any of the cases provided for in paragraph (a) of this Article the Court may either decide to dissolve the company Or it may decide to continue its business and continue its business after expelling one or more partners if that in its sole discretion will lead to the continuation of the company’s business in a normal manner that achieves the interest of the company and the remaining partners and preserves the rights of third parties

- المادة 34 توقف الشركة عن العمل
تاريخ السريان 11-11-2023

أ-اذا توقفت شركة التضامن عن ممارسة اعمالها فعلى الشريك المفوض او أي شريك فيها تبليغ المراقب بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ توقفها ، او اذا وصل لعلم المراقب ان الشركة متوقفة عن ممارسة اعمالها وبعد التحقق من ذلك فله في كلتا الحالتين امهالها مدة محددة لاستئناف ممارسة اعمالها ، واذا لم تستجب فيتم قيدها فـي سجل خاص وتشطب حكما اذا مضى على قيدها في هذا السجل مدة سنة.

ب- تبقى مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة قائمة في حال التوقف أو الشطب ولدائني الشركة الرجـوع عليهم مباشرة للمطالبة بديونهم على الشركة.

- Article 34

a) Should the General Partnership cease to operate the authorized partner or any partner therein shall notify the Controller of the same within a period not exceeding thirty days from the date of such cessation or if the Controller becomes aware that the company has ceased to operate and after ascertaining that fact he may in both cases grant it a specified period of time to resume its operations If it does not respond then it shall be entered in a special register and it shall be deleted legally if one year has elapsed since its registration in this register

b- The partners shall remain liable for the debts of the company in case of cessation or write off and the creditors of the company

shall have direct recourse against them to claim their debts from the company.

- Article 35

a) A Joint Liability Company shall be deemed to be after its termination for any of the reasons stipulated in this Law in case of liquidation its funds shall be liquidated and divided among the partners as agreed in the Memorandum of Association or in any other document signed by all the partners If no such agreement exists between them the provisions of this Law shall apply to the liquidation of the company and the division of its funds among the partners .

b) A General Partnership company under liquidation shall retain its legal personality until the liquidation is made to the extent and to the extent necessary for the procedures of liquidation and The authority of the authorized manager to manage the business of the company shall cease in this case whether he is a partner or otherwise .

- المادة 35 تصفية الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تعتبر شركة التضامن بعد انقضائها لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون ، في حالة تصفية ، وتتم تصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء ، وفقاً لما هو متفق عليه في عقد الشركة او في اي وثيقة موقعة من جميع الشركاء، فاذا لم يوجد بينهم مثل ذلك الاتفاق فتتبع في تصفية الشركة وتقسيم اموالها بين الشركاء أحكام هذا القانون .

ب - تحتفظ شركة التضامن الموجودة تحت التصفية بشخصيتها الاعتبارية الى ان تتم تصفيتها وذلك بالقدر والى المدى اللازمين للتصفية ولاجراءاتها ، وتنتهي سلطة المدير المفوض بادارة أعمال الشركة في هذه الحالة سواء كان من الشركاء او غيرهم .

- Article 36

If the liquidation of the General Partnership is voluntary by agreement of all the partners the liquidator shall be appointed and his remuneration shall be determined by them Should they disagree on this the liquidator shall be appointed and his remuneration determined by the court upon the request of the partners or any of them However if the

- المادة 36 تعيين المصفي تاريخ السريان 1997-06-14

اذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية باتفاق جميع الشركاء فيعين المصفي وتحدد أجوره من قبلهم ، فاذا اختلفوا على ذلك فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة بناء على طلب الشركاء او اي منهم ، واما اذا كانت الشركة قد انقضت بحكم القانون او بقرار قضائي فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة .

company has been dissolved by virtue of the law or by a judicial decision the liquidator shall be appointed and his remuneration determined by the court .

- Article 37

a The liquidator of a Joint Liability Company shall commence his work by announcing the liquidation of the company on the website of the Department and shall prepare a list of the assets and liabilities of the company to determine and settle its rights against third parties and its obligations He may not assign or dispose of any of these funds assets and rights except with the prior consent of all the partners or by permission of the court .

b- The liquidator may not undertake any new business of the company or in its name except that which was necessary or necessary to complete a business previously started by the company

c- The liquidator shall be held personally liable for the violation of the provisions of this Article

- المادة 37 اعمال المصفي تاريخ السريان 2023-11-11

أ - على مصفي شركة التضامن ان يبدا عمله باعلان عن تصفية الشركة على الموقع الالكتروني للدائرة واعداد قائمة تتضمن موجودات الشركة ومطلوباتها ، وان يعمل على تحديد وتسوية مالها من حقوق على الغير وما عليها من التزامات ، ولا يحق له التنازل عن أي من هذه الاموال والموجودات والحقوق او يتصرف بها الا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء او باذن من المحكمة .

ب - ليس للمصفي ان يمارس اي عمل جديد من أعمال الشركة او باسمها الا ما كان لازماً او ضرورياً لاتمام عمل سبق للشركة ان بدأته .

ج - يعتبر المصفي مسؤولاً بصفته الشخصية عن مخالفة احكام هذه المادة .

- Article 38

The liquidator shall abide by the legal and practical procedures for liquidating the General Partnership in accordance with the provisions of this Law and any other legislation that he deems necessary to implement Including the collection of debts owed to the

- المادة 38 واجبات المصفي تاريخ السريان 1997-06-14

يترتب على المصفي التقيد بالاجراءات القانونية والعملية لتصفية شركة التضامن وفقاً لأحكام هذا القانون واي تشريع اخر يرى انه يترتب عليه تطبيقه ، بما في ذلك تحصيل الديون المستحقة للشركة ، وتسديد الديون المستحقة عليها حسب الأولوية القانونية المقررة لها .

company and pay the debts due from it according to the legal priority assigned to it .

- Article 39

a) The following provisions and rules shall apply to the settlement of rights between partners after the termination of a Joint Liability Company and its being liquidated Its funds and assets shall be used in the settlement of such rights and obligations arising therefrom including the funds provided by the partners for the purposes and as part of such settlement in accordance with the following arrangements:

1 the liquidation expenses and the liquidator ', s fees .

2- Amounts owed by the company to its employees

3- Amounts due by the company to the public treasury

4- Debts due by the company to other than its partners provided that they are paid with due regard to privileged rights

5 - The loans extended by the partners to the company which were not part of their shares in the capital thereof .

b each partner receives the profits and bears the losses including the profit or loss of the liquidation at the rate agreed and fixed in the Memorandum of Association of the company If the contract does not provide for this

- المادة 39 تسوية حقوق الشركاء بعد انقضاء الشركة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - تتبع الاحكام والقواعد التالية في تسوية الحقوق بين الشركاء بعد انقضاء شركة التضامن ووضعها تحت التصفية ، وتستعمل أموالها وموجوداتها في تسوية تلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك الأموال التي قدمها الشركاء لأغراض تلك التسوية وكجزء منها وفق الترتيبات التالية :

1 - نفقات التصفية واتعاب المصفي .

2 - المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها .

3 - المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة .

4 - الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على ان تراعي في دفعها حقوق الامتياز .

5 - القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزءاً من حصصهم في رأس مالها .

ب - ينال كل شريك من الربح ويتحمل من الخسارة ، بما في ذلك ربح او خسارة التصفية حسب النسبة المتفق عليها والمحددة في عقد الشركة ، واذا لم ينص العقد على هذه النسبة ، فيتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال .

ويقسم ما تبقى بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأسمالها .

percentage Profits and losses shall be distributed in proportion to their respective share in the capital .

The remaining funds and assets of the company shall thereafter be divided among the partners each in proportion to his share in the capital thereof .

- Article 40

a. Upon completion of the liquidation of the General Partnership the liquidator shall submit to each partner therein a final account of the acts and procedures carried out by him in connection with the liquidation and such account shall be submitted to the court if the liquidator has been appointed by it Otherwise the Controller may refer the Company under liquidation to the Court to complete the liquidation procedures under its supervision or grant the liquidator an appropriate period of time to complete such procedures In all cases the Controller shall publish the announcement of the liquidation of the Company in the Official Gazette and on the Department website The date of publication in the Official Gazette unless a liquidation decision is issued in the presence of the parties .

b. If after the completion of the liquidation procedures and the deletion of the registration of the company there are movable or immovable properties in the name of the company that were not included in the liquidation the partners may submit an urgent

- المادة 40 واجبات المصفي عند الانتهاء من التصفية
تاريخ السريان 11-11-2023

أ . على المصفي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن ان يقدم لكل شريك فيها حسابا ختاميا عن الاعمال والاجراءات التي قام بها في سياق التصفية ويقدم ذلك الحساب الى المحكمة اذا كان المصفي قد عين من قبلها ويبلغ المراقب في جميع الحالات باسباب التصفية ويزود بنسخة من ذلك الحساب خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ قرار التصفية وبخلاف ذلك للمراقب تحويل الشركة تحت التصفية للمحكمة لاستكمال اجراءات التصفية تحت اشرافها او منح المصفي مهلة مناسبة لاكمال تلك الاجراءات وفي جميع الحالات يترتب على المراقب نشر الاعلان عن تصفية الشركة في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني للدائرة ويسري موعد الاستئناف من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ما لم يصدر قرار التصفية بحضور الاطراف .

ب. اذا تبين بعد الانتهاء من اجراءات التصفية وشطب تسجيل الشركة وجود اموال منقولة او غير منقولة باسم الشركة لم تشملها التصفية فللشركاء تقديم طلب مستعجل للمحكمة لاصدار قرار يحدد كيفية تصفية هذه الاموال سواء بتعيين مصف جديدا او استمرار المصفي القديم بعمله .

request to the court to issue a decision specifying the method of liquidation of such funds whether by appointing a new liquidator or by the continuation of the old liquidator in his work

- Article 41

The partnership limited

a- General partners: they are those who are responsible for the management of the company and the conduct of its business They shall be jointly and severally liable for the debts and obligations of the company from their own funds and

b - Silent Partners : They participate in the capital without having the right to manage the company or carry out its business , Each of them shall be liable for the debts and obligations of the company to the extent of his share in the capital of the company

- المادة 41 تاسيس شركة التوصية البسيطة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 1997-06-14

تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء وتدرج وجوباً أسماء الشركاء في كل منهما في عقد الشركة .

أ - الشركاء المتضامنون: وهم الذين يتولون ادارة الشركة وممارسة أعمالها ، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة .

ب - الشركاء الموصون:ويشاركون في رأس المال دون ان يحق لهم ادارة الشركة او ممارسة أعمالها ، ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس مال الشركة .

- Article 42

The title of a simple partnership company may not include only the names of the general partners and if there is only one general partner the phrase (and partners) must be added to his name The name of any Silent Partner may not be included in the title of a Simple Commandite Company If it is listed at its request or with knowledge thereof As a general partner he shall be liable for the debts

- المادة 42 عنوان الشركة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 1997-06-14

لا يجوز ان يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة الا على أسماء الشركاء المتضامنين واذا لم يكن فيها الا شريك واحد متضامن فيجب ان تضاف عبارة (وشركاه) الى اسمه ، كما لا يجوز ان يدرج اسم اي شريك موص في عنوان شركة التوصية البسيطة ، فاذا ادرج بناء على طلبه او بعلمه بذلك ، كان مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن تجاه الغير ممن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية .

and obligations of the company towards third parties whom he has relied upon in his dealings with the company in good faith

- Article 43

a The Silent Partner shall not participate in the management of the affairs of the Limited Partnership and shall not have the power to bind it However he may peruse its books accounts and records related to the decisions taken in the course of its management and seek clarification on their status and matters and negotiate with the other partners in their regard .

b If the Silent Partner participates in managing its affairs he shall be liable for all debts and obligations incurred by the company while participating in its management as if he were a general partner .

- Article 44

A Silent Partner in a Simple Commandite Company may voluntarily assign his share to another person without the need to obtain the consent of the general partners and such person shall become a Silent partner in the company unless all the general partners agree that he is jointly involved in the company

- Article 45

- المادة 43 ادارة الشركة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - ليس للشريك الموصي ان يشترك في ادارة شؤون شركة التوصية البسيطة وليس له سلطة الزامها ، انما يجوز له ان يطلع على دفاترها وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق ادارتها وان يستوضح عن حالتها وأمورها ويتداول والشركاء الاخرين بشأنها .

ب - اذا اشترك الشريك الموصي في ادارة أمورها فيكون مسؤولاً عن جميع الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة أثناء اشتراكه في ادارتها كأنه شريك متضامن .

- المادة 44 تنازل الشريك الموصي عن حصته
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 16-07-2002

للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة التنازل عن حصته بارادته المنفردة الى شخص آخر ودون الحاجة الى اخذ موافقة الشركاء المتضامنين ويصبح هذا الشخص شريكاً موصياً في الشركة الا اذا وافق جميع الشركاء المتضامنون على ان يدخل متضامناً في الشركة .

- المادة 45 ضم شريك متضامن الى الشركة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 14-06-1997

©قسطاس للتقنيات القانونية

يجوز قبول شريك متضامن جديد في شركة التوصية البسيطة بموافقة جميع الشركاء المتضامنين فيها او أكثريتهم اذا أجاز عقد الشركة ذلك ولا تشترط موافقة الشركاء الموصين على ذلك .

A new General Partner may be admitted in a Simple Commandite Company with the approval of all the general partners or the majority of them if the Memorandum of Association of the company permits such and the approval of the Silent Partners is not required for that

- المادة 46 التعديل في غايات الشركة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 2002-07-16

يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في اي خلاف يقع في ادارة الشركة باجماع آرائهم او باتفاق أكثريتهم على ان يكونوا ممن يملكوا اكثر من (50%) من راسمال الشركة (اذا أجاز عقد الشركة ذلك) على انه لا يجوز اجراء اي تغيير او تعديل في عقد وبيان الشركة الا بموافقة جميع الشركاء المتضامنين .

- Article 46

The general partners in a limited partnership company shall settle any dispute concerning the management of the company by unanimous opinion or by the agreement of the majority of them that they own more than (50%) of the capital of the company (if the company memorandum of association so permits) provided that no change or modification may be made in The memorandum and declaration of the company shall be made only with the consent of all the general partners .

- المادة 47 الحالات التي لا تفسخ فيها الشركة
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 1997-06-14

لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بافلاس الشريك الموصي او اعساره او وفاته او فقدانه الأهلية او اصابته بعجز دائم .

- Article 47

A Simple Limited Partnership Company shall not be dissolved by the bankruptcy insolvency or death loss of capacity or permanent incapacity of the Silent Partner .

- المادة 48 تطبيق الاحكام المتعلقة بشركة التضامن على شركة التوصية
الباب الثاني - شركة التوصية البسيطة
تاريخ السريان 1997-06-14

- Article 48

تطبق على شركة التوصية البسيطة الأحكام التي تطبق على شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات والأمور التي لم يرد عليها النص في هذا الباب .

The provisions of the provisions of this Law that apply to the General Partnership shall apply to the Simple Commandite Company in the cases and matters not provided for in this Part

- المادة 49 تأسيس شركة المحاصة
الباب الثالث - شركة المحاصة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - شركة المحاصة شركة تجارية تنعقد بين شخصين او أكثر ، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على انه يجوز اثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الاثبات .

ب - لا تتمتع شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لأحكام واجراءات التسجيل والترخيص .

- Article 49

a a joint venture is a commercial company formed between two or more persons Its business shall be exercised by an apparent partner who deals with third parties so that the company shall be limited to the special relationship between the partners provided that the partnership between the partners may be established by all means of proof

b - A joint venture company shall not enjoy a legal personality and shall not be subject to the provisions and procedures of registration and licensing .

- المادة 50 اكتساب الشريك صفة تاجر
الباب الثالث - شركة المحاصة
تاريخ السريان 1997-06-14

لا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المحاصة تاجراً الا اذا قام بالعمل التجاري بنفسه .

- Article 50

A partner who is not a visible partner in a joint venture shall not be considered a trader unless he carries out the commercial activity himself

- المادة 51 مسؤولية الشركاء تاريخ السريان 1997-06-14
الباب الثالث - شركة المحاصة

ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المحاصة ، فاذا أقر أحد الشركاء فيها بوجود

- Article 51

Third parties have no right of recourse except against the partner with whom they dealt in

الشركة أو صدر عنه ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً ، وأصبح الشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن.

the joint venture If one of the partners acknowledges the existence of the company or if evidence is issued by him to third parties that it exists among the partners it may be considered a de facto existing company The partners thereof shall become jointly liable towards such third parties .

- المادة 52 حقوق الشركاء و التزاماتهم
الباب الثالث - شركة المحاصة
تاريخ السريان 14-06-1997

يحدد عقد شركة المحاصة حقوق الشركاء في الشركة والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة وتجاه بعضهم بما في ذلك كيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

- Article 52

The Memorandum of Association of a joint venture shall determine the rights and obligations of the partners in the company and towards each other including the manner of distribution of profits and losses among them.

- المادة 53 تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - تتألف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين أو أكثر ، وتعتبر الذمة المالية للشركة مستقلة عن الذمة المالية لكل شريك فيها وتكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون الشريك مسؤولا عن تلك الديون والالتزامات والخسائر إلا بمقدار حصصه التي يملكها في الشركة .

ب - يجوز للمراقب الموافقة على تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة تتالف من شخص واحد أو أن تصبح مملوكة لشخص واحد .

ج - إذا توفي أي شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فتنتقل حصته إلى ورثته ويطبق هذا الحكم على الموصي لهم بأي حصة أو حصص في الشركة .

- Article 53

a The limited liability company is composed of two or more persons The financial liability of the company shall be deemed independent from the financial liability of each partner and the company with its assets and funds shall be liable for the debts and obligations arising therefrom and the partner shall not be liable for such debts obligations and losses except to the extent of the shares he owns in the company

b- The Controller may approve the registration of a Limited Liability Company comprising of one person or it may become owned by one person.

c- If any partner in a Limited Liability Company dies his share shall pass to his heirs and this provision shall apply to the legatees thereof for any share or shares in the company

- المادة 54 رأس مال الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2008-07-23

أ - يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالدينار الأردني ، على ان لا يقل رأسمال الشركة عن الحد الادنى الذي يحدده النظام الذي يصدر لهذه الغاية والذي يحدد الاحكام والشروط اللازمة لذلك ويقسم رأس المال الى حصص متساوية قيمة الحصة الواحدة دينار واحد على الاقل غير قابلة للتجزئة ، على انه اذا تملك الحصة أكثر من شخص واحد لأي سبب وجب على الشركاء فيها اختيار احدهم ليمثلهم لدى الشركة ، فاذا لم يتفق الشركاء فيها او لم يوافقوا على ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اشتراكهم في الحصة فيمثلهم الشخص الذي يختاره من بينهم مدير الشركة او هيئة المديرين فيها .

ب - لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها او زيادة رأسمالها او الاقتراض بطريقة الاكتتاب .

- Article 54

a The capital of the Limited Liability Company shall be fixed in Jordanian Dinars Provided that the capital of the company shall not be less than the minimum fixed by the regulation issued for this purpose and which determines the terms and conditions required for this purpose and the capital shall be divided into equal shares the value of each share is at least one indivisible Dinar Where the share is owned by more than one person for any reason the partners must choose one of them to represent them in the company If the partners do not agree therein or do not agree to that within thirty days from the date of their participation in the share they shall be represented by the person chosen from among them by the manager of the company or the management committee thereof.

b - A Limited Liability Company may not offer its shares or increase its capital or borrow by way of subscription .

- المادة 55 عنوان الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

تستمد الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسمها من غاياتها ويجب ان تضاف اليها عبارة (ذات المسؤولية

- Article 55

The Limited Liability Company derives its name from its objectives and the phrase “Limited Liability Company” must be added to

المحدودة) ويمكن اختصار هذه العبارة بالأحرف (ذ.م.م) وان يدرج اسمها هذا ومقدار رأسمالها ورقم تسجيلها في جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها وفي العقود التي تبرمها .

it and this phrase can be abbreviated by the letters “LLC” and its name must be mentioned along with the amount of its capital and its registration number on all papers and publications used in its business and in the contracts concluded by it .

- المادة 56 الاحتفاظ بالاسم التجاري
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 1997-06-14

يحق لشركة التضامن او التوصية البسيطة الاحتفاظ باسمها الأصلي اذا ما رغبت بالتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة .

- Article 56

The General Partnership or the Simple Commandite Company shall have the right to keep its original name should it wish to convert to a Limited Liability Company .

- المادة 57 اجراءات التسجيل
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يقدم طلب تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها ونظامها على النماذج المعتمدة لهذه الغاية ، وتوقع أمام المراقب او من يفوضه خطياً بذلك او أمام الكاتب العدل او أحد المحامين المجازين .

ب - يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة البيانات التالية :

1 - اسم الشركة وغاياتها والمركز الرئيسي لها .

2 - أسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعنوانه المختار للتبليغ .

3 - مقدار رأس مال الشركة ، وحصة كل شريك فيه .

4 - بيان الحصة او الحصص العينية في رأس المال واسم الشريك الذي قدمها وقيمتها التي قدرت بها .

- Article 57

a- The application for incorporation of the Limited Liability Company shall be submitted to the Controller together with its Memorandum of Association and Articles of Association on the forms approved for this purpose It shall be signed before the Controller or his authorized representative in writing or before the Notary Public or a licensed lawyer

b- The Memorandum of Association of a Limited Liability Company must include the following particulars:

1 The name of the company its objectives and head office

2- The names of the partners and the nationality of each of them and the address chosen for the notification process.

5 - اي بيانات اخرى اضافية يقدمها الشركاء او يطلب المراقب تقديمها تنفيذاً لاحكام القانون .

ج - يجب ان يتضمن نظام الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، البيانات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالاضافة الى البيانات التالية :

1- طريقة ادارة الشركة وعدد أعضاء هيئة المديرين وصلاحيات هذه الهيئة بما في ذلك حدود وسقف الاستدانة ورهن موجودات الشركة وكفالة التزامات الغير بما يحقق مصلحة الشركة وغاياتها .

2 - شروط التنازل عن الحصص في الشركة والإجراءات الواجب اتباعها في ذلك والصيغة التي يجب ان يحرر بها التنازل .

3 - كيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء .

4- اجتماعات الهيئة العامة للشركة وهيئة المديرين فيها والنصاب القانوني لاجتماعاتها واتخاذ القرارات فيها والاجراءات الخاصة بكيفية عقد تلك الاجتماعات واجراءات الدعوة لحضورها .

5 - قواعد واجراءات تصفية الشركة .

6 - اي بيانات أخرى اضافية يقدمها الشركاء او يطلب المراقب تقديمها .

3 the amount of the capital of the company The share of each partner therein

4- A statement of the share or contributions in kind in the capital and the name of the partner who provided them and their estimated value

5- Any other additional information provided by the partners or requested by the Controller in implementation of the provisions of the Law

c The articles of the Limited Liability Company must include The data provided for in paragraph (b) of this Article in addition to the following data:

1 The method of managing the company the number of members of the board of directors and the powers of this board including the limits and limits of borrowings mortgaging the assets of the company and guaranteeing the obligations of third parties in the interest of the company and its objectives .

2 The conditions for assigning shares in the company the procedures to be followed and the form in which the assignment must be made

3 How to distribute the profits and losses to the partners .

4- The meetings of the company’s general assembly and its board of directors the quorum for its meetings taking decisions and the procedures for holding such meetings and the procedures for inviting attendance thereto

5- The rules and procedures for the liquidation of the company

6 - Any other additional information provided by the partners or requested by the Controller .	

©قسطاس للتقنيات القانونية

- المادة 58 الحصص العينية في رأس المال
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - اذا كان رأسمال الشركة او جزء منه حصصاً عينية فعلى مقدمي هذه الحصص المحافظة على هذه المقدمات وعدم التصرف بها الى حين تسليمها الى الشركة وتسجيلها باسمها ونقل ملكيتها اليها .

ب- اذا لم يلتزم مقدموا الحصص العينية بتسليمها وبنقل ملكيتها ، حسب مقتضى الحال ، الى الشركة خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الشركة ، قابلة للتجديد بموافقة المراقب ، يعتبر كل منهم ملزما حكما بدفع قيمتها نقدا وفق السعر الذي اعتمده المؤسسون في نظام الشركة ويحق للمراقب طلب ما يثبت صحة تقدير قيمة الحصص العينية .

ج- 1- اذا لم يقتنع المراقب بصحة تقدير الحصص العينية المقدمة من الشركاء ، فعلى الوزير بناء على تنسيب المراقب تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص على نفقة الشركة لتقدير الحصص المراد تقويمها بالنقد على ان يكون احد الشركاء من اعضاء اللجنة ، وتقدم اللجنة تقريرها الى المراقب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها .

2- للشركاء الاعتراض لدى الوزير على هذا التقرير خلال عشرة ايام من تاريخ تقديمه الى المراقب وعلى الوزير البت في الاعتراض خلال اسبوعين من تقديمه الى المراقب فاذا قبل الاعتراض يتم رفض تسجيل الشركة الا اذا عاد الشركاء ووافقوا على التقييم ففي هذه الحالة تستكمل اجراءات تسجيلها وفقا لاحكام هذا القانون .

د - تعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية .

- Article 58

a- If the capital of the company or part thereof is shares in kind the givers of these shares must preserve these advances and not dispose of them until they are handed over to the company and registered in its name and the ownership of the shares transferred to it

b If the payers of contributions in kind fail to deliver and transfer their ownership as the case may be to the company within thirty days from the date of registration of the company subject to renewal with the consent of the Controller Each of them shall be deemed legally obliged to pay its value in cash according to the price approved by the founders in the articles of association of the company and the Controller shall have the right to request evidence of the correctness of the estimation of the value of the contributions in kind

c 1 If the Controller is not convinced of the correctness of the assessment of the contributions in kind submitted by the partners The Minister shall upon the recommendation of the Controller form a committee of experts and specialists at the expense of the company to estimate the shares to be valued in cash provided that one of the partners is a member of the committee The Committee shall submit its report to the Controller within a period not exceeding thirty days from the date of its formation .

2- The partners may object to this report to the Minister within ten days from the date of its submission to the Controller and the Minister shall decide on the objection within two weeks from the date of its submission to the Controller and if the objection is accepted the registration of the company will be rejected unless the partners return and agree to the assessment in which case the registration procedures shall be completed in accordance with the provisions of This law.

d- Franchise rights, patents, know-how and other intangible rights shall be considered as benefits in kind.

- Article 59

a The Controller shall issue his decision approving the registration of the company within fifteen days from the date on which the application is submitted and signed by the partners He may reject the application if he finds that the Memorandum of Association or Articles of Association of the company contradicts the provisions of this Law and the regulations issued in pursuance hereof or any other legislation in force in the Kingdom The partners fail to remedy the violation within the period determined by the Controller The partners may object to the refusal decision to the Minister within thirty days from the date of notification thereof If the Minister decides to reject the objection The objectors may appeal the decision to the Administrative Court within

- المادة 59 تسجيل الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يصدر المراقب قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب والتوقيع عليه من قبل الشركاء ، وله رفض الطلب اذا تبين له ان في عقد الشركة او نظامها ما يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه او يخالف اي تشريع آخر معمول به في المملكة ، ولم يقم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها المراقب ، وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم ، واذا قرر الوزير رفض الاعتراض ، فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى المحكمة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار .

ب-1 - اذا وافق المراقـب على تسجيل الشركة أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يستوفي المراقب رسوم التسجيل ويصدر

شهادة بتسجيل الشركة ويتم النشر في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الالكتروني الخاص بدائرة مراقبة الشركات.

2- على الشركاء تسديد ما لا يقل عن (50%) من رأسمال الشركة خلال (60) يوما من تاريخ تسجيلها وتزويد المراقب بما يفيد الإيداع لدى بنك في المملكة وبخلاف ذلك على المراقب قيد الشركة في سجل الشركات الموقوفة ويتم شطب تسجيلها وفقاً لأحكام المادة (285) من هذا القانون وفي جميع الاحوال يجب تسديد باقي رأسمال الشركة خلال سنتين من تاريخ تسجيلها.

3 - تسري أحكام البندين (1) و(2) من هذه الفقرة على أي زيادة تطرأ على رأسمال الشركة.

ج - لا يجوز للبنك الذي تم لديه ايداع أي مبالغ لحساب راسمال الشركة تحت التاسيس ردها الا بعد ابراز شهادة من المراقب تفيد العدول عن تاسيس الشركة ، ويطبق هذا الحكم عند أي زيادة في راسمال الشركة .

- المادة 60 ادارة الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

thirty days from the date of their notification of the decision

b-1 If the Controller approves the registration of the company or if such approval is granted by a decision of the Minister in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article the Controller shall collect the registration fees and issue a certificate of registration of the company and this shall be published in the Official Gazette and on the website of the Companies Control Department

2- The partners must pay at least 50% of the capital of the company within 60 days from the date of its registration and provide the Controller with evidence that it has deposited with a bank in the Kingdom 285 of this Law In all cases the balance of the capital of the company must be paid within two years from the date of its registration

3 The provisions of paragraphs 1 and 2 of this paragraph shall apply to any increase in the capital of the company .

c) The bank with which any funds deposited may not be returned to the account of the capital of the company under formation unless after presenting a certificate from the Controller stating that the company has been renounced This provision shall be applied upon any increase in the capital of the company .

- Article 60

أ - يتولى ادارة الشركة مدير او هيئة مديرين لا يقل عدد اعضائها عن اثنين ولا يزيد على سبعة سواء كانوا من الشركاء او من غيرهم وذلك وفقا لما ينص عليه النظام الاساسي للشركة لمدة اربع سنوات ويجوز ان ينص النظام على مدة اقل من ذلك وتنتخب هيئة المديرين رئيسا لها ونائبا له والمفوضين بالتوقيع عن الشركة .

ب - يكون لمدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة او لهيئة المديرين فيها الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها. وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها او يمارسها المدير او هيئة المديرين باسم الشركة ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية بغض النظر عن اي قيد يرد في نظام الشركة اوعقد تأسيسها .

ج - يعد الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على انه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود اي قيد على صلاحيات المدير او هيئة المديرين على سلطتهم في الزام الشركة بموجب عقدها او نظامها .

a The company shall be managed by a manager or by a board of managers whose members shall not be less than two and not more than seven whether they are partners or not in accordance with the provisions of the articles of association of the company for a period of four years The Company has its own representative and authorized signatories on behalf of the Company.

b- The manager of a Limited Liability Company or its Management Committee shall have full powers to manage the company within the limits prescribed by its Articles of Association The acts and acts performed or exercised by the manager or the board of directors in the name of the company shall be deemed binding thereon against third parties dealing with the company in good faith regardless of any restriction mentioned in the company rsquo s articles of association or its articles of incorporation .

c) Third parties dealing with the company shall be deemed bona fide unless otherwise established provided that such third party is not obligated to verify that there is any restriction on the powers of the manager or the board of directors on their power to bind the company under its memorandum and articles of association

- المادة 61 مسؤولية مدير الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 14-06-1997

- Article 61

يعتبر مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، سواء كان مديراً منفرداً لها او أحد أعضاء هيئة المديرين فيها ، مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء فيها والغير ، عن ارتكابه اية مخالفة لأحكام هذا القانون و الأنظمة الصادرة بموجبه ، ولعقد تأسيس الشركة ونظامها والقرارات الصادرة عن هيئاتها العامة او هيئة المديرين .

The director of the limited liability company shall be deemed to be whether he is its sole director or a member of its board of directors Liable to the Company and its partners and third parties for committing any violation of the provisions of this Law and the regulations issued in pursuance hereof The Memorandum of Association and Articles of Association of the company and the resolutions issued by its general assemblies or the Board of Directors

- المادة 62 التزامات مدير الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة او هيئة مديريها اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الارباح والخسائر والايضاحات اللازمة وبيان تدفقاتها النقدية مدققة جميعها من مدقق حسابات قانوني وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة اضافة الى التقرير السنوي عن اعمال الشركة وتقديمها الى الهيئة العامة للشركة في اجتماعها العادي السنوي وتقديم نسخة منها للمراقب مرفقة بها التوصيات المناسبة قبل نهاية الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية الجديدة .

- Article 62

The Director of the Limited Liability Company or its Board of Directors shall prepare the annual budget of the company and its final accounts including the profit and loss account the necessary notes and a statement of its cash flows all audited by a certified auditor in accordance with the generally accepted and approved international accounting and auditing standards in addition to the annual report on the activities of the company and shall be submitted to the Authority before the end of the first three months of the new financial year

- المادة 63 الاعمال التي لا يجوز لمدير الشركة القيام بها
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يحظر على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء أكان مديراً منفرداً أو مديراً معيناً من قبل هيئة المديرين كما ويحظر على اي من أعضاء هيئة المديرين فيها تولي وظيفة في شركة اخرى ذات غايات مماثلة او

- Article 63

a The manager of a limited liability company whether he is a sole manager or a manager appointed by the board of directors is prohibited from assuming employment in

منافسة لأعمال الشركة او ممارسة عمل مماثل لأعمال الشركة سواء لحسابه او لحساب الغير بأجر او بدونه او الاشتراك في ادارة شركة أخرى ذات غايات مماثلة او منافسة للشركة الا بموافقة الهيئة العامة باغلبية لا تقل عن (75%) من الحصص المكونة لرأسمال الشركة .

ب - اذا تخلف أي شخص من الاشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة عن الحصول على موافقة الهيئة العامة ، وتم تبليغ المراقب خطيا عن هذه المخالفة من قبل احد الشركاء فعلى المراقب الطلب من الشريك المخالف تصحيح الوضع وازالة المخالفة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه بذلك وبخلاف ذلك يعتبر الشخص فاقدا لعضويته من هيئة المديرين او مركزه في الشركة حكما ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار والزامه بالضرر الذي لحق بالشركة او الشركاء .

another company with similar objectives or in competition with the business of the company or from engaging in business similar to the business of the company whether for his own account or for the account of others with or without remuneration or participate in the management of another company with similar objectives or competing with the company except with the approval of the General Assembly by a majority of not less than 75% of the shares that make up the capital of the company

b if any of the persons mentioned in paragraph (a) of this Article fails to obtain the approval of the General Assembly The Controller has been notified in writing of such violation by one of the partners the Controller shall request the violating partner to rectify the situation and remove the violation within thirty days from the date of his notification otherwise the person shall be deemed to have lost his membership in the Board of Directors or his legal position in the company and the violator shall be punished by a fine of not less than one thousand Dinars and not exceeding ten thousand Dinars and obliging him to pay the damages incurred to the company or the partners

- المادة 64 الهيئة العامة للشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها ، وتعقد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية

- Article 64

a The general assembly of a limited liability company shall consist of all the partners thereof it shall hold one annual meeting

للشركة ، بدعوة من المدير او رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان اللذين يحدد لهما .

ب- 1- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عقد اجتماع غير عادي اكثر بدعوة من المدير او هيئة المديرين لبحث أي من الامور التي تدخل ضمن اختصاصها وفقا لاحكام هذا القانون في أي من الحالتين التاليتين:

- بناء على طلب عدد من الشركاء ممن يملكون ربع رأسمال الشركة على الاقل على ان ترسل نسخة منه الى المراقب .

- بناء على طلب المراقب اذا قدم اليه طلب بذلك من عدد من الشركاء ممن يملكون (15%) من راسمال الشركة على الاقل واقتنع المراقب بالاسباب الواردة في الطلب .

2- اذا لم يستجب المدير او هيئة المديرين للطلب خلال اسبوع من تاريخ تقديمه ، يتولى المراقب الدعوة للاجتماع على نفقة الشركة .

ج - لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة لمناقشة الامور التي تعرض عليها والتصويت على القرارات التي تتخذها وله تفويض احد الشركاء لحضور الاجتماع نيابة عنه بموجب قسيمة التوكيل المعدة من قبل ادارة الشركة او بموجب وكالة عدلية كما يجوز التوكيل او التفويض للغير بذات الطريقة اذا اجاز عقد الشركة ذلك .

د - تبلغ الدعوة لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لحضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كان عاديا او غير عادي اما بتسليم الدعوة باليد مقابل التوقيع بالتسلم او ارسالها اليه بالبريد المسجل ، على ان يتم ارسالها بالبريد قبل خمسة عشر يوما على الاقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع ، على ان تكون الدعوة مشتملة على جدول الاعمال السنوي ، ومرفقا بها البيانات المشار اليها في المادة (62) من هذا القانون وتعتبر الدعوة مبلغة للشريك خلال مدة لا تزيد على ستة ايام من تاريخ ايداعها في البريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة .

during the first four months of the financial year of the company At the invitation of the Director or the Chairman of the Board of Directors at the time and place to be determined

b 1- The General Assembly of a Limited Liability Company may hold a more extraordinary meeting upon the invitation of the Director or the Management Board to discuss any of the matters falling within its competence pursuant to the provisions of this Law in any of the following two cases :

At the request of a number of partners who own at least one quarter of the capital of the company provided that a copy is sent to the Controller

Upon the request of the Controller if a request is submitted to him by a number of partners who own at least 15% of the capital of the company and the Controller is satisfied of the reasons stated in the request

2 if the Director or the Management Board does not respond to the request within one week from the date of its submission The Controller shall convene the meeting at the expense of the company .

c- Each partner of the Limited Liability Company may attend the meetings of the ordinary and extraordinary General Assembly of the company to discuss the matters submitted to it and vote on the decisions taken by it and he may authorize one of the partners to attend the meeting on his behalf

by virtue of the power of attorney slip prepared by the management of the company or by virtue of a notary power of attorney Or delegate to a third party in the same manner if the Memorandum of Association of the company so permits .

d- The invitation to every partner of the limited liability company to attend the meetings of the general assembly of the company whether ordinary or extraordinary shall be served either by hand delivery of the invitation against signature of delivery or by sending it to him by registered mail sent by post at least fifteen days before the date fixed for the meeting The invitation shall include the annual agenda The particulars referred to in Article 62 of this Law shall be attached thereto and the invitation shall be deemed notified to the partner within a period not exceeding six days from the date of its deposit in the registered mail to his address registered with the company .

e- The auditor shall not be invited to attend the general assembly meetings of the limited liability company whether ordinary or extraordinary but the manager of the company or its board of directors must provide the auditor with a copy of the minutes of the meeting signed by the chairman and the clerk of the meeting within ten days from the date of the meeting and the controller may attend The meeting shall be held at the request of the Director or the Board of Directors or upon the written request of the partners holding at

هـ - لا يدعى المراقب لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء كانت عادية او غير عادية ولكن على مدير الشركة او هيئة المديرين فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع موقعة من رئيس الاجتماع ومن كاتب المحضر وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ انعقاده وللمراقب حضور الجلسة بناء على طلب المدير او هيئة المديرين او بناءً على طلب خطي من شركاء يحملون ما لا يقل عن (15%) من الحصص المكونة لرأسمال الشركة .

و - اذا لم تتم مراعاة الاصول المبينة في الفقرة (د) من هذه المادة فللمراقب عدم اعتماد محضر الاجتماع والقرارات الصادرة عن الاجتماع الا اذا وافق الشريك او الشركاء غير المبلغين وفق تلك الاصول من غير الحاضرين للاجتماع على اعتبار انفسهم مبلغين دون ان تدخل حصته او حصصهم في النصاب المقرر لصدور القرار .

least 15% of the shares constituting the capital of the company .

f If the rules set forth in paragraph (d) of this Article are not respected the Controller may not approve the minutes of the meeting and the resolutions of the meeting unless the partner or partners who are not notified in accordance with those rules agree in accordance with those rules that they are not present at the meeting to consider themselves as being Reporters without including his share or their shares in the quorum prescribed for the issuance of the decision

- المادة 65 نصاب اجتماعات الهيئة العامة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة أصالة ووكالة واذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الاول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بالشركاء الذين يحضرونه مهما كان عددهم او النسبة التي يملكونها في رأس المال .

ب - يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون (75%) من الحصص المكونة لرأسمال الشركة على الأقل أصالة ووكالة ، ما لم ينص نظام الشركة على اغلبية أعلى واذا لم يتوفر النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر خلال عشرة ايام من التاريخ المحدد للاجتماع الاول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا

- Article 65

a) The quorum of the ordinary general assembly of the Limited Liability Company shall be legally attended by a number of partners representing more than half of the capital of the company in person or by proxy and if such quorum is not met within one hour from the time fixed for the start of the meeting the meeting shall be adjourned to another date to be held within fifteen days from the date fixed For the first meeting the partners who did not attend shall be notified again and the quorum at the second meeting shall be the partners who attend regardless of their number or the percentage they own in the capital .

b- The quorum of the extraordinary meeting of the General Assembly of the Limited Liability Company shall be legal in the presence of a

ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بحضور (50%) على الاقل من الحصص المكونة لرأسمال الشركة أصالة ووكالة ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية اعلى ، واذا لم يتوفر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهماكانت اسباب الدعوة اليه .

number of partners representing at least 75% of the shares in the capital of the company in person or by proxy Unless the articles of association provide for a higher majority and if the quorum is not met within one hour from the time fixed for the start of the meeting the meeting shall be adjourned to another time within ten days from the date fixed for the first meeting a majority of the capital of the company in person and by proxy unless the articles of association of the company provide for a higher majority If this quorum is not met the meeting shall be canceled regardless of the reasons for calling it

- المادة 66 جدول اعمال الهيئة العامة العادي
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2021-10-16

أ - يشتمل جدول اعمال الهيئة العامة العادي للشركة ذات المسؤولية المحدودة في اجتماعها السنوي العادي على الأمور التالية :

1 - مناقشة تقرير المدير او هيئة المديرين عن اعمال الشركة وأوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة والخطة المستقبلية للشركة .

2 - مناقشة ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها وتدفقاتها النقدية ، والمصادقة عليها بعد تقديم مدققي الحسابات لتقريرهم ومناقشته .

3 - انتخاب مدير الشركة او هيئة المديرين لها حسب مقتضى الحال ووفقاً لاحكام هذا القانون .

4 - انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد اتعابه .

5 - اي أمور أخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مدير الشركة او هيئة المديرين فيها او يقدمها اي شريك وتوافق الهيئة العامة على مناقشتها،

- Article 66

a- The agenda of the ordinary general assembly of the Limited Liability Company at its ordinary annual meeting shall include the following matters:

Discuss the report of the Director or the Board of Directors on the company ', s business activities , financial position during the preceding fiscal year and the company ', s future plan .

discussing the balance sheet of the company and its profit and loss account and its cash flows and approve the same after the auditors submit their report and discuss it

3 - To elect the manager of the company or its management committee as the case may be

على ان لا يكون اي من تلك الأمور مما لا يجوز عرضه على الهيئة العامة الا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون .

ب - تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في اي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأكثرية الحصص من رأس المال الممثلة في الاجتماع ويكون لكل حصة صوت واحد .

ج- لا تسري أحكام التصويت النسبي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (132) من هذا القانون على انتخاب هيئة مديري الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

and in accordance with the provisions of this Law .

4- To elect the auditor of the company and fix his remuneration

5 - any other matters related to the company submitted to the general assembly by the manager of the company or its management committee or submitted by any partner and approved by the general assembly for discussion Provided that none of these matters shall be presented to the General Assembly except in an extraordinary meeting of the General Assembly in accordance with this Law .

b- The General Assembly of the Limited Liability Company shall take its decisions on any of the matters stipulated in paragraph (a) of this Article by the majority of the shares of the capital represented at the meeting and each share shall have one vote

c- The provisions of proportional voting stipulated in paragraph (a) of Article 132 of this Law shall not apply to the election of the Board of Directors of the Limited Liability Company.

- المادة 67 جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - تدعى الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى اجتماع غير عادي ولا يجوز مناقشة أي من الامور التالية اذا لم تكن مدرجة في الدعوة الى الاجتماع :

1. النص المعدل لعقد تأسيس الشركة او نظامها .

- Article 67

a The General Assembly of the Limited Liability Company shall be convened to an extraordinary meeting and none of the following matters may be discussed if they are not included in the invitation to the meeting:

2. تخفيض او زيادة رأسمال الشركة وتحديد مقدار علاوة الاصدار او خصم الاصدار ، على ان تراعى في تخفيض راس المال أحكام المادة (68) من هذا القانون وعلى ان يتم تحديد طريقة زيادة رأس المال .

3. دمج الشركة واندماجها بأي من طرق الاندماج الواردة في هذا القانون .

4. فسخ الشركة وتصفيتها .

5. اقالة مدير الشركة او هيئة المديرين فيها او أي من اعضائها .

6. بيع الشركة او بيع كامل موجوداتها او تملك شركة اخرى او شراء موجوداتها كليا او جزئيا .

7. كفالة التزامات الغير اذا اقتضت مصلحة الشركة ذلك .

8. أي امر يدخل ضمن اختصاص الهيئة العامة غير العادية نص عليه هذا القانون او نظام الشركة الاساسي .

ب - على الرغم مما هو وارد في المادتين (68) و (75) من هذا القانون ، واذا كان الهدف اعادة هيكلة رأس المال ، يجوز للشركة تخفيض رأسمالها واعادة زيادته في نفس اجتماع الهيئة العامة غير العادية المدعوة وفقاً لأحكام القانون لهذا الغرض ، وعلى ان تتضمن الدعوة المبررات والجدوى التي يهدف اليها هذا الاجراء ، وان يتم نشر اعادة هيكلة رأس المال في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة على الاقل ،

ج - للهيئة العامة للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تناقش في اجتماعها غير العادي اياً من الامور المنصوص عليها في المادة (66) من هذا القانون على ان تدرج في الدعوة الى الاجتماع وتتخذ قراراتها فيها باكثرية الحصص من رأس المال الممثلة في الاجتماع .

د - تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في اي من الامور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة باكثرية لا تقل عن (75%) من الحصص المكونة لرأس المال الممثلة في الاجتماع ، ما لم

1. The amending text of the Memorandum of Association or Articles of Association of the company

2. Reducing or increasing the capital of the company and determining the amount of the issue premium or issue discount The provisions of Article (68) of this Law shall be observed in reducing the capital and provided that the method of capital increase shall be determined.

3. Merger and amalgamate the company by any of the merger methods stipulated in this Law.

4. Dissolution and liquidation of the company

5. Dismissing the manager of the company or its management committee or any of its members

6. Selling the company or selling its entire assets or owning another company or purchasing its assets in whole or in part

7. Securing the obligations of third parties if the interest of the company so requires

8. Any matter falling within the competence of the Extraordinary General Assembly provided for in this Law or the Articles of Association of the company

b Notwithstanding the provisions of Articles 68 and 75 of this Law If the objective is capital restructuring and The company may reduce and re-increase its capital at the same meeting of the Extraordinary General Assembly convened in accordance with the

provisions of the Law for this purpose The invitation shall include the justifications and feasibility to which this procedure is intended the capital restructuring is published in two local newspapers at least once

c- The General Assembly of the partners of the Limited Liability Company may at its extraordinary meeting discuss any of the matters stipulated in Article 66 of this Law provided that it is included in the invitation to the meeting and its decisions are taken by the majority of the capital shares represented in the meeting

d) The General Assembly of the Limited Liability Company shall take its decisions on any of the matters stipulated in paragraph (a) of this Article by a majority of not less than (75%) of the shares constituting the capital represented at the meeting Unless the articles of association of the company provide for a higher majority Decisions taken by the General Assembly in the matters provided for in clauses 1 shall be governed by (2) (3) (4) (6) of paragraph (a) and paragraph (b) of this Article for the provisions of approval registration and publication provided for in this Law

If the General Assembly in its ordinary or extraordinary meeting is unable to take a decision due to the tie in votes in two successive meetings the controller shall grant it a period not exceeding thirty days to take the appropriate decision and in the event that such decision is not issued the auditor shall

ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى ، وتخضع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في الامور المنصوص عليها في البنود (1) ، (2) ، (3) ، (4) ، (6) من الفقرة (أ) ، والفقرة (ب) من هذه المادة لأحكام الموافقة والتسجيل والنشر المنصوص عليها في هذا القانون .

هـ - اذا لم تتمكن الهيئة العامة في اجتماعها العادي او غير العادي من اتخاذ قرار بسبب تساوي الاصوات في اجتماعين متتالين فيمنحها المراقب مدة لا تزيد على ثلاثين يوما لاتخاذ القرار المناسب وفي حالة عدم صدور هذا القرار للمراقب حق احالتها الى المحكمة لتقرير تصفيتها .

have the right to refer it to the court to decide on its liquidation

- Article 68

a) A Limited Liability Company may reduce its capital if it exceeds its needs or if losses in excess of half of its capital are incurred provided that in this case the provisions of Article 75 of this Law are taken into account .

b- The Controller shall publish at the expense of the Limited Liability Company an advertisement in one daily newspaper at least three consecutive times containing the decision of the General Assembly of the company to reduce its capital and each of its creditors shall have the right to object in writing to the reduction with the Controller within fifteen days from the date of publication of the last announcement of the reduction decision and the creditor The right to appeal the reduction decisions before the court should the Controller fail to settle his objection within thirty days from the date of its submission provided that such appeal does not stop the reduction procedures unless the court decides so

- المادة 68 تخفيض رأس المال
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - للشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تخفض رأسمالها اذا زاد على حاجتها او اذا لحقت بها خسائر تزيد على نصف رأسمالها على ان تراعي في هذه الحالة احكام المادة (75) من هذا القانون .

ب - على المراقب ان ينشر اعلاناً على نفقة الشركة ذات المسؤولية المحدودة في صحيفة يومية واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة للشركة بتخفيض رأسمالها ويحق لكل من دائنيها الاعتراض خطياً على التخفيض لدى المراقب خلال خمسةعشر يوماً من تاريخ نشر آخر اعلان لقرار التخفيض وللدائن حق الطعن في قرارات التخفيض لدى المحكمة اذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه على ان لا يوقف هذا الطعن اجراءات التخفيض الا اذا قررت المحكمة ذلك .

- Article 69

A Limited Liability Company shall be exempted from publishing its annual balance sheet , its profit and loss account and a summary of the

- المادة 69 نشر الميزانية السنوية
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 1997-06-14

report of its manager or its board of directors in the local newspapers .

تعفى الشركة ذات المسؤولية المحدودة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب ارباحها وخسائرها والموجز من تقرير مديرها او هيئة المديرين فيها في الصحف المحلية .

- Article 70

a) The Limited Liability Company shall deduct 10% of its net annual profits to calculate the statutory reserve It shall continue this deduction for each year provided that the total amount deducted for this reserve does not exceed the capital of the company .

b- The General Assembly of a Limited Liability Company may decide to deduct a percentage not exceeding (20%) from the annual net profits of the Company for the calculation of the Voluntary Reserve The General Assembly may decide to use this reserve for the purposes of the company or to distribute it to the partners as profits if it is not used for those purposes .

c- The General Assembly after exhausting the other reserves may decide in an extraordinary meeting to extinguish its losses from the amounts accumulated in the statutory reserve provided that it is rebuilt in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article.

- المادة 70 الاحتياطي الاجباري والاحتياطي العادي
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2017-10-17

أ - على الشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تقتطع (10%) من ارباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ، وان تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على ان لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة .

ب - للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تقرر اقتطاع نسبة لا تزيد على (20%) من الارباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري ، وللهيئة العامة ان تقرر استخدام هذا الاحتياطي لاغراض الشركة او توزيعه على الشركاء كأرباح اذا لم يستخدم في تلك الاغراض .

ج- للهيئة العامة وبعد استنفاد الاحتياطيات الأخرى ان تقرر في اجتماع غير عادي إطفاء خسائرها من المبالغ المتجمعة في حساب الاحتياطي الإجباري على ان يعاد بناؤه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

- Article 71

a The Limited Liability Company shall maintain at its head office a special register of the

- المادة 71 السجل الخاص بالشركاء
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تحتفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للشركاء تدون فيه البيانات

partners in which the following particulars of them shall be entered The manager or the board of managers of the company shall be responsible for him and for the accuracy of the information entered therein

1- The name and surname of the partner if he has a specific name and nationality and specific place of residence and address

2 The number and value of the shares owned by the partner .

3 a change in the share or shares of a partner and its details and the date of its occurrence.

4- Any attachments pledges and any other restrictions and the details related thereto on the share or shares of the partner

5- Any other particulars that the manager of the company or the management committee decides to enter in the register

Each partner in the company shall have the right to inspect this record in person or through whoever he may authorize in writing to do so

b) The Director of a Limited Liability Company or the Chairman of its Board of Directors shall annually provide the Controller with the particulars entered in the register of the partners of the company provided for in paragraph (a) of this Article During the first month of the end of the financial year of the company Any amendment or change to such information within a period not exceeding

التالية عنهم ، ويكون المدير او هيئة المديرين في الشركة مسؤولين عنه وعن صحة البيانات المدرجة فيه :

1 - اسم الشريك ولقبه اذا كان له لقب وجنسيته ومركز اقامته وعنوانه على وجه التحديد .

2 - عدد الحصص التي يملكها الشريك وقيمتها .

3 - التغير الذي يطرأ على حصة او حصص الشريك ، وتفاصيله ، وتاريخ وقوعه .

4 - ما يقع على حصة او حصص الشريك من حجز ورهن واي قيود اخرى والتفاصيل المتعلقة بها .

5 - اي بيانات اخرى يقرر مدير الشركة او هيئة المديرين فيها تدوينها في السجل .

ويحق لكل شريك في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه او بواسطة من يفوضه خطياً بذلك .

ب - على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة او رئيس هيئة المديرين فيها تزويد المراقب سنوياً بالبيانات المدونة في السجل الخاص بالشركاء في الشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وذلك خلال الشهر الاول من انتهاء السنة المالية للشركة ، وبكل تعديل او تغيير يطرأ على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التعديل او التغيير .

thirty days from the date of the amendment or change

- Article 72

a A partner in a limited liability company may assign his shares in the company to any of the partners or to third parties By virtue of a transfer deed in the form approved by the Controller and this deed shall be signed in accordance with the procedures followed for the registration of the company pursuant to the provisions of this Law

b In all cases The deed of assignment shall be authenticated with the Controller and announced and the prescribed fees shall be collected for this purpose Such assignment shall not be invoked against the company or the partners or third parties except from the date of its authentication with the Controller .

c- A partner may assign his shares in the company without selling to his wife or a relative up to the third degree or endowment and informing the manager or the management board of such transfer unless the articles of association of the company provide otherwise

- المادة 72 تنازل الشريك عن حصته في الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ان يتنازل عن حصصه في الشركة الى أي من الشركاء او لغيرهم ، بموجب سند تحويل وفقا للصيغة التي يعتمدها المراقب ويتم التوقيع على هذا السند وفقا للاجراءات المتبعة في تسجيل الشركة بمقتضى احكام هذا القانون .

ب- وفي جميع الاحوال ، يتم توثيق سند التنازل لدى المراقب والاعلان عنه واستيفاء الرسوم المقررة لذلك ، ولا يحتج بهذا التنازل في مواجهة الشركة او الشركاء او الغير الا من تاريخ توثيقه لدى المراقب .

ج- يجوز للشريك التنازل عن حصصه في الشركة بغير البيع الى الزوجة او لاحد الاقارب حتى الدرجة الثالثة او الوقف واعلام المدير او هيئة المديرين بهذا التنازل ما لم ينص النظام الاساسي للشركة على غير ذلك .

- Article 73

a) If a partner in the company desires to sell his shares or part thereof to a third party he shall submit an application to that effect to

- المادة 73 بيع الشريك لحصته في الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - اذا رغب احد الشركاء في الشركة في بيع حصصه او جزء منها للغير فعليه تقديم طلب بذلك الى مدير الشركة

او هيئة مديريها ، حسب مقتضى الحال ، ونسخ منه الى الشركاء والى المراقب يتضمن السعر الذي يطلبه وعدد الحصص التي يرغب في بيعها وعلى المدير او رئيس هيئة المديرين تبليغ باقي الشركاء بشروط التنازل اما باليد مقابل التوقيع او بالبريد المسجل وذلك خلال اسبوع من تاريخ تقديم الطلب ويكون للشركاء الاولوية بالشراء بالسعر المعروض ، وعلى المدير او رئيس هيئة المديرين تبليغ المراقب خطيا بانه قد قام بتبليغ الشركاء وذلك تحت طائلة المسؤولية بالتعويض عن الضرر الذي يلحق بالشريك المتضرر .

ب - اذا تقدم اكثر من شريك لشراء الحصة او الحصص المراد التنازل عنها بالسعر المعروض ، تقسم الحصص بين الراغبين من الشركاء بالشراء كل بنسبة حصته في رأس مال الشركة ، اما في حالة الاختلاف على السعر فعندها يعين المراقب مدقق حسابات قانوني على على نفقة البائع والمشتري من الشركاء لتحديد السعر ويعتبر تقديره نهائياً وتقسم الحصص بين الشركاء الراغبين بالشراء واذا لم يلتزم الشريك باتمام عملية البيع او الشراء بعد صدور التقرير فانه يكون مسؤولا عن تلك النفقات تجاه الشركة .

ج - اذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ اخطار الشركاء بشروط البيع دون ان يبدي أحد منهم رغبته في الشراء سواء بالسعر المعروض او بالسعر المقدر من مدقق الحسابات فيكون للشريك الراغب بالبيع الحق في بيع حصته للغير بالسعر المعروض او بالسعر المقدر كحد ادنى .

د - اذا لم يبد اي من الشركاء او الغير رغبته في شراء الحصة او الحصص المراد بيعها خلال ثلاثين يوماً من انتهاء المدة المبينة في الفقرة (ج) اعلاه، بحيث اصبح بيع هذه الحصة او الحصص متعسراً ، فعندها يجوز للراغب بالبيع الطلب من المراقب بيع الحصص بالمزاد العلني ويصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب التعليمات اللازمة لتنفيذ عملية البيع بالمزاد العلني .

the manager or the board of directors of the company as the case may be Copies thereof to the partners and to the Controller shall include the price requested and the number of shares he wishes to sell and the manager or the chairman of the board of managers shall inform the other partners of the terms of assignment either by hand against signature or by registered mail within one week from the date of the application and the partners shall have priority to purchase at the price quoted The manager or the chairman of the board of managers shall notify the Controller in writing that he has notified the partners under penalty of perjury compensation for the damage sustained by the aggrieved partner .

b) where more than one partner applies for the purchase of the share or shares to be assigned at the quoted price The shares shall be divided between willing purchase partners each in proportion to his share in the capital of the company In case of disagreement on the price then the controller shall appoint a certified auditor at the expense of the buyer and seller of the partners to determine the price and its estimation shall be considered final and the shares shall be divided between the willing partners .

c- If thirty days have elapsed from the date of notifying the partners of the sale terms without any of them expressing their desire to purchase either at the quoted price or at the price estimated by the auditor then the partner willing to sell shall have the right to

sell his share to a third party at the offered price or at the estimated price as a minimum

d if none of the partners or third parties expresses his desire to purchase the share or shares to be sold within thirty days from the expiry of the period indicated in paragraph (c) above the sale of such share or shares is rendered insolvent and The person wishing to sell may then request the Controller to sell the shares by public auction and the Minister shall issue upon the recommendation of the Controller the necessary instructions for executing the sale by public auction

- Article 74

a) If an execution judgment is issued against the share or shares of one of the debtor partners the priority for the purchase of such share or shares shall be given to the remaining partners in the company If none of them proposes to purchase it or if it is not possible to agree on the price within a period of thirty days from the date of issuance of the final judgment thereon Such shares shall be offered for sale by public auction Each partner in the company may enter in the auction in his own name on an equal basis with third parties and may purchase such share or shares for himself .

b - The Controller shall issue the necessary instructions for the implementation of the sale

- المادة 74 أولوية الشركاء في شراء حصة الشريك الصادر حكم بالتنفيذ على حصته
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - اذا صدر حكم قضائي بالتنفيذ على حصة او حصص أحد الشركاء المدينين فتعطى الاولوية في شراء تلك الحصة او الحصص لباقي الشركاء في الشركة ، واذا لم يتقدم احد منهم لشرائها او تعذر الاتفاق على السعر خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم القطعي به ، فتعرض تلك الحصص للبيع بالمزاد العلني ، ولكل شريك في الشركة الدخول باسمه في المزاد على قدم المساواة مع الغير وشراء تلك الحصة او الحصص لنفسه .

ب - يصدر المراقب التعليمات اللازمة لتنفيذ عمليات البيع بالمزاد العلني لاغراض هذه المادة .

©قسطاس للتقنيات القانونية

by public auction for the purposes of this Article .

- Article 75

a. Should the losses of the Limited Liability Company exceed half of its capital the Director or the Management Committee thereof shall call the General Assembly of the Company to an extraordinary meeting to issue its decision either to liquidate the Company or to continue its activities in order to rectify its situation If the General Assembly is unable to take a decision in this regard during two successive meetings the Controller shall grant the company a period not exceeding one month to take the decision and if it is unable to do so the company shall be referred to the court for the purpose of compulsory liquidation in accordance with the provisions of the Law

b. If the losses of the company amount to three quarters of the value of its capital it must be liquidated unless the general assembly decides in an extraordinary meeting to increase its capital to deal with losses or amortize them in accordance with approved international accounting and auditing standards provided that the total remaining losses do not exceed half of the company s capital in both cases .

- Article 76

- المادة 75 خسائر الشركة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ . اذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف راسمالها فيترتب على مديرها او هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة الى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها اما بتصفية الشركة او باستمرار قيامها بما يحقق تصحيح اوضاعها ، واذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار بهذا الشان خلال اجتماعين متتالين فيمنح المراقب الشركة مدة لا تزيد على شهر لاتخاذ القرار واذا لم تتمكن من ذلك فتتم احالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتها تصفية اجبارية وفقا لاحكام القانون .

ب. اذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة ارباع قيمة راسمالها فيجب تصفيتها الا اذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة راسمالها لمعالجة وضع الخسائر او اطفائها بما يتفق مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة على ان لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية على نصف راسمال الشركة في كلتا الحالتين .

- المادة 76 تطبيق الاحكام المتعلقة بالشركة المساهمة العامة على الشركة ذات المسؤولية المحدودة
الباب الرابع - الشركة ذات المسؤولية المحدودة

©قسطاس للتقنيات القانونية

تاريخ السريان 14-06-1997

تطبق الأحكام المتعلقة بالشركة المساهمة العامة على الشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل ما لم يرد بشأنه نص صريح في الاحكام المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة .

The provisions relating to the Public Shareholding Company shall apply to the Limited Liability Company in all matters not expressly provided for in the provisions relating to Limited Liability Companies .

- المادة 77

الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر

تاريخ السريان 11-11-2023

أ- تؤسس شركات رأس المال المغامر لغايات الاستثمار المباشر أو للاستثمار في شركات ذات مخاطر مرتفعة وإمكانيات نمو عالية لقاء حصولها على عوائد عند بيع مساهمتها أو حصصها في رأسمال الشركة المستثمر بها شريطة أن لا تستثمر في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي.

ب- ينشأ في الدائرة سجل خاص يسمى (سجل شركات رأس المال المغامر) يسجل فيه هذا النوع من الشركات بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تسجيلها وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ عليها.

ج- يقدم طلب تأسيس شركة رأس المال المغامر الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها على النموذج المعتمد لهذه الغاية، ويوقع أمام المراقب او من يفوضه خطياً بذلك أو أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المزاولين.

د- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات التالية:-

1- اسم الشركة.

2 - مركز الشركة الرئيسي وعنوانها المعتمد لغايات التبليغ.

3- مدة الشركة اذا كانت محدودة المدة.

4 - أسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعمره اذا كان شخصا طبيعيا والعنوان الذي يختاره للتبليغ.

- Article 77

a) Venture capital companies shall be established for the purpose of direct investment or to invest in companies that have high risks and high growth potential in return for obtaining returns upon selling their contribution or shares in the capital of the investee company provided that they do not invest in companies whose shares are listed in the financial market

b- A special register called the Venture Capital Companies Register shall be established at the Department in which such type of companies shall be registered with serial numbers according to the date of their registration and amendments and changes thereto shall be entered.

c- An application for incorporating a Venture Capital Company shall be submitted to the Controller together with its Memorandum of Association on the form approved for this purpose It shall be signed before the Controller or his authorized representative in writing or before the Notary Public or any of the practicing lawyers

d- The Memorandum of Association of the company must include the following information:

1- The name of the company

2 The company ', s head office and approved address for notification purposes .

3- The duration of the company if it is of limited duration

4- The names of the partners the nationality and age of each of them if he is a natural person and the address he chooses for service

5 The unpaid and obligated capital of the company its paid up capital the number of shares and their face value

6 - The amount of the committed partners ', unpaid shares and the amount of the paid contributions .

7- The names of the managing partners or others authorized to sign on behalf of the company

8- The status of the company in the event of the death of a managing partner

9- Any matter mentioned in the Partnership Agreement which the agreement stipulates to be included in the Memorandum of Association of the company

10- Any other matters determined by the partners or requested by the Controller to be listed

5 - رأسمال الشركة الملتزم به غير المدفوع ورأسمالها المدفوع وعدد الحصص وقيمتها الإسمية.

6 - مقدار حصص الشركاء الملتزم بها غير المدفوعة ومقدار الحصص المدفوعة.

7- أسماء المفوضين بالتوقيع عن الشركة من الشركاء المديرين أو غيرهم.

8- الوضع الذي ستؤول إليه الشركة في حال وفاة شريك مدير.

9- أي أمر ورد ضمن اتفاقية الشراكة ونصت الاتفاقي على إدراجه في عقد تأسيس الشركة.

10- أي أمور أخرى يحددها الشركاء أو يطلب المراقب إدراجها.

ه- يجوز أن يشتمل اسم الشركة على اسم أحد الشركاء المديرين فيها او جميعهم أو أي اسم آخر يوافق المراقب عليه مضافا اليه عبارة (شركة رأس مال مغامر) وعلى الشركة إدراج اسمها على الأوراق والمطبوعات والإعلانات التي تستخدمها في أعمالها وعلى العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع الغير.

e The name of the company may include the name of one or all of the managing partners or any other name approved by the Controller adding the phrase (Venture Capital Company) .

- المادة 78 رأس مال الشركة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

- Article 78

a the partners shall prepare the Partnership Agreement in writing including the information required in the Memorandum of Association and the conditions and methods for managing the operation and regulating the affairs of the company and the performance of its business and regulating the relationship between the partners and any other matters agreed upon by the partners in a manner that does not contradict the provisions of this Law .

b- The Partnership Agreement shall be governed by the Jordanian Legislation and the Jordanian courts shall be competent to hear any disputes that may arise thereof unless the Partnership Agreement provides for an arbitration clause .

c 1 If the Partnership Agreement stipulates the manner of its amendment including the requirement of the consent of a person not party to the Partnership Agreement or the fulfillment of certain conditions it may not be amended without the fulfillment of these conditions .

2- In case the agreement does not stipulate the method of its amendment no amendment

shall be made except after obtaining the consent of all the partners.

3 It may be agreed in a partnership agreement that its amendment shall be without a vote or approval or approval of a partner or a particular class of partners provided that such amendment does not increase the capital obligated to any partner without the written consent of the partner

d- The Partnership Agreement may be regulated in any language provided that a certified translation in the Arabic language is attached thereto and in case of conflict between the two the Arabic version of the Agreement shall prevail

أ- ينظم الشركاء اتفاقية الشراكة خطيا متضمنة المعلومات المطلوبة في عقد التأسيس وشروط وطرق إدارة وتشغيل وتنظيم شؤون الشركة وأداء أعمالها وتنظيم العلاقة بين الشركاء ، وأي أمور أخرى يتفق عليها الشركاء بما لا يخالف أحكام هذا القانون .

ب- تخضع اتفاقية الشراكة للتشريعات الأردنية وتكون المحاكم الأردنية صاحبة الاختصاص للنظر في أي خلافات قد تنشأ عنها ما لم تنص اتفاقية الشراكة على شرط تحكيم.

ج- 1- إذا نصت اتفاقية الشراكة على طريقة تعديلها بما في ذلك اشتراط موافقة شخص من غير أطراف اتفاقية الشراكة أو استيفاء شروط معينة فلا يجوز تعديلها إلا بتحقق هذه الشروط.

2- في حال لم تنص الاتفاقية على طريقة تعديلها فلا يتم إجراء أي تعديل إلا بعد الحصول على موافقة الشركاء جميعهم.

3 - يجوز أن يتم الاتفاق في اتفاقية الشراكة على أن يكون تعديلها دون تصويت أو الحصول على اعتماد أو موافقة شريك أو فئة معينة من الشركاء شريطة أن لا يؤدي هذا التعديل إلى زيادة رأس المال الملتزم به لأي شريك دون موافقة خطية منه.

د- يجوز تنظيم اتفاقية الشراكة بأي لغة شريطة أن يرفق بها ترجمة معتمدة باللغة العربية وفي حال التعارض بينهما تعتمد النسخة العربية من الاتفاقية.

- Article 79

a The capital of the company shall consist of committed capital and paid up capital

- المادة 79 عنوان الشركة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- يتألف رأسمال الشركة من رأس مال ملتزم به ورأس مال مدفوع.

ب- يقسم رأسمال الشركة الى عدد من الحصص لا تقل القيمة الاسمية للحصة الواحدة عن دينار واحد.

ج- لا يجوز أن تقل حصة أي شريك ممول في رأسمال الشركة المدفوع عن خمسين ألف دينار وأن لا تقل حصة أي شريك مدير في رأسمال الشركة الملتزم به والمدفوع عن الف دينار.

د- لا يجوز أن تكون مساهمة أي شريك في الشركة بغير النقد.

ه- ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك يجوز للشريك دفع مساهمته دفعة واحدة أو تقسيطها على دفعات على ان تتناسب قيمة القسط مع خصصه في الشركة وعلى ان يتم تسديد قيمة رأس المال الملتزم به غير المدفوع خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخوله شريكا في الشركة.

و - يجب أن ينص في اتفاقية الشراكة على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بحق الشريك غير الملتزم بتسديد قيمة رأس المال الملتزم به للشركة في حال تخلفه عن أداء القسط او عدم السداد خلال المدة المحددة في الفقرة (ه) من هذه المادة.

b- The capital of the company shall be divided into a number of shares and the nominal value of each share shall not be less than one Dinar.

c- The share of any financing partner in the paid up capital of the company may not be less than fifty thousand dinars and the share of any managing partner in the committed and paid up capital of the company may not be less than one thousand dinars

d The contribution of any partner in the company may not be in cash other than cash .

e- Unless otherwise provided in the Partnership Agreement a partner may pay his contribution in one lump sum or in installments provided that the value of the installment is proportional to his appropriation in the company and provided that the value of the unpaid committed capital is paid within three years from the date of his joining the partnership as a partner in the company

f- The Partnership Agreement shall stipulate the procedures to be taken against a partner who is not obligated to pay the committed capital of the company in case of default or non payment of the installment within the period specified in paragraph (e) of this Article.

- المادة 80 تسجيل الشركة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- تتألف الشركة من الفئتين التاليتين من الشركاء:-

- Article 80

a- The company shall consist of the following two categories of partners:

1 - شريك مدير واحد أو أكثر يتولى إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولا بالتضامن والتكافل بأمواله الخاصة عن ديونها والتزاماتها، ويجوز أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا.

2- شريك ممول واحد أو أكثر لا يشارك في إدارة شؤون الشركة وممارسة أعمالها أو التوقيع عنها، ويكون مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار حصته في رأسمال الشركة، ويجوز أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً .

ب- يجوز أن تنص اتفاقية الشراكة على تقسيم الشركاء المديرين أو الشركاء الممولين إلى فئات وتتمتع كل فئة بالحقوق والصلاحيات والواجبات المحددة في اتفاقية الشراكة.

ج- يجوز أن تنص اتفاقية الشراكة على منح جميع الشركاء أو بعضهم أو فئة محددة منهم الحق في التصويت بشكل منفصل أو ضمن فئة أو مجموعة من الشركاء كما يمكن أن يكون حق التصويت للفرد الواحد أو وفقاً لحصة أو فئة أو مجموعة الشركاء أو على أي أساس آخر متفق عليه في اتفاقية الشراكة.

د - ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك، يجوز للشركاء عقد اجتماعاتهم بأي من الوسائل الإلكترونية ويشترط لنفاذ القرارات التي تتخذ في الاجتماعات التي تعقد بهذه الوسائل موافقة الشركاء الذين يملكون ما يزيد على نصف رأس مال الشركة المدفوع وسواء كانت الموافقة خطية أو عن طريق الوسائل الإلكترونية أو بأي وسيلة أخرى يسمح بها هذا القانون.

ه- توزع الأرباح والخسائر في الشركة بين الشركاء وفئاتهم إن وجدت بالطريقة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة وفي حال لم تنص اتفاقية الشراكة على ذلك يتم توزيع الأرباح والخسائر على أساس المبلغ المدفوع من كل شريك في رأس مال الشركة.

و- يتم توزيع أي عوائد أو إيرادات أو مبالغ متأتية للشركة من نشاطاتها أو استثماراتها على الشركاء، شريطة التزام الشريك المدير بالتثبت من قدرة الشركة على الوفاء

1 one or more managing partner who is in charge of managing the affairs of the company and conducting its business Each of them shall be jointly and severally liable for its own debts and obligations out of its own funds He may be a natural or legal person

2- one or more financing partners who are not involved in managing the affairs of the company and carrying on business or signing on behalf of the company he shall be liable for the debts and obligations of the company to the extent of his share in the capital of the company He may be a natural or legal person .

b- The partnership agreement may provide for the division of the managing partners or the financing partners into classes and each class enjoys the rights powers and duties specified in the partnership agreement

c The partnership agreement may provide that all partners or some or specific classes of partners shall be entitled to vote separately or as part of a class or group of partners and the right to vote may be individual or in accordance with the share or class or group of partners or on any other basis Agreed upon in the Partnership Agreement

d unless otherwise provided in the Partnership Agreement The partners may hold their meetings by any electronic means provided that the approval of the partners owning more than half of the paid up capital of the company is required for the effectiveness of the decisions taken at the meetings held by

بالتزاماتها تجاه الدائنين والغير خلال (18) شهراً التي تلي هذا التوزيع وفي حال لم تنص اتفاقية الشراكة على ذلك يتم التوزيع بما يتناسب مع رأس المال المدفوع لكل شريك.

such means whether the approval is in writing electronic means or any other means permitted by this Law

e- Profits and losses of the company shall be distributed among the partners and their categories if any in the manner prescribed in the partnership agreement and in case the partnership agreement does not provide for this the distribution of profits and losses shall be made on the basis of the amount paid by each partner in the capital of the company

f any proceeds revenues or sums derived from the company from its activities or investments shall be distributed to the partners Provided that the managing partner undertakes to verify the ability of the company to meet its obligations towards the creditors and third parties within 18 months following such distribution

- المادة 81 ادارة الشركة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 2023-11-11

أ- يشترط في الشريك المدير أو في ممثل الشخص الاعتباري ما يلي: -

1- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.

2- أن لا يكون محكوماً بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق العامة.

3- أن لا يكون فاقداً للأهلية أو قد سبق إشهار إعساره أو إعلان إفلاسه ما لم يرد له اعتباره.

ب- 1 - يتولى الشريك المدير أو الشركاء المديرون إدارة الشركة وممارسة أعمالها في الحدود التي تبينها اتفاقية

- Article 81

a A Managing Partner or a representative of a legal person shall meet the following conditions:

1- He shall not be less than twenty five years of age

He must not have been convicted of a felony or misdemeanor prejudicial to honor or public morals

3- He shall not be incapacitated or have previously been declared insolvent or bankrupt unless he has been rehabilitated.

b 1 The managing partner or partners shall manage the company and conduct its business within the limits specified in the partnership agreement and shall be authorized to carry out all the administrative financial judicial and legal matters required for the conduct of the business of the company and the achievement of its objectives .

2- The acts and acts undertaken or exercised by the managing partner or partners in the name of the company shall be binding on it vis-à-vis third parties who deal with it in good faith notwithstanding any restriction contained in the partnership agreement and the memorandum of association of the company.

c If the company is managed and operated by two managing partners its decisions shall be taken unanimously and if they are more than that by the majority of the members unless otherwise provided in the partnership agreement .

d) The Managing Partner shall have the right to delegate any of its powers to third parties unless the Partnership Agreement provides otherwise provided that the delegation is in writing and is specific

e) The managing partner shall lose his capacity as a managing partner in the company in any of the following cases:

الشراكة ويكونون مفوضين للقيام بكافة الأمور الإدارية والمالية والقضائية والقانونية اللازمة لتسيير أعمال الشركة وتحقيقها لغاياتها.

2- تعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها أو يمارسها الشريك أو الشركاء المديرون باسم الشركة ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل معها بحسن نية بغض النظر عن أي قيد يرد في اتفاقية الشراكة وعقد الشركة.

ج- إذا تولى إدارة الشركة وممارسة أعمالها شريكان مديران اثنان فتتخذ قراراتها بالإجماع وإذا كانوا أكثر من ذلك فتتخذ قراراتهم بأغلبية عدد الأعضاء ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك.

د - للشريك المدير الحق في تفويض أي من صلاحياته للغير مالم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك شريطة أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

ه - يفقد الشريك المدير صفته شريكاً مديراً في الشركة في أي من الحالات التالية:-

1 - إذا تنازل عن ملكية حصصه في الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون.

2 إذا توفي أو فقد أهليته أو تم تعيين وصي أو قيم على ممتلكاته أو إذا فقد أياً من الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

3 - إذا تقرر تصفيته إذا كان شخصاً اعتبارياً أو تم اتخاذ أي إجراءات قانونية جعلته غير قادر على أداء مهامه.

4 - إذا تحقق أي شرط من شروط فقدان الصفة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة.

و- ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك:-

1- في حال فقدان الشريك الوحيد صفته شريكاً مديراً للشركة يقرر الشركاء الباقون في الشركة دخول شريك مدير جديد خلال ستين يوما من تاريخ فقدان الشريك المدير صفته وبقرار يصدر بنسبة (75 %) من حصص الشركاء الباقين في الشركة ما لم تنص اتفاقية الشراكة

على نسبة أخرى ويتولى الشركاء الممولون تسيير أعمال الشركة خلال تلك المدة.

2- يجوز ضم أي شخص كشريك مدير في الشركة، ويصبح شريكا مديرا اعتبارا من تاريخ انضمامه وتثبيته في سجلات الشركة لدى الدائرة، ويصبح الشريك المدير الجديد مسؤولا بالتكافل والتضامن مع باقي الشركاء المديرين عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة من تاريخ انضمامه اليها ولا يكون الشريك المدير الجديد مسؤولا عن الالتزامات والديون التي ترتبت على الشركة قبل انضمامه إليها.

If he assigns the ownership of his shares in the company in accordance with the provisions of this Law

2 if he dies or becomes incapacitated or if a guardian or custodian of his property is appointed or if he loses any of the conditions set forth in paragraph (a) of this Article

3 If it is decided to liquidate him if he is a juridical person or if any legal procedures have been taken that made him unable to perform his duties

4 If any of the conditions of loss of capacity stipulated in the Partnership Agreement have been fulfilled .

f- Unless otherwise provided in the Partnership Agreement:

1- In case the sole partner loses his capacity as a managing partner of the company the remaining partners in the company shall decide the entry of a new managing partner within sixty days from the date of the managing partner losing his capacity and by virtue of a decision at the rate of (75%) of the shares of the remaining partners in the company unless the partnership agreement provides for another percentage The financing partners shall manage the business of the company during that period .

2 any person may be included as a managing partner in the company He shall become a managing partner as of the date of his accession and confirmation in the records of the company with the Department The new

managing partner shall be jointly and severally liable with the remaining managing partners for the debts and obligations incurred by the company from the date of his accession thereto and the new managing partner shall not be liable for the obligations and debts incurred by the company prior to his joining the company

- Article 82

a) unless otherwise provided in the Partnership Agreement The managing partner and the person authorized to sign on behalf of the company shall not carry out any of the following acts:

i carry out any business or activity in competition with the company whether exercised for his own account or for the account of others

share in another company carrying on business similar and similar to the company’s business or manage such companies with the exception of participation in public shareholding companies

b 1 A financing partner is prohibited from taking part in the management of the company or acting in its name or representing it or incurring obligations thereon otherwise the acts and dispositions undertaken or exercised by them shall be binding on the company against bona fide third parties The financing partner shall be liable with its own

- المادة 82

الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر

تاريخ السريان 11-11-2023

أ- ما لم ينص في اتفاقية الشراكة على غير ذلك، يحظر على الشريك المدير والشخص المفوض بالتوقيع عن الشركة القيام بأي عمل من الأعمال التالية:-

1- ممارسة أي عمل او نشاط ينافس به الشركة، سواء مارسه لحسابه الخاص او لحساب الغير.

2- المساهمة في شركة أخرى تمارس أعمالا مماثلة و مشابهة لأعمال الشركة، أو القيام بإدارة مثل تلك الشركات وتستثنى من ذلك المساهمة في الشركات المساهمة العامة.

ب - 1 - يحظر على الشريك الممول الاشتراك في إدارة الشركة أو التصرف باسمها او تمثيلها أو ترتيب التزامات عليها وبخلاف ذلك تعتبر الأعمال والتصرفات التي قام بها او مارسها ملزمة للشركة في مواجهة الغير حسن النية، ويكون الشريك الممول مسؤولا بأمواله الخاصة تجاه الشركة والشركاء الآخرين عن أي أضرار قد تلحق بالشركة نتيجة هذه الأعمال والتصرفات.

2- لا يعد قيام الشريك الممول بأي من الأعمال التالية مشاركة منه في إدارة الشركة:-

أ- الاتفاق مع الشركة للقيام بأي عمل لها مهما كان نوعه شريطة موافقة جميع الشركاء الآخرين المسبقة على ذلك.

©قسطاس للتقنيات القانونية

ب - مشاركته في التصويت على أي قرار للشركة بصفته شريكا ممولا.

- المادة 83 الهيئة العامة للشركة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك للشركاء الحق في التنازل عن حصصهم في الشركة كليا أو جزئيا أو نقلها أو التصرف بها وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة .

ب- يكون المتنازل له مسؤولا عن التزامات الشريك المتنازل بسداد قيمة الحصص الملتزم بها.

ج- يترتب على نفاذ حكم التنازل عن حصص الشراكة أو نقلها أن يصبح المتنازل إليه او المنقول له شريكا على الفور على ان يتم تثبيت ذلك في سجلات الشركة.

د - 1 - يجوز ان تتضمن اتفاقية الشراكة إنشاء رهن او ترتيب ضمان على حصص الشركاء، واذا لم تتضمن الاتفاقية ذلك فيشترط لنفاذ الرهن أو الضمان موافقة الشركاء جميعهم .

funds towards the company and the other partners for any damages that may be incurred to the company as a result of such acts and acts

2- The financing partner’s performance of any of the following acts shall not be deemed participation in the management of the company:

a- agreeing with the company to carry out any business for it of any kind provided that all other partners agree to that in advance

b- Participate in voting on any resolution of the company in his capacity as a financing partner.

- Article 83

a) Unless otherwise provided in the Partnership Agreement the partners shall have the right to assign their shares in whole or in part or to transfer or dispose thereof in accordance with the provisions of the Partnership Agreement .

The assignee shall be liable for the obligations of the assigning partner to pay the value of the obligated shares

c- The effective date of the assignment or transfer of the partnership shares shall result in the assignee or the transferee immediately becoming a partner provided that this is recorded in the company rsquo s records .

2 - يجوز بموافقة باقي الشركاء ان يصبح صاحب حق الرهن أو الضمان شريكا في الشركة على ان يتم تثبيت ذلك في سجلاتها .

ه -1 لا يتحمل المتنازل إليه أو المنقول إليه أو المرتهن أو أي طرف دائن بدين مضمون أي مسؤولية كشريك حتى يكتسب صفته شريكا ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك.

2- إذا اكتسب الشخص الجديد صفته شريكا، يكون مسؤولاً عن التزامات الشريك السابق، ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك

d 1 The partnership agreement may include the creation of a pledge or a security arrangement over the shares of the partners If the agreement does not provide for this the consent of all the partners shall be required for the enforcement of the pledge or the guarantee

2- With the consent of the remaining partners the holder of the pledge or security right may become a partner in the company provided that this is recorded in its records.

Unless otherwise provided in the Partnership Agreement the assignee or the transferee or the pledgee or any creditor of a secured debt shall not be liable as a partner until it has become a partner

2 if the new person acquires his capacity as a partner be liable for the obligations of the former partner Unless otherwise provided in the Partnership Agreement

- المادة 84 مجلس الرقابة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- على الشركة أن تقدم للمراقب خلال ستة الأشهر الأولى من بداية السنة المالية الخاصة بها ميزانية مصدقة من محاسب قانوني مرفقا بها قرار صادر عن الشركاء بالأغلبية المطلقة لحصصهم المدفوعة بالموافقة عليها واعتمادها.

ب- تحتفظ الشركة بوثائقها وسجلاتها المحاسبية وعقد تأسيسها واتفاقية الشراكة وأي وثائق أخرى متعلقة باتفاقية الشراكة أو بأي من الشركاء فيها في مركزها الرئيسي، ويكون الشركاء المديرون مسؤولين عن حفظها

- Article 84

a The company shall submit to the Controller within the first six months from the beginning of its fiscal year a certified accountant certified balance sheet accompanied by a resolution issued by the partners by an absolute majority of their paid shares by approving and approving it .

b) the Company shall keep its own documents and records of accounts articles of incorporation and partnership agreement and

وإدامتها وبما يعكس الواقع الحقيقي للشركة والشركاء فيها، ولها أن تحتفظ بأي من الوثائق أعلاه إلكترونيا.

ج- على الشركاء المديرين تقديم حسابات صحيحة عن أعمال الشركة تتضمن معلومات وبيانات وافية تبين مركزها المالي كلما طلب أي من الشركاء الممولين ذلك الا اذا نصت اتفاقية الشراكة على آلية أخرى.

د- لكل شريك في الشركة الطلب بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطيا من الشركاء المديرين الحصول على أي من الوثائق والمعلومات المتعلقة بالشركة وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة، وللشريك المدير الامتناع عن تزويد أي من الشركاء الممولين بأي معلومات تعد من الأسرار أو يرى بحسن نية أن الإفشاء بهذه المعلومات قد يضر بأعمال الشركة ومصالحها أو اذا كان هناك اتفاق مع طرف ثالث يلزم بالمحافظة على سرية المعلومات ما لم تنص اتفاقية الشراكة على خلاف ذلك.

ه- لكل شريك حق الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بالشركة والخاصة بها المحفوظة لدى الدائرة والحصول على صورة مصدقة عنها، وله تفويض غيره بذلك.

و- تودع قرارات الشركة ونتائج التصويت عليها ومحاضر اجتماعاتها لدى المراقب على ان يتم توقيع تعهد من شريك مدير واحد على الاقل بما يضمن صحة ودقة هذه المحاضر وصحة المعلومات الواردة فيها أو صحة أي وثيقة أخرى من وثائق الشركة تحت طائلة المساءلة القانونية.

ز - يكون الشريك المدير مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح المعمول بها في أي تشريع نافذ.

any other documents related to the partnership agreement or any of its partners at its head office The managing partners shall be responsible for maintaining and maintaining it in a manner that reflects the true reality of the company and its partners It may retain any of the above documents electronically

c- The managing partners shall submit correct accounts of the company', s business including adequate information and data indicating its financial position whenever requested by any of the financing partners unless the partnership agreement provides for another mechanism

d each partner of the company may request himself or through a managing partner authorized by him in writing any documents and information related to the company in accordance with the provisions of the partnership agreement The managing partner may refrain from providing any of the financing partners with any information that is considered confidential or deems in good faith that disclosure of such information may harm the business and interests of the company or if there is an agreement with a third party obligating the confidentiality of the information unless the partnership agreement provides otherwise

e each partner shall have the right to access information and documents related to and related to the company held by the

Department and obtain a certified copy thereof He may authorize others to do so.

f- The resolutions of the company voting results and the minutes of its meetings shall be deposited with the Controller provided that an undertaking is signed by at least one managing partner to ensure the validity and accuracy of these minutes and the validity of the information contained therein or the validity of any other company document under penalty of legal accountability

g) The Managing Partner shall be responsible for ensuring that the Company complies with the disclosure requirements applicable in any legislation in force.

- Article 85

a- The Company shall:

It shall not invest in the securities of public joint stock companies or any type of company whose shares are listed on the Financial Market .

2- Its shareholding percentage shall not exceed (20%) of its committed capital in any of the investee companies

its ownership in any of the investee companies shall not exceed (51%) of the capital of such companies during the twelve month period following its investment in such companies

- المادة 85 مهام وصلاحيات مجلس الرقابة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- تلتزم الشركة بما يلي: -

1- أن لا يكون لها استثمار في الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة أو أي نوع من الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالي.

2- أن لا تزيد نسبة مساهمتها على (20 %) من رأس مالها الملتزم به في أي من الشركات المستثمر بها .

3- أن لا تزيد ملكيتها في أي من الشركات المستثمر بها على (51%) من رأسمال تلك الشركات خلال فترة الاثني عشر شهرا التي تلي استثمارها بها.

ب- يجوز للشركة الاحتفاظ بالأوراق المالية للشركة المستثمر فيها اذا اصبحت مدرجة في السوق المالي.

©قسطاس للتقنيات القانونية

b - The company may keep the securities of the investee company if it becomes listed on the Financial Market .

- Article 86

a- Unless otherwise provided in the Partnership Agreement:

1 A partner may with the consent of the other partners guarantee or guarantee the company or lend money to the company

2- The company may borrow from non-partners not more than (20%) of its paid-up capital from juridical persons and financial and banking institutions and local and international banks and may issue bonds convertible into shares up to this percentage not exceeding that percentage.

b) The company shall not be liable under penalty of nullity to guarantee any of the partners or guarantee their obligations It is also prohibited from lending to partners or third parties.

- المادة 86 واجبات مجلس الرقابة
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- ما لم تنص اتفاقية الشراكة على غير ذلك:-

1 - يجوز للشريك بموافقة باقي الشركاء أن يكفل الشركة او يضمنها او ان يقرضها المال.

2- يجوز للشركة الاقتراض من غير الشركاء بما لا يزيد على (20%) من رأسمالها المدفوع من الأشخاص الاعتباريين والمؤسسات المالية والمصرفية والبنوك المحلية والدولية ولها في سبيل ذلك إصدار سندات قابلة للتحويل الى حصص بما لا يتجاوز تلك النسبة.

ب- يحظر على الشركة تحت طائلة البطلان كفالة أي من الشركاء أو ضمان التزاماتهم، كما يحظر عليها أن تقرض الشركاء أو الغير.

- Article 87

a) Subject to the provisions of the Insolvency Law a company shall be voluntarily liquidated in any of the following cases:

1- If the Partnership Agreement so provides

- المادة 87 مدققو الحسابات
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- مع مراعاة أحكام قانون الاعسار تصفى الشركة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:-

1- اذا نصت اتفاقية الشراكة على ذلك.

2 - موافقة جميع الشركاء المديرين وما نسبته (51%) من الحصص المدفوعة للشركاء الممولين.

3 - موافقة شركاء ممولين يمتلكون مجتمعين ما لا يقل عن (75%) من حصص الشراكة المملوكة لجميع الشركاء الممولين.

ب- تقدم الشركة إلى المراقب القرارات المتخذة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة للسير في إجراءات تصفيتها اختيارياً.

ج- تقدم الشركة فور انتهائها من إجراءات التصفية الاختيارية إشعارا للمراقب بانتهاء الإجراءات.

2- The approval of all the managing partners and their percentage (51%) of the shares paid to the financing partners

3- The approval of the financing partners who jointly own at least (75%) of the partnership shares owned by all the financing partners

b- The Company shall submit to the Controller the decisions taken pursuant to the provisions of paragraph (a) of this Article to proceed with the procedures of its voluntary liquidation.

c- Immediately upon completion of the voluntary liquidation procedures the company shall submit to the Controller a notice of the completion of the procedures.

- المادة 88 انقضاء الشركة وتصفيتها
الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر
تاريخ السريان 11-11-2023

أ- تصفى الشركة تصفية إجبارية في أي من الحالات التالية:-

1- عند انتهاء المدة المحددة في عقد تأسيسها اذا كانت محددة المدة مالم يقرر الشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن (51%) من الحصص تمديدها قبل ستين يوماً من المدة المحددة لإنتهائها.

2- فقدان الشريك المدير الوحيد صفته شريكا مديرا ما لم يتم تعيين شريك مدير آخر وفقا لأحكام الفقرة (و) من المادة (81) من هذا القانون.

3- ارتكاب الشركة مخالفة جسيمة لأحكام القانون .

ب- تتم اجراءات التصفية الاجبارية في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بطلب من المراقب يقدم للمحكمة المختصة.

- Article 88

a The Company shall be compulsory liquidated in any of the following cases:

1- Upon expiry of the period specified in its Memorandum of Association if it is a fixed period unless the partners owning at least (51%) of the shares decide to extend the period sixty days before the period specified for its expiry

2- The sole managing partner loses his capacity as a managing partner unless another managing partner is appointed in accordance with the provisions of paragraph (f) of Article 81 of this Law.

3- If the company commits a serious violation of the provisions of the Law

ج- يزود المراقب جميع الشركاء في الشركة بنسخة من الطلب المقدم وفقا لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ولكل شريك الحق في تقديم رد إلى المحكمة على طلب المراقب والمشاركة في جميع الإجراءات أمام المحكمة.

b- Compulsory liquidation procedures shall be carried out in the cases provided for in paragraph (a) of this Article at the request of the Controller submitted to the competent court.

c) The Controller shall provide all partners in the company with a copy of the application submitted in accordance with the provisions of paragraph (b) of this Article and each partner shall have the right to submit a response to the Court to the Controller', s application and to participate in all proceedings before the Court

- المادة 89

الباب الخامس - شركة رأس المال المغامر

تاريخ السريان 11-11-2023

أ- تنقضي الشركة بعد الانتهاء من أعمال تصفيتها، ويتم شطب تسجيلها بقرار من المراقب اذا تمت تصفيتها تصفية اختيارية وبقرار من المحكمة اذا تمت تصفيتها تصفية إجبارية.

ب - تطبق على الشركة أحكام التصفية الواردة ضمن نظام تصفية الشركات أو أي تشريع آخر وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ج- يجوز بموافقة جميع الشركاء تحويل سجل أي شركة قائمة ونقلها إلى سجل شركات رأس المال المغامر شريطة الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون والتعليمات التي تصدر لهذه الغاية وموافقة المراقب .

- Article 89

a the company shall cease to exist upon completion of the proceedings of its liquidation Its registration shall be deleted by a decision of the Controller if it is subject to voluntary liquidation and by a decision of the Court if it is subject to compulsory liquidation .

b- The provisions of liquidation stipulated in the Companies Liquidation Regulations or any other legislation shall be applied to the Company in a manner that does not conflict with the provisions of this Law.

c - With the consent of all partners , the register of any existing company may be transferred and transferred to the Venture Capital Companies Register provided that the requirements stipulated in this Law and the instructions issued for this purpose are

complied with and the Controller ', s approval is obtained .

- Article 65 repeated

Establishment of a Private Joint Stock Company

a. A Private Joint Stock Company shall consist of two persons or more and the Minister may upon a justified recommendation from the Controller approve the registration of a Private Joint Stock Company consisting of one person or the number of its shareholders may become one person

b. The financial liability of a Private Joint Stock Company shall be deemed independent from the financial liability of each shareholder therein and the company with its funds and assets shall be solely responsible for the debts and obligations arising therefrom and the shareholder shall not be liable towards the company for such debts and obligations except to the extent of his contribution to the capital of the company

c . The name of the company shall not contradict its objectives provided that the phrase (private limited joint stock company) shall follow it wherever mentioned and it may be in the name of a natural person if the purpose of the company is to invest a patent duly registered in the name of that person

Dr. The term of a Private Joint Stock Company shall be indefinite unless its Memorandum of

- المادة 65 مكرر تأسيس الشركة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

تأسيس الشركة المساهمة الخاصة :

أ . تتالف الشركة المساهمة الخاصة من شخصين او اكثر ويجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على تسجيل شركة مساهمة خاصة مؤلفة من شخص واحد او ان يصبح عدد مساهميها شخصا واحدا .

ب . تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة الخاصة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها وتكون الشركة باموالها وموجوداتها هي وحدها المسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولا تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات الا بمقدار مساهمته في راسمال الشركة.

ج . يجب ان لا يتعارض اسم الشركة مع غاياتها على ان تتبعه اينما وردت عبارة (شركة مساهمة خاصة محدودة) ويجوز ان يكون باسم شخص طبيعي اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص .

د . تكون مدة الشركة المساهمة الخاصة غير محددة الا اذا حدد عقد تاسيسها ونظامها الاساسي خلاف ذلك فعندئذ تنتهي مدتها بانتهاء المدة او العمل الذي حدد لها .

Association and Articles of Association specify otherwise in which case its term shall expire upon the expiry of the term or the functions specified for it .

- المادة 66 مكرر رأس مال الشركة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

رأسمال الشركة :

أ . يكون رأسمال الشركة المساهمة الخاصة هو مجموع القيم الاسمية لاسهم الشركة على ان لا يقل راس المال المكتتب به عن خمسين الف دينار اردني .

ب . يحدد راس مال الشركة المساهمة الخاصة بالدينار الاردني .

ج . مع مراعاة قانون الاوراق المالية للشركة المساهمة الخاصة اصدار اسهم واسناد قرض واوراق مالية اخرى ويجوز للشركة ان تقرر ادراج اوراقها المالية في السوق المالي وتداولها من خلاله وفق الانظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.

- Article 66 repeated

The capital of the company

a. The capital of a Private Joint Stock Company shall be the sum of the nominal values of the company rsquo s shares provided that the subscribed capital shall not be less than fifty thousand Jordanian Dinars .

b. The capital of a Private Joint Stock Company shall be determined in Jordanian Dinars .

c . Subject to the Securities Law of the Private Joint Stock Company the issuance of bonds and bonds and other securities may be decided by the company to list and trade its securities in the Financial Market in accordance with the regulations and instructions issued by the Jordan Securities Commission

- المادة 67 مكرر تأسيس الشركة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

طلب التأسيس :

أ - يقدم طلب تاسيس الشركة المساهمة الخاصة الى المراقب مرفقا به عقد تاسيسها ونظامها الاساسي واسماء مؤسسي الشركة . ويجب ان يكون عقد تاسيس الشركة ونظامها الاساسي باللغة العربية الا انه يجوز ان

- Article 67 repeated

Application for incorporation

a- An application for incorporating a Private Joint Stock Company shall be submitted to the Controller together with its Memorandum of Association and Articles of Association and the names of the founders of the company . The

يلازم ذلك ترجمة له بلغة اخرى وفي حالة تعارض او اختلاف النصوص يعتمد النص العربي .

ب - يجب ان يتضمن عقد تاسيس الشركة المساهمة الخاصة البيانات التالية وفق ما يتفق عليه مؤسسوا او مساهموا الشركة :

1 . اسم الشركة .

2 . مركزها الرئيسي وعنوانها المعتمد للتبليغ .

3 . غايات الشركة .

4 . اسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الاسهم المملوكة من قبل كل منهم عند التاسيس .

5 . راسمال الشركة المصرح به وعدد الاسهم المصرح بها وانواعها وفئاتها وقيمتها الاسمية .

6 . طريقة ادارة الشركة وعدد اعضاء مجلس الادارة وصلاحياته .

7 . اسماء الاشخاص الذين سيتولون دعوة الهيئة العامة التاسيسية للانعقاد وادارة الشركة الى حين انتخاب مجلس الادارة الاول .

ج - يجب ان يتضمن النظام الاساسي للشركة المساهمة الخاصة البيانات التالية وفق ما يتفق عليه مؤسسو او مساهموا الشركة :

1 . اسم الشركة .

2 . مركزها الرئيسي وعنوانها المعتمد للتبليغ .

3 . غايات الشركة .

4 . اسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الاسهم المملوكة من قبل كل منهم عند التاسيس .

5 . راسمال الشركة المصرح به وعدد الاسهم المصرح بها وانواعها وقيمها الاسمية وحقوقها وصفاتها وميزاتها .

Memorandum of Association and Articles of Association of the company shall be in the Arabic language however it may be accompanied by a translation thereof into another language and in case of conflict or discrepancy the Arabic text shall prevail

b- The Memorandum of Association of a Private Joint Stock Company must include the following particulars as agreed upon by the founders or shareholders of the company:

1 . Company name

2 . its head office and address approved for service

3 . the objectives of the company

4 . The names of the founders of the company their nationalities and addresses chosen for notification and the number of shares owned by each of them at the time of incorporation

5 . The authorized capital of the company and the number of their types and classes and their nominal value

6 . The manner in which the company is managed and the number and powers of the Board of Directors

7 . The names of the persons who will summon the Constituent General Assembly to convene and manage the company until the election of the first Board of Directors

c- The Articles of Association of a Private Joint Stock Company must include the following

information as may be agreed upon by the founders or shareholders of the company:

1 . Company name

2 . its head office and address approved for service

3 . the objectives of the company

4 . The names of the founders of the company their nationalities and addresses chosen for notification and the number of shares owned by each of them at the time of incorporation

5 . The authorized capital of the company and the number of authorized shares and their types and their nominal values and their rights qualities and characteristics

6 . The general conditions for the transfer of the ownership of the shares of the company and the procedures to be followed in this regard .

7 . The manner in which the company is managed and the number and powers of the Board of Directors and the basis for decision making thereon

8 . the procedures and rules of the ordinary and extraordinary meetings of the General Assembly of Shareholders and its quorum and the rules of convocation and its powers and the method of taking decisions and all matters related thereto .

9 . Procedures and rules for company liquidation

6 . الشروط العامة لنقل ملكية اسهم الشركة والاجراءات الواجب اتباعها في ذلك .

7 . طريقة ادارة الشركة وعدد اعضاء مجلس الادارة وصلاحياته واسس اتخاذ القرارات فيه .

8 . اجراءات وقواعد اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين العادية وغير العادية ونصابها القانوني واصول الدعوة لها وصلاحياتها وطريقة اتخاذ القرارات فيها وجميع الامور المتعلقة بها .

9 . اجراءات وقواعد تصفية الشركة .

10 . اسماء الاشخاص الذين سيتولون دعوة الهيئة التاسيسية للانعقاد وادارة الشركة لحين انتخاب مجلس الادارة الاول وطريقة الدعوة لمجلس الادارة الاول .

11 . اذا كان لمساهمي وحاملي الاوراق المالية الصادرة عن الشركة حق الاولوية في اصدارات جديدة للشركة .

د - يجوز لاي شخص الاطلاع على عقد تاسيس الشركة وفق تعليمات تصدر عن الوزير ولا يجوز لغير مساهمي الشركة الاطلاع على نظام الشركة الاساسي الا بتفويض من احد المساهمين او الشركة او اذا تطلب أي تشريع اخر ذلك .

10 . The names of the persons who will summon the Constituent Assembly to convene and manage the company until the election of the first Board of Directors and the method of convocation of the first Board of Directors

11 . If the shareholders and holders of securities issued by the company have the priority right in the new issuances of the company .

d- Any person may peruse the Memorandum of Association of the company in accordance with instructions issued by the Minister and only the shareholders of the company may peruse the articles of association of the company except by authorization of one of the shareholders or the company or if any other legislation so requires

- المادة 68 مكرر اصدار الاسهم
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

انواع الاسهم وخيارات المساهمة :-

أ - مع مراعاة أي احكام وردت في هذا الباب ، يجوز للشركة :

وحسب ما ينص عليه نظامها الاساسي اصدار عدة انواع وفئات من الاسهم تختلف فيما بينها من حيث القيمة الاسمية والقوة التصويتية ومن حيث كيفية توزيع الارباح والخسائر على المساهمين وحقوق واولويات كل منها عند التصفية وقابليتها للتحول لانواع اخرى من الاسهم وما الى ذلك من الحقوق والمزايا والاولويات والقيود الاخرى على ان يتم تضمينها او ملخص عنها على شهادات الاسهم ان وجدت .

- Article 68 repeated

Types of shares and contribution options:

a) Subject to any provisions of this Part The company may:

In accordance with the provisions of its Articles of Association the issuance of several types and classes of shares that differ among themselves in terms of nominal value and voting power and in terms of the method of distribution of profits and losses to shareholders the rights and priorities of each of them upon liquidation and their convertibility to other types of shares and other rights privileges priorities and

restrictions provided that they are included or summarized on the share certificates if any .

b- The Articles of Association of a Private Joint Stock Company may provide for the right of the company to issue redeemable shares either at the request of the company or the holder of the share or upon the fulfillment of certain conditions and the Minister shall issue the necessary instructions specifying the conditions for the issuance of this type of shares and the cases of their redemption

c- Any type or class of the company', s shares may be given preference in distributing profits over other types or classes and they may be entitled to a lump sum or a certain percentage of the profits subject to the conditions and times determined by the articles of association of the company and it may also be granted to any of these types The denominations shall have the priority right to collect their profits for any years in which the profits have not been distributed in addition to the profits determined for them in that fiscal year .

d- The Articles of Association of a Private Joint Stock Company may provide for the transferability or substitution of any type or class of shares issued by it to any other type or class at the request of the company or shareholder or upon fulfillment of a specific condition in accordance with the percentages and modalities determined in the Articles of Association of the company

e The Private Joint Stock Company may purchase the shares that it has previously

ب - يجوز ان ينص النظام الاساسي للشركة المساهمة الخاصة على حق الشركة اصدار اسهم قابلة للاسترداد اما بطلب من الشركة او من حامل السهم او عند توافر شروط معينة وعلى الوزير إصدار التعليمات اللازمة التي تحدد شروط إصدار هذا النوع من الأسهم وحالات استردادها.

ج - يجوز ان يكون لاي نوع او فئة من اسهم الشركة افضلية في توزيع الارباح على غيرها من الانواع او الفئات كما ويجوز ان تستحق مقدارا مقطوعا او نسبة معينة من الارباح وذلك بالشروط وفي الاوقات التي يحددها نظام الشركة الاساسي كما يجوز ان يكون لاي من هذه الانواع والفئات حق الاولوية في استيفاء ارباحها عن أي سنوات لم توزع فيها الارباح بالاضافة الى الربح المقرر لها في تلك السنة المالية .

د - يجوز ان ينص النظام الاساسي للشركة المساهمة الخاصة على قابلية تحول او استبدال أي نوع او فئة من الاسهم الصادرة عنها الى أي نوع او فئة اخرى بطلب من الشركة او المساهم او عند تحقق شرط معين وفق النسب والكيفية التي تحدد في نظام الشركة الاساسي .

هـ - يجوز للشركة المساهمة الخاصة شراء الاسهم التي سبق وان اصدرتها ولها اما اعادة اصدار او بيع هذه الاسهم بالسعر الذي يراه مجلس الادارة مناسبا او الغائها وتخفيض راس مالها بمقدار هذه الاسهم حسب الاسس المبينة في نظامها الاساسي وهذا الباب ولا تؤخذ الاسهم التي تمتلكها الشركة بعين الاعتبار لغايات توافر النصاب في اجتماعات الهيئة العامة ولاتخاذ القرارات فيها وذلك مع مراعاة احكام قانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

و - مع مراعاة احكام نظام الشركة الاساسي وقانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه يجوز للشركة المساهمة الخاصة اصدار خيارات اسهم تسمح لحامليها شراء او طلب اصدار اسهم من الشركة وتحدد شروط الخيارات وتواريخ تنفيذها واسعار تنفيذها في نظام

الشركة الاساسي او بقرار من مجلس الادارة اذا فوضته الهيئة العامة غير العادية بذلك .

issued and may either reissue or sell such shares at the price deemed appropriate by the Board of Directors or cancel them and reduce its capital by the amount of such shares according to the bases set forth in its Articles of Association and this Chapter The shares owned by the company shall not be taken into consideration For the purposes of achieving a quorum in the meetings of the General Assembly and for taking decisions therein subject to the provisions of the Securities Law and the regulations and instructions issued in pursuance hereof

f- Subject to the provisions of the Articles of Association of the Company the Securities Law and the regulations and instructions issued pursuant thereto a Private Joint Stock Company may issue share options allowing its holders to purchase or request the issuance of shares from the company extraordinary general public

- المادة 69 مكرر اجراءات التسجيل
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

اجراءات التسجيل :-

أ- تسجل الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب المستوفي لشروط التسجيل ، وفي حال وجود أي مخالفة في نظام وعقد تأسيس الشركة يتم إعلام المؤسسين بعدم تسجيلها الى حين إزالة أسباب المخالفة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب على أن يبقى حق المؤسسين بالطعن لدى المحكمة الإدارية.

- Article 69 repeated

Registration procedures:

a company shall be registered within fifteen days from the date of submission of an application that fulfills the registration requirements In the event of any violation in the articles of association and memorandum of association of the company the founders shall be informed not to register it until the reasons for the violation are removed within a period not exceeding thirty days from the date

of submitting the application provided that the founders have the right to appeal before the Administrative Court .

b- After the registration of the company in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article and after the shareholders submit the documents proving that the capital stipulated in this Law has been paid the Controller shall collect the registration fees and issue a certificate of registration to be published in the Official Gazette.

c) A company may not commence its business except after the issuance of its registration certificate by the Controller However the shareholders of a Private Joint Stock Company may agree at the Constituent General Assembly meeting to acknowledge the obligations of the founders on behalf of the company before announcing the registration of the company and if the Constituent General Assembly does not agree to that the company shall not be bound by any of these obligations

ب- بعد أن يتم تسجيل الشركة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وبعد أن يقدم المساهمون الوثائق التي تثبت انه قد تم دفع رأسمالها المنصوص عليه في هذا القانون يقوم المراقب باستيفاء رسوم التسجيل ويصدر شهادة بتسجيلها وتنشر في الجريدة الرسمية.

ج - لا يجوز للشركة المباشرة باعمالها الا بعد صدور شهادة تسجيلها من قبل المراقب ، الا انه يجوز لمساهمي الشركة المساهمة الخاصة الموافقة في اجتماع الهيئة العامة التاسيسي على اقرار التزامات المؤسسين نيابة عن الشركة قبل اعلان تسجيل الشركة فان لم توافق الهيئة العامة التاسيسية على ذلك لا تلزم الشركة باي من هذه الالتزامات .

- Article 70 repeated

In kind advances:

a) Shareholders of a Private Joint Stock Company may make in exchange for their shares in the company cash advances in kind approved by the founders or by the General Assembly in case of new shares being issued Franchise rights invention technical know how licenses all moral rights and any other rights

- المادة 70 مكرر المقدمات العينية
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

المقدمات العينية :

أ - يجوز لمساهمي الشركة المساهمة الخاصة ان يقدموا مقابل اسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد يوافق عليها المؤسسون او الهيئة العامة في حالة اصدار اسهم جديدة ، وتعتبر حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية والرخص وجميع الحقوق المعنوية واي حقوق اخرى يقرها المساهمون من المقدمات العينية .

recognized by the shareholders shall be considered among the contributions in kind .

b- If the holders of in kind advances fail to transfer their ownership and hand them over to the company within thirty days from the date of the registration of the company or the issuance of in kind shares they shall be legally obliged to pay the value in cash according to the price approved by the shareholders in the company rsquo s articles or the decision of the general assembly and a longer period may be agreed upon with the approval of the Controller

c- The Controller of his own initiative or if any of the shareholders objects within thirty days from the date of the approval of the General Assembly on the acceptance of the in-kind advances shall be entitled to recommend to the Minister the formation of a committee at the expense of the company with expertise and competence to value the in kind shares for cash and the committee shall submit its report within a period not exceeding thirty days from The date of its formation and the decision of the Committee after the approval of the Minister shall be deemed final Any other shareholder or the company shall have the right to object to the decision of the committee before the competent court without affecting the registration of the company and the conduct of its business and none of the founders or subsequent shareholders shall have the right to object to the value of the in-kind shares submitted thereafter The partner', s contribution shall be

ب- اذا لم يلتزم اصحاب المقدمات العينية بنقل ملكيتها وتسليمها الى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الشركة او اصدار الاسهم العينية كانوا ملزمين حكما بدفع قيمتها نقدا وفق السعر الذي اعتمده المساهمون في نظام الشركة او قرار الهيئة العامة ويجوز الاتفاق على مدة اطول بموافقة المراقب .

ج- يحق للمراقب من تلقاء نفسه أو اذا اعترض أي من المساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ موافقة الهيئة العامة على قبول المقدمات العينيـة التنسيب للـوزير بتشكيل لجنـة علـى نفقـة الشركة من ذوي الخبرة والاختصاص لتقدير الأسهم العينيـة بالنقد وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها ويعتبر قرار اللجنة بعد موافقة الوزير عليه نهائيـا، مـع حـق أي مـن المساهمين الآخرين أو الشـركـة بـالاعتراض علـى قـرار اللجنـة أمـام المحكمـة المختصـة دون أن يؤثر ذلك على تسجيل الشركة وممارستها لأعمالها ولا يحق لأي من المؤسسين أو المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الأسهم العينية المقدمة بعد ذلك وإذا تبين أن تقديرات الاسهم العينية تقل عن قيمتها الحقيقية فيتم تخفيض مساهمة الشريك لتتناسب وقيمة مساهمته العينية الحقيقية.

د - تكـون لـجنـة المؤسسين ومجلس الإدارة مسؤولة عـن دقـة وكفايـة البيانــات والمعلومـات المقدمـة عـن قيمـة تلك الأسهم العينية.

ه - على اللجنة عند القيام بتقييم المقدمات العينية مراعاة التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية.

reduced in line with the value of his actual contribution in kind.

d The Founders Committee and the Board of Directors shall be responsible for the accuracy and adequacy of the data and information provided on the value of such in kind shares .

e The Committee shall upon evaluating the contributions in kind take into account the instructions issued by the Minister for this purpose .

- Article 71 repeated

The constituent meeting

Shareholders must hold an ordinary and constituent general assembly meeting within one month from the date of the issuance of the company rsquo s registration certificate by the Controller in order for the following to be met :

a. Election of the first board of directors of the company

b. Take the appropriate decision regarding the incorporation expenses and any obligations undertaken by the founders prior to incorporation

c . elect an auditor and fix his remuneration or authorize the Board of Directors to determine his remuneration

- المادة 71 مكرر الاجتماع التاسيسي
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

الاجتماع التاسيسي :

يتوجب على المساهمين عقد اجتماع هيئة عامة عادي تاسيسي خلال شهر من تاريخ صدور شهادة تسجيل الشركة من قبل المراقب ليتم فيه ما يلي :

أ . انتخاب مجلس ادارة الشركة الاول .

ب . اتخاذ القرار المناسب بشان مصاريف التاسيس واي التزامات تمت من قبل المؤسسين قبل التاسيس .

ج . انتخاب مدقق حسابات وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابه .

- Article 72 repeated

- المادة 72 مكرر مجلس الادارة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

مجلس الادارة :

أ - يتولى ادارة الشركة المساهمة الخاصة مجلس ادارة يحدد النظام الاساسي للشركة عدد اعضائه ومؤهلات العضوية فيه وطريقة ملء المقاعد الشاغرة وصلاحياته ومكافاته وكيفية تعيينه او انتخابه وعقد اجتماعاته واتخاذ قراراته ومدته بحيث لا تزيد على اربع سنوات وينتخب مجلس الادارة من بين اعضائه رئيسا ونائبا للرئيس كما ويعين امينا لسر من بين اعضائه او من غيرهم ويكون لرئيس المجلس صوتا ترجيحيا في حال تساوي الاصوات ما لم ينص النظام الاساسي للشركة على خلاف ذلك ويعين مجلس الإدارة مديرا عاما للشركة وتحـدد صـلاحياته في قرار تعيينه.

ب- على مجلس الادارة تحديد المفوضين بالتوقيع عن الشركة بما لا يتعارض واحكام عقد تاسيس الشركة ونظامها الاساسي في اول اجتماع له بعد انتخابه على ان يتم ذلك في موعد اقصاه اسبوع من انتخاب المجلس ويجوز للمجلس اعادة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس واستبدال امين السر وتعديل صلاحيات المفوضين بالتوقيع في أي وقت بما لا يتعارض مع احكام هذا الباب واحكام عقد تاسيس الشركة ونظامها الاساسي .

ج- يعتبر أي محضر او شهادة صادرة عن رئيس مجلس الادارة او نائبه في حالة غيابه ومصدقا عليها من قبل امين السر فيما يخص قرارات مجلس الادارة او الهيئة العامة للشركة دليلا على صحة هذه القرارات ويتحمل الرئيس ونائب الرئيس وامين السر مسؤولية أي شهادة تصدر عنهم بهذا الخصوص .

د- يجوز لمجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة عقد اجتماعاته بواسطة الهاتف او أي من وسائل الاتصال الاخرى اذا اجاز النظام الاساسي للشركة ذلك شريطة ان يتمكن جميع الاعضاء المشاركين في الاجتماعات سماع ومناقشة بعضهم البعض حول جدول اعمال الاجتماع على ان يصادق رئيس المجلس وامين السر على المحضر وبانعقاد الاجتماع بشكل قانوني .

Board of Directors

The Private Joint Stock Company shall be managed by a Board of Directors whose Articles of Association shall determine the number of its members qualifications for filling the vacant seats their powers and remuneration method of appointment election holding of meetings and decision making and the term of the Board of Directors provided that it does not exceed four years The Board of Directors shall elect from among its members a Chairman and a Vice Chairman and shall also be appointed The Chairman of the Board shall have a casting vote in the event of a tie unless the articles of association of the company provide otherwise and the Board of Directors shall appoint a General Manager of the company and his powers shall be specified in the decision appointing him

b- The Board of Directors shall determine the authorized signatories on behalf of the company in a manner that does not contradict with the provisions of the Memorandum of Association and Articles of Association of the company at its first meeting after its election provided that this is done no later than one week from the date of the Board’s election and the Board may re-elect the Chairman and Vice Chairman replace the Secretary and amend the powers of the authorized signatories At any time without prejudice to the provisions of this Part and the provisions of the Memorandum of Association and Articles of Association of the company

c- Any minutes or certificates issued by the Chairman or the Vice Chairman in his absence and authenticated by the Secretary regarding the decisions of the Board of Directors or the General Assembly of the company shall be considered as evidence of the validity of such decisions and the Chairman , the Vice Chairman and the Secretary shall bear the responsibility of any certificate issued by them in this regard .

d- The Board of Directors of a Private Joint Stock Company may hold its meetings by telephone or any other means of communication if the company’s Articles of Association so permits provided that all participating members in the meetings are able to hear and discuss each other on the agenda of the meeting provided that the minutes are approved by the Chairman and the Secretary meet legally

- المادة 73 مكرر مسؤولية مجلس الادارة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

مسؤولية مجلس الادارة :

أ . رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين فيها والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم او جميعهم للقوانين والانظمة المعمول بها ولنظام الشركة الاساسي وعن أي خطا في ادارة الشركة , ولا تحول موافقة الهيئة العامة على ابراء ذمة مجلس الادارة دون الملاحقة القانونية لرئيس واعضاء المجلس .

ب . تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما شخصية تترتب على عضو او اكثر من

- Article 73 repeated

Responsibility of the Board of Directors

a. The Chairman and members of the Board of Directors of a Private Joint Stock Company shall be liable towards the company its shareholders and third parties for any violation committed by any or all of them against the laws and regulations in force and the Articles of Association of the company and for any error in the management of the company and the approval of the General Assembly to discharge the Board of Directors shall not

prevent legal prosecution of the Chairman and members Council

b. The liability stipulated in paragraph (a) of this Article shall either be personal to one or more members of the board of directors of the company or joint between the chairman and the members of the board and in this case all shall be jointly and severally liable for the compensation for the damage resulting from the violation or error provided that This liability shall not include any member who has established his objection in writing in the minutes of the meeting to the decision that included the violation or error and in all cases the claim of this responsibility shall not be heard after the lapse of five years from the date of the meeting of the General Assembly at which it approved the annual budget and the final accounts of the company for the fiscal year in which it took place error or violation

اعضاء مجلس ادارة الشركة او مشتركة بين رئيس واعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة او الخطا على ان لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو اثبت اعتراضه خطيا في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة او الخطا وفي جميع الاحوال لا تسمع الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية التي جرى فيها الخطا او المخالفة .

- Article 74 repeated

Obligations of the Board of Directors and Employees

a. The members of the Board of Directors of a Private Joint Stock Company shall not be members of the boards of directors of other companies having similar objectives or competing with the business of the company except with the approval of the Extraordinary General Assembly of the company

- المادة 74 مكرر التزامات مجلس الادارة والموظفين
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

التزامات مجلس الادارة والموظفين :

أ . يحظر على اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة ان يكونوا اعضاء في مجالس ادارات شركات اخرى ذات غايات مماثلة او منافسة لاعمال الشركة الا بموافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة .

ب . يحظر على مدير عام الشركة وموظفيها تولي وظيفة في شركة اخرى ذات غايات مماثلة او منافسة لاعمال الشركة سواء لحسابه او لحساب الغير باجر او بدون اجر الا بموافقة مجلس ادارة الشركة .

b. The Director General and the employees of the company shall be prohibited from assuming a position in another company with similar objectives or competing with the business of the company whether for his own account or for the account of third parties with or without remuneration except with the approval of the board of directors of the company

c . If any of the persons mentioned in paragraphs (a) and (b) of this Article fails to obtain the aforementioned approval and the Controller has been notified the Controller shall give him a period of thirty days from the date of his notification thereof in order to adjust his situation otherwise the person shall be deemed to have lost his job or his membership in The Board of Directors shall be liable for the same and shall be liable to a fine not exceeding one thousand Dinars and be liable for the damage caused to the company or the shareholders .

Dr. A member of the Board of Directors may not vote on any resolution in which he has a direct or indirect personal interest but his attendance may be counted for the purposes of the Board quorum

e The members of the Board of Directors of a Private Joint Stock Company or its general manager or any responsible employee thereof may not have a direct or indirect interest in contracts projects and engagements concluded with or for the company except

ج . اذا تخلف أي شخص من الاشخاص المذكورين في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة عن الحصول على الموافقة المنصوص عليها وتم ابلاغ المراقب فعلى المراقب امهاله مدة ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه بذلك لتوفيق اوضاعه , وبخلاف ذلك يعتبر الشخص فاقدا لوظيفته او عضويته في مجلس الادارة حكما كما ويعاقب بغرامة لا تزيد على الف دينار والزامه بالضرر الذي لحق بالشركة او المساهمين .

د . لا يجوز لعضو مجلس الادارة التصويت على أي قرار له فيه مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة الا انه يجوز احتساب حضوره لغايات النصاب القانوني للمجلس .

هـ . لا يجوز ان يكون لاعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة او مديرها العام او أي موظف مسؤول فيها مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة او لحسابها الا بموافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة .

with the approval of the company s extraordinary general assembly

- Article 75 repeated

Prepare accounts

a. The Board of Directors of a Private Joint Stock Company shall during the first three months of the new financial year prepare the annual budget and final accounts of the company including the profit and loss account and its cash flow statement and the attached notes All of them shall be certified as auditors of their accounts in accordance with the accepted international accounting rules and standards as well as prepare the annual report on the company s business achievements and projects and submit all of them to the general assembly of the company and to the controller along with the appropriate recommendation and attach it to the invitation

b. The Board of Directors of a Private Joint Stock Company must prepare a report every six months stating the financial position of the company and the results of its operations.

- المادة 75 مكرر اعداد الحسابات الختامية
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

اعداد الحسابات :

أ . على مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة خلال الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية الجديدة اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الارباح والخسائر وبيان تدفقاتها النقدية والايضاحات المرفقة ، مدققة جميعها من مدققي حساباتها القانونيين وفقا لقواعد واصول ومعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها وكذلك اعداد التقرير السنوي عن اعمال الشركة وانجازاتها ومشاريعها وتقديمها جميعا الى الهيئة العامة للشركة وللمراقب مع التوصية المناسبة وارفاقها بالدعوة .

ب . على مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة اعداد تقرير كل ستة اشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها ويصدق هذا التقرير من رئيس مجلس الادارة ويزود المراقب والهيئة بنسخة منه خلال ثلاثين يوما من انتهاء المدة .

- Article 76 repeated

General Assembly

a. The General Assembly of a Private Joint Stock Company shall consist of all its shareholders who are entitled to vote in

- المادة 76 مكرر الهيئة العامة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

الهيئة العامة :

أ . تتالف الهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة من جميع مساهميها الذين يحق لهم التصويت حسب احكام النظام الاساسي للشركة .

accordance with the provisions of the Articles of Association of the company .

b. Subject to the provisions of paragraph (c) of this Article the General Assembly of a Private Joint Stock Company shall be convened for one or more ordinary meetings and one or more extraordinary meetings as stipulated in the Articles of Association of the company and as deemed appropriate by the Board of Directors or the shareholders

c . The Board of Directors of the company shall convene the Ordinary General Assembly at least once during the first four months following the end of the financial year of the company to discuss the following and take the appropriate decisions in this regard

1 . The report of the Board of Directors on the activities of the company and its financial position during the previous fiscal year and the future plan of the company

2 . Discuss and approve the balance sheet of the company and its profit and loss account and cash flows after the auditors submit their report and discuss it

3 . To elect the Board of Directors of the Company as the case may be and in accordance with the provisions of the Company rsquo s Articles of Association .

4 . To elect the auditor of the company and fix his remuneration

5 . Any other matters related to the Company shall be submitted to the General Assembly by

ب . مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تدعى الهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة لاجتماع عادي او اكثر ولاجتماع غير عادي او اكثر حسب ما ينص عليه النظام الاساسي للشركة وما يراه مجلس الادارة او المساهمون مناسبا .

ج . يتوجب على مجلس ادارة الشركة دعوة الهيئة العامة العادية للانعقاد مرة واحدة على الاقل خلال الاشهر الاربعة الاولى التالية لنهاية السنة المالية للشركة لمناقشة ما يلي واتخاذ القرارات المناسبة بشانها .

1 . تقرير مجلس الادارة عن اعمال الشركة واوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة والخطة المستقبلية للشركة .

2 . مناقشة ميزانية الشركة وحساب ارباحها وخسائرها وتدفقاتها النقدية والمصادقة عليها بعد تقديم مدققي الحسابات لتقريرهم ومناقشته .

3 . انتخاب مجلس ادارة الشركة حسب مقتضى الحال ووفقا لاحكام نظام الشركة الاساسي .

4 . انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد اتعابه .

5 . أي امور اخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مجلس الادارة او أي مساهم وتوافق الهيئة العامة على مناقشتها على ان لا يكون أي من تلك الامور مما لا يجوز عرضه على الهيئة العامة الا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون او نظام الشركة الاساسي .

©قسطاس للتقنيات القانونية

the Board of Directors or any shareholder and agreed to be discussed by the General Assembly provided that none of these matters may be presented to the General Assembly except in an extraordinary meeting of the Assembly pursuant to this Law or the Articles of Association of the company

- Article 77 repeated

Competence of the Extraordinary General Assembly

a. The Extraordinary General Assembly shall be competent to discuss and approve the following matters and none of them may be discussed and approved if it is not included in the meeting invitation:

1 . Amend the company rsquo s articles of association or memorandum of association provided that the proposed amendments are attached to the invitation .

2 . Reducing or increasing the capital of the company provided that the capital reduction is subject to the provisions of Article 82 bis of this Part

3 . Merger or amalgamation of the company by any of the methods of incorporation stipulated in this Law

4 . Liquidation and dissolution of the company

5 . Dismissal of the company’s board of directors or one of its members unless the member is appointed by a specific class or

- المادة 77 مكرر اختصاص الهيئة العامة غير العادية
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

اختصاص الهيئة العامة غير العادية :

أ . تختص الهيئة العامة غير العادية بمناقشة واقرار الامور التالية ولا يجوز مناقشة واقرار أي امر منها اذا لم يكن مدرجا في الدعوة الى الاجتماع :

1 . تعديل عقد تاسيس الشركة او نظامها الاساسي على ان ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة .

2 . تخفيض او زيادة راس مال الشركة على ان تراعي في تخفيض راس المال احكام المادة (82 مكرر) من هذا الباب .

3 . دمج الشركة او اندماجها باحدى طرق الاندماج الواردة في هذا القانون .

4 . تصفية الشركة وفسخها .

5 . اقالة مجلس ادارة الشركة او احد اعضائه ما لم يكن العضو معينا من قبل فئة او نوع معين من الاسهم فتتم الاقالة في هذه الحالة وفق ما ينص عليه النظام الاساسي للشركة .

6 . بيع كامل موجودات الشركة او تملك ما يزيد على (50%) من راسمال شركة اخرى .

7 . أي امر يدخل ضمن اختصاص الهيئة العامة غير العادية نص عليه هذا الباب او نظام الشركة الاساسي صراحة او دلالة .

8 . اصدار اسناد قرض قابلة للتحويل الى اسهم .

ب . يجوز للهيئة العامة غير العادية مناقشة واقرار أي امر من الامور التي تقع ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية للشركة المساهمة الخاصة .

type of shares in which case the dismissal shall take place in accordance with the provisions of the articles of association of the company

6 . Selling the entire assets of the company or owning more than (50%) of the capital of another company

7 . Any matter falling within the competence of the Extraordinary General Assembly expressly or implicitly provided for in this Chapter or the Articles of Association

8 . Issuance of bonds convertible into shares

b. The Extraordinary General Assembly may discuss and approve any of the matters falling within the competence of the Ordinary General Assembly of the Private Joint Stock Company .

- المادة 78 مكرر اجتماعات الهيئة العامة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

اجتماعات الهيئة العامة :

أ . بالاضافة الى أي طريقة اخرى يحددها النظام الاساسي للشركة تعقد اجتماعات الهيئة العامة بدعوة من مجلس الادارة او بناء على طلب عدد من مساهمين يملكون اسهما يحق لها التصويت في اجتماعات الهيئة العامة تشكل (25%) على الاقل من مجموع الاصوات التي يحق لها حضور الاجتماع او بناء على طلب المراقب اذا قدم اليه طلب بذلك من احد اعضاء مجلس الادارة او مدقق حساباتها او من عدد من المساهمين يملكون اسهما يحق لها التصويت في اجتماعات الهيئة العامة تشكل (15%) على الاقل من مجموع الاصوات التي يحق لها حضور الاجتماع .

- Article 78 repeated

General Assembly meetings

a. In addition to any other method prescribed by the Articles of Association of the company the meetings of the general assembly shall be held upon an invitation from the board of directors or upon the request of a number of shareholders owning shares entitled to vote in the meetings of the general assembly constituting at least (25%) of the total votes entitled to attend the meeting or upon the basis of Upon the request of the Controller should he be requested to that effect by a

ب . تبلغ الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية او غير العادية لكل مساهم يحق له التصويت اما :

1 . بارسال الدعوة بالبريد المسجل قبل خمسة عشر يوما على الاقل من التاريخ المحدد للاجتماع ويعتبر المساهم متبلغا خلال مدة لا تزيد على ستة ايام من ايداع الدعوة في البريد المسجل ، او .

2 . تسليمها باليد مقابل التوقيع بالتسلم ويعتبر المساهم متبلغا عند الاستلام .

ج . يجب ان تحدد الدعوة للاجتماع مكان وموعد الاجتماع .

د . يعتبر المساهم متبلغا حكما اذا حضر الاجتماع ولم يعترض على صحة التبليغ او اذا ارسل كتابا لاحقا للشركة يوافق فيه على كل ما تم في الاجتماع .

هـ . لا يدعى المراقب لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة المساهمة الخاصة سواء كانت عادية او غير عادية ولكن على مجلس الادارة فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع خلال عشرة ايام من تاريخ انعقاده وللمراقب حضور الجلسة بناء على طلب مجلس الادارة او بناء على طلب خطي من مساهمين يحملون ما لا يقل عن (15%) من الاسهم المكونة لراسمال الشركة .

member of the Board of Directors or its auditor or by a number of shareholders owning shares entitled to vote in the meetings of the General Assembly constituting at least 15% of the total votes entitled to attend the meeting

b. The invitation to attend the meeting of the Ordinary or Extraordinary General Assembly shall be communicated to each shareholder entitled to vote either

1 . the convocation shall be sent by registered mail at least fifteen days before the date fixed for the meeting or .

2 . It shall be delivered by hand against the signature of receipt and the shareholder shall be deemed to have been notified upon receipt .

c . The invitation to the meeting shall specify the place and time of the meeting .

Dr. A shareholder shall be deemed to have been legally notified if he attends the meeting and does not object to the validity of the notification or if he subsequently sends a letter to the company in which he approves all that took place at the meeting

e The auditor shall not be invited to attend the general assembly meetings of the private joint stock company whether ordinary or extraordinary but the board of directors must provide the auditor with a copy of the minutes of the meeting within ten days from the date of the meeting not less than 15% of the shares that make up the capital of the company

- المادة 79 مكرر نصاب اجتماعات الهيئة العامة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

نصاب اجتماعات الهيئة العامة :

أ- ما لم يحدد النظام الاساسي للشركة نسبا اعلى ، يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة قانونيا بحضور مساهمين يحملون اصالة او وكالة اسهما يزيد عدد اصواتها عن نصف عدد الاصوات التي يحق لها اتخاذ قرار في اجتماع الهيئة العامة كما يحددها النظام الاساسي للشركة ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد اخر يعقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد للاجتماع الاول ويعاد تبليغ المساهمين الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور مساهمين يحملون اصالة او وكالة اسهما يحق لها التصويت مهما بلغ عددها .

ب- ما لم يحدد النظام الاساسي للشركة نسبا اعلى يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة الخاصة قانونيا بحضور مساهمين يحملون اصالة او وكالة اسهما يبلغ عدد اصواتها (75%) او اكثر من عدد الاصوات التي يحق لها اتخاذ قرار في اجتماع الهيئة العامة كما يحددها النظام الاساسي للشركة فاذا لم يتوافر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد اخر يعقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد للاجتماع الاول ويعاد تبليغ المساهمين الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور (50%) او اكثر يحملون اصالة او وكالة اسهما يحق لها التصويت ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه .

ج- اذا لم تتمكن الهيئة العامة في اجتماعها العادي او غير العادي من اتخاذ القرار المطلوب اتخاذه تنفيذا لحكم القانون في اجتماعين متتاليين فيعطي المراقب لها مهلة شهر لاتخاذ القرار المناسب ويتم قيـد الشـركـة فـي سـجل الشركات الموقوفـة لمـدة لا تزيـد على ثلاثة أشهر

- Article 79 repeated

Quorum for meetings of the General Assembly :

a) Unless the articles of association of the company specify higher ratios The quorum of the ordinary meeting of the General Assembly of a Private Joint Stock Company shall be statutory in the presence of principal or proxy shareholders whose number of votes exceeds half the number of votes entitled to take a decision at the meeting of the General Assembly as determined by the Articles of Association of the company If such a quorum is not present within one hour from the time fixed for the start of the meeting the meeting shall be adjourned to another date to be held within fifteen days from the date fixed for the first meeting their number reached

b- Unless the articles of association of the company specify higher ratios the quorum of the extraordinary meeting of the general assembly of a private joint stock company shall be legal in the presence of principal or proxy shareholders whose number of votes shall reach 75% or more than the number of votes entitled to take a decision in the meeting of the general assembly as well as If such quorum is not met within one hour from the time fixed for the start of the meeting the meeting shall be adjourned to another date to be held within fifteen days from the date fixed for the first meeting holders of shares by proxy or share entitled to vote If this quorum

وفي حالة عدم صدور هذا القرار فيتم احالة الشركة الى المحكمة لاتخاذ الاجراء القانوني المناسب بما في ذلك تقرير تصفيتها .

- المادة 80 مكرر قرارات الهيئة العامة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

قرارات الهيئة العامة :

أ . تتخذ الهيئة العامة العادية قراراتها باغلبية الاصوات الحاضرة للاجتماع والتي يحق لها التصويت في الاجتماع على اي بند من بنود جدول اعمال الاجتماع ما لم ينص نظام الشركة الاساسي على نسبة اعلى .

ب . ما لم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى ، تتخذ الهيئة العامة غير العادية قراراتها في اي من الامور الواردة في المادة (77 / مكرر) من هذا الباب باكثرية لا تقل عن (75%) من الاصوات الحاضرة والتي يحق لها التصويت في الاجتماع على أي بند من بنود جدول اعمال الاجتماع فاذا ناقشت الهيئة العامة غير العادية امور اخرى غير مخصصة للهيئة العامة غير العادية فتتخذ القرارات باغلبية الاصوات الحاضرة والتي يحق لها التصويت في الاجتماع على أي بند من بنود جدول اعمال الاجتماع .

is not met the meeting shall be canceled regardless of the reasons for calling it .

c- Should the General Assembly in its ordinary or extraordinary meeting be unable to take the decision required to be taken in implementation of the provision of the Law in two successive meetings the Controller shall be given a period of one month to take the appropriate decision and the company shall be registered in the Suspended Companies Register for a period not exceeding three months The decision shall then refer the company to the court to take the appropriate legal action including the decision of its liquidation

- Article 80 repeated

Resolutions of the General Assembly

a. The Ordinary General Assembly shall take its decisions by a majority of the votes present at the meeting and which shall be entitled to vote at the meeting on any item on the agenda of the meeting unless the Articles of Association of the company provides for a higher percentage

b Unless the articles of association of the company provide for a higher rate The Extraordinary General Assembly shall take its decisions on any of the matters mentioned in Article 77 bis of this Chapter by a majority of not less than 75% of the votes present and entitled to vote on any item of the meeting

agenda Extraordinary other matters not allocated to the Extraordinary General Assembly where decisions are taken by a majority of the present votes which is entitled to vote in the meeting on any item on the agenda of the meeting .

c . Any rights or privileges granted by virtue of the Memorandum of Association and Articles of Association of a Private Joint Stock Company may not be amended to any holders of any type or class of shares except with the consent of the holders of such shares in an extraordinary meeting convened for this purpose and attended in person or by proxy by at least 75% of the holders of such shares Such type or class of shares shall be determined pursuant to a decision taken by at least 75% of the attendees of the holders of such type or class of shares unless the articles of association of the company provide for higher percentages

Dr. A shareholder in a Private Joint Stock Company who has the right to vote may attend the meetings of the General Assembly and cast his votes either in person or may appoint another shareholder or otherwise as determined by the Articles of Association of the company

e The decisions of the Ordinary and Extraordinary General Assembly taken in accordance with the provisions of this Law and the Articles of Association of the company shall be binding on the Board of Directors and

ج . لا يجوز تعديل أي حقوق او مزايا ممنوحة بموجب عقد التاسيس والنظام الاساسي للشركة المساهمة الخاصة لاي من حملة نوع او فئة من الاسهم الا بموافقة حملة هذه الاسهم في اجتماع غير عادي يعقد لتلك الغاية يحضره اصالة او وكالة ما لا يقل عن (75%) من حملة ذلك النوع او الفئة من الاسهم وبقرار يتخذه ما لا يقل عن (75%) من الحاضرين من حملة ذلك النوع او الفئة من الاسهم وذلك ما لم ينص النظام الاساسي للشركة على نسب اعلى .

د . يجوز للمساهم في الشركة المساهمة الخاصة الذي يحق له التصويت حضور اجتماعات الهيئة العامة والادلاء باصواته اما شخصيا او ان يوكل غيره من المساهمين او غيرهم حسب ما يحدده النظام الاساسي للشركة .

هـ . تعتبر قرارات الهيئة العامة العادية وغير العادية المتخذة وفقا لاحكام هذا القانون والنظام الاساسي للشركة ملزمة لمجلس الادارة والمساهمين الحاضرين للاجتماع والذين لم يحضروا .

the shareholders present and those who did not attend .

- Article 81 repeated

Issuance of shares

a. A Private Joint Stock Company may by a resolution of its Board of Directors issue any shares authorized to be issued in its Memorandum of Association and Articles of Association subject to any conditions or restrictions stipulated in the Memorandum of Association and Articles of Association or resolutions of the General Assembly .

b. The Board of Directors may issue the shares authorized to be issued at any price whether equal to or higher or lower than the nominal value Whether this is in cash or shares in kind or by converting the bonds convertible into shares or by offering shares to the employees of the company or provident fund or any other method according to the conditions determined by the articles of association and the general assembly of the company

c . The shareholders shall have the priority right in any new issues of shares unless the Articles of Association of the company stipulates otherwise .

Dr. In case shares are offered to the employees of the company by means of a special issue and in case the company approves giving the employees the right to contribute and to subscribe to the shares of

- المادة 81 مكرر اصدار الاسهم
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

اصدار الاسهم :

أ . يجوز للشركة المساهمة الخاصة بقرار من مجلس ادارتها اصدار أي اسهم مصرح باصدارها في عقد تاسيسها ونظامها الاساسي مع مراعاة أي شروط او قيود نص عليها عقد التاسيس والنظام الاساسي او قرارات الهيئة العامة .

ب . وللمجلس اصدار الاسهم المصرح باصدارها باي سعر سواء كان ذلك مساويا للقيمة الاسمية او اعلى او اقل منها ، وسواء كان ذلك نقدا او اسهما عينية او عن طريق تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم او طرح اسهم لموظفي الشركة او صندوق ادخارهم او أي طريقة اخرى وفقا للشروط التي يحددها نظام الشركة الاساسي وهيئتها العامة .

ج . للمساهمين حق الاولوية في أي اصدارات جديدة من الاسهم ما لم ينص نظام الشركة الاساسي على غير ذلك .

د . في حال طرح اسهم لموظفي الشركة باصدار خاص وفي حال اقرت الشركة اعطاء الموظفين حق خيار المساهمة والاكتتاب باسهم الشركة المطروحة ضمن مدة معينة فيجب ان لا تتجاوز المدة ما بين تاريخ اصدار حق خيار المساهمة من قبل الهيئة العامة وبين تاريخ اصدار تلك الاسهم للموظفين الذين منحوا خيار المساهمة والاكتتاب في حالة ممارستهم للحق عشر سنوات .

هـ . في حال اقرت الشركة المساهمة الخاصة خطة لتمليك موظفيها او صندوق ادخارهم اسهما في الشركة ، فيتعين عليها الافصاح قبل نقل الملكية الى الموظفين او صندوق الادخار او منحهم حق خيار المساهمة والاكتتاب حسب واقع الحال عن جميع الامور المتعلقة بالشركة والتي يفصح عنها عادة لمساهمي الشركات المساهمة

العامة ، وشروط الخطة وعلى سبيل المثال لا الحصر تلتزم الشركة بالافصاح عما يلي :

1 . البيانات المالية الخاصة بالشركة واي معلومات مالية ذات اهمية على ان تشمل هذه المعلومات الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية لاخر سنة مالية .

2 . المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار في اسهم الشركة والاثار الضريبية لهذا الاستثمار .

3 . القيود على نقل ملكية الاسهم .

4 . آلية تقييم سعر الاسهم عند بيعها والية تقييمها دوريا ان وجدت .

5 . طريقة تسديد ثمن الاسهم وآلية تقييم سعر الاسهم ، ان وجدت .

the offered company within a specified period the period shall not exceed the period between the date of the issuance of the share option right by the general assembly and the date of the issuance of such shares to the employees who have been granted the shareholding option and the subscription in case they exercise the right for ten years .

e Where a private joint stock company adopts a plan for the ownership of shares by its employees or a Provident Fund by its employees in the company Before transferring ownership to the employees or provident fund or granting them the option to contribute and subscribe as the case may be they must disclose all matters relating to the company which are usually disclosed to the shareholders of public joint stock companies The terms of the plan include but are not limited to the company shall disclose the following:

1 . The financial statements of the company and any other financial information of importance provided that such information includes the balance sheet and the profit and loss account and the statement of cash flows for the last fiscal year

2 . The risks that may arise from investing in the shares of the company and the tax effects of such investment

3 . Restrictions on the transfer of ownership of shares

4 . The mechanism for evaluating the share price upon sale and the periodic evaluation mechanism if any .

5 . the method of payment of the price of the shares and the mechanism of valuation of the share price if any

- المادة 82 مكرر تخفيض راس المال
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

تخفيض راس المال :

أ . مع مراعاة ما ورد في هذا القانون للشركة المساهمة الخاصة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تخفيض راسمالها اذا زاد عن حاجتها او لاطفاء خسائرها .

ب . على المراقب ان ينشر اعلانا على نفقة الشركة المساهمة الخاصة في صحيفة يومية واحدة على الاقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة غير العادية بتخفيض راس المال ويحق لكل من دائنيها الاعتراض خطيا لدى المراقب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر اخر اعلان وللدائن حق الطعن في قرارات التخفيض لدى المحكمة اذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على ان لا يوقف هذا الطعن اجراءات التخفيض الا اذا قررت المحكمة ذلك .

ج . يجوز للشركة المساهمة الخاصة تخفيض راسمالها المصرح به وغير المكتتب به او ان تلغي اي اسهم غير مكتتب بها قامت باعادة شرائها او استردادها حسب ما يسمح به نظامها الاساسي وقانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وتخفيض راسمالها بما يعادل قيمة هذه الاسهم الاسمية المستردة او المعاد شراؤها دون الحاجة الى السير بالاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة او وجود حق لاعتراض الدائنين .

- Article 82 repeated

Capital Reduction

a. Subject to the provisions of this Law of the Private Joint Stock Company by a decision of the Extraordinary General Assembly to reduce its capital if it exceeds its needs or to extinguish its losses

b. The Controller shall publish at the expense of the Private Joint Stock Company an advertisement in one daily newspaper at least three consecutive times containing the decision of the Extraordinary General Assembly to reduce the capital and each of its creditors shall have the right to object in writing to the Controller within fifteen days from the date of publication of the last announcement and the creditor shall have the right to appeal the decisions If the Controller fails to settle his objection within thirty days from the date of its submission provided that such appeal does not stop the reduction procedures unless the Court so decides

c . A Private Joint Stock Company may reduce its authorized and unsubscribed capital or cancel any unsubscribed shares it has

د . على الرغم مما ورد في هذه المادة والمادة (86 مكرر) من هذا القانون ، اذا كان الهدف اعادة هيكلة راس المال ، يجوز للشركة المساهمة الخاصة تخفيض راسمالها واعادة زيادته في نفس الاجتماع ، على ان تتضمن الدعوة المبررات والجدوى التي يهدف اليها هذا الاجراء وان يتم نشر اعلان اعادة هيكلة راس المال في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة على الاقل .

repurchased or redeemed as permitted by its Articles of Association and the Securities Law and the regulations and instructions issued thereunder and reduce its capital by an amount equal to the nominal value of these redeemed or repurchased shares without the need to follow the procedures set forth in paragraph (a) of this Article or the existence of a right of objection by the creditors

Dr. Notwithstanding the provisions of this Article and Article 86 bis of this Law If the objective is capital restructuring A Private Joint Stock Company may reduce its capital and increase it again at the same meeting The invitation shall include the justifications and feasibility of this procedure and the announcement of the capital restructuring shall be published in two local newspapers at least once

- المادة 83 مكرر سجل المساهمين وتحويل الاسهم ورهنها
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

سجل المساهمين وتحويل الاسهم ورهنها :

أ . تحتفظ الشركة المساهمة الخاصة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للمساهمين تدون فيه البيانات التالية عنهم ، ويكون مجلس ادارة الشركة مسؤولا عن هذا السجل ، وعن صحة البيانات المدرجة فيه :

1 . اسم المساهم ولقبه اذا كان له لقب وجنسيته ومركز اقامته وعنوانه المختار للتبليغ على وجه التحديد .

2 . عدد الاسهم التي يملكها المساهم ونوعها وفئتها والقيمة الاسمية لها .

- Article 83 repeated

Register of Shareholders and the Transfer and Mortgage of Shares

a. A Private Joint Stock Company shall maintain at its head office a special register of the shareholders in which the following particulars of the shareholders shall be entered The board of directors of the company shall be responsible for this record Regarding the validity of the information included therein:

3 . التغيير الذي يطرا على اسهم المساهم ، وتفاصيله ، وتاريخ وقوعه .

4 . ما يقع على اسهم المساهم من حجر ورهن واي قيود اخرى والتفاصيل المتعلقة بها .

5 . اي بيانات اخرى يقرر مجلس الادارة تدوينها في السجل . ويحق لكل مساهم في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه او بواسطة من يفوضه خطيا بذلك .

ب . على مجلس ادارة الشركة المساهمة الخاصة تزويد المراقب سنويا بالبيانات المدونة في السجل الخاص بالمساهمين في الشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وذلك خلال الشهر الاول من انتهاء السنة المالية للشركة ، وبكل تعديل او تغيير يطرا على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ وقوع التعديل او التغيير .

ج . لا تصدر الشركة المساهمة الخاصة شهادات باسهم مساهميها الا اذا نص نظام الشركة الاساسي على خلاف ذلك . وفي هذه الحالة يحدد النظام الاساسي شكل هذه الشهادات وكيفية اصدارها وتوقيعها واجراءات استبدالها في حالة ضياعها او تلفها او سرقتها .

د . يتم تحويل اسهم الشركة المساهمة الخاصة بموجب سند تحويل بما يتوافق مع الصيغة المحددة في نظام الشركة الاساسي ويتضمن عنوان المحال له المختار للتبليغ على ان يتم توقيعه امام المراقب او كاتب العدل او احد المحامين المجازين في المملكة ويتم قيده وتوثيقه لدى المراقب والاعلان عنه ودفع الرسوم المقررة لذلك ولا يحتج بهذا التحويل من قبل الشركة او المساهمين او الغير ما لم يتم قيده وتوثيقه على الوجه المتقدم .

هـ . لا يتوقف تنازل المساهم عن اسهمه في الشركة المساهمة الخاص بالبيع او خلافه على موافقة الشركة او المساهمين او مجلس الادارة ما لم ينص نظام الشركة على خلاف ذلك ، ولا يكون لاي قيد او حق اولوية متعلق باي سهم لم يتضمنه نظام الشركة الاساسي او سجل المساهمين اثرا تجاه اي شخص لم يعلم به .

1 . The name and surname of the shareholder if he has a given nationality and specific place of residence and address designated for notification

2 . The number , type , class and nominal value of the shares owned by the shareholder .

3 . Changes in the shares of a shareholder and its details and the date of its occurrence.

4 . The bonds pledges and any other restrictions and details related thereto shall be imposed on the Shareholder ', s shares .

5 . Any other information that the Board of Directors decides to enter in the Register Each shareholder of the company shall have the right to inspect this register in person or through whomever he authorizes in writing to do so .

b The Board of Directors of a Private Joint Stock Company shall annually provide the Controller with the particulars entered in the shareholder register of the company provided for in paragraph (a) of this Article During the first month of the end of the financial year of the company Any amendment or change to such information within a period not exceeding thirty days from the date of the amendment or change

c . A Private Joint Stock Company shall not issue certificates of the shares of its shareholders unless the articles of association of the company provide otherwise In this case the Statute shall determine the form of these

certificates how they are issued and signed and the procedures for their replacement in case of loss , damage or theft .

Dr. The shares of the Private Joint Stock Company shall be transferred by virtue of a Transfer Deed in accordance with the formula specified in the Articles of Association and including the address of the assignee chosen for notification provided that it is signed before the Controller or the Notary Public or one of the lawyers licensed in the Kingdom and is registered and authenticated with the Controller and announced and paid the prescribed fees for this Such transfer shall not be invoked by the company or the shareholders or by third parties unless it is recorded and documented in the aforementioned manner .

e The assignment by a shareholder of his shares in the joint stock company by way of sale or otherwise shall not be subject to the approval of the company or the shareholders or the board of directors unless the articles of association of the company provide otherwise Any restriction or priority right relating to any share not included in the Articles of Association or the shareholders register shall have no effect against any person who is not informed thereof.

and . No judicial lien or lien shall be enforceable against the company the other shareholders and third parties unless such pledge or attachment is entered in the register of the company with the Controller In case of

و . لا يعتبر اي رهن او حجز قضائي نافذا تجاه الشركة والمساهمين الاخرين والغير ما لم يتم قيد هذا الرهن او الحجز في سجل الشركة لدى المراقب ، وفي حالة ايقاع الرهن لا يجوز تحويل السهم المرهون او المحجوز الا بموافقة الراهن او الجهة التي اوقعت الحجز وتدفع الارباح الموزعة على الاسهم المرهونة او المحجوزة لمالك السهم ما لم ينص سند الرهن او طلب الحجز على خلاف ذلك .

ز . في حال ادراج اسهم الشركة لدى اي سوق تكون للاحكام الخاصة بذلك السوق المالي الاولوية بالتطبيق على احكام هذه المادة .

imposition of pledge the pledged or distrained share may not be transferred except with the consent of the pledgor or the party imposing the attachment and the profits distributed on the pledged or distrained shares shall be paid to the owner of the share unless the pledge deed or the attachment request provides otherwise

g In case the shares of the company are listed at any market the provisions of that financial market shall have priority over the provisions of this Article

- Article 84 repeated

Exemption from publication

A Private Joint Stock Company shall be exempted from publishing its annual balance sheet profit and loss account statement of its cash flows and the report of its board of directors in the local newspapers Unless otherwise required by any other legislation regulations or instructions issued in pursuance hereof .

- المادة 84 مكرر الاعفاء من النشر
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

الاعفاء من النشر :

تعفى الشركة المساهمة الخاصة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب ارباحها وخسائرها وبيان تدفقاتها النقدية وتقرير مجلس ادارتها في الصحف المحلية ، ما لم يتطلب ذلك اي تشريع اخر او انظمة او تعليمات صادرة بموجبه .

- Article 85 repeated

Reserves

a. A Private Joint Stock Company shall deduct 10% of its net annual profits for the obligatory reserve and shall continue this deduction for each year provided that the total amount

- المادة 85 مكرر الاحتياطيات
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

الاحتياطيات :

أ . على الشركة المساهمة الخاصة ان تقتطع (10%) من ارباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري وان تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على ان لا يتجاوز

مجموع ما يقتطع (25%) من راس مال الشركة المكتتب به .

ب . للهيئة العامة في الشركة المساهمة الخاصة ان تقرر اقتطاع نسبة اضافية معينة من الارباح السنوية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري ، وللهيئة العامة ان تقرر استخدام هذا الاحتياطي لاغراض الشركة او توزيعه على المساهمين كارباح اذا لم يستخدم في تلك الاغراض .

ج. للهيئة العامة وبعد استنفاد الاحتياطيات الأخرى ان تقرر في اجتماع غير عادي إطفاء خسائرها من المبالغ المتجمعة في حساب الاحتياطي الإجباري على ان يعاد بناؤه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

deducted does not exceed 25% of the subscribed capital of the company

b The General Assembly of a Private Joint Stock Company may decide to deduct a specified additional percentage of the annual profits of the Company for the calculation of the Voluntary Reserve The General Assembly may decide to use this reserve for the purposes of the company or to distribute it to the shareholders as profits if it is not used for those purposes .

c. The General Assembly after exhausting the other reserves may decide in an extraordinary meeting to extinguish its losses from the amounts accumulated in the statutory reserve provided that it is rebuilt in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article.

- المادة 86 مكرر الخسائر الجسيمة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

الخسائر الجسيمة :

مع مراعاة أحكام قانون الإعسار اذا تعرضت الشركة المساهمة الخاصة لخسائر جسيمة بحيث اصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها فيترتب على مجلس الادارة فيها دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة الى اجتماع لتصدر قرارها اما بتصفية الشركة او باصدار اسهم جديدة او باي قرار اخر يكفل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، واذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار واضح بذلك خلال اجتماعين متتاليين فيمنح المراقب الشركة مهلة شهر لاتخاذ القرار المطلوب واذا لم تتمكن من ذلك فتطبـق عليهـا إجـراءات الإعسـار الـواردة في قانون الإعسار.

- Article 86 repeated

Serious losses

Subject to the provisions of the Insolvency Law should a Private Joint Stock Company incur such serious losses as to render it unable to meet its obligations towards its creditors the Board of Directors shall call the extraordinary general assembly of the company to a meeting to issue its decision either to liquidate the company or to issue new shares or any other resolution ensuring its ability to fulfill its obligations Should the General Assembly be unable to take a clear decision in this regard during two successive meetings the Controller

shall grant the company a period of one month to take the required decision and if it is unable to do so the insolvency procedures set forth in the Insolvency Law shall apply to it

- Article 87 repeated

Dividend Distribution

a. A Private Joint Stock Company with the approval of the Ordinary General Assembly shall distribute dividends to the shareholders either in cash or in kind or by issuing new shares In the event of new shares being issued such shares shall be deemed an increase in the capital subject to the approval of the Extraordinary General Assembly The division of the issued shares into more numerous shares shall not be considered an increase in the capital .

b. Subject to any additional conditions stipulated in the Articles of Association of the company A Private Joint Stock Company may distribute profits out of its net annual profits or retained annual profits from previous years or from the voluntary reserve Dividends from the compulsory reserve of the company may not be distributed .

c . The right of the shareholder to the profits shall be established upon the issuance of the General Assembly resolution to distribute the profits

Dr. The right to receive the profit from the company shall be vested in the owner of the

- المادة 87 مكرر توزيع الارباح
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

share on the date of the meeting of the General Assembly at which the dividend is decided upon Unless the articles of association of the company provide otherwise

e The company shall pay the dividends to be distributed to the shareholders within sixty days from the date of the meeting of the General Assembly or the date fixed by the General Assembly for the distribution of dividends In case of breach thereof the company shall pay interest to the shareholder at the rate of interest prevailing on time deposits during the delay period Provided that the delay in the payment of profits shall not exceed six months from the date of their entitlement.

توزيع الارباح :

أ . للشركة المساهمة الخاصة بموافقة الهيئة العامة العادية توزيع ارباح على المساهمين اما نقدا او عينا او باصدار اسهم جديدة ، وفي حالة اصدار اسهم جديدة فتعتبر هذه الاسهم زيادة في راس المال بموافقة الهيئة العامة غير العادية ، ولا يعتبر تقسيم الاسهم المصدرة الى اسهم اكثر عددا زيادة في راس المال .

ب . مع مراعاة اي شروط اضافية في نظام الشركة الاساسي ، يجوز للشركة المساهمة الخاصة توزيع الارباح من ارباحها السنوية الصافية او من ارباحها السنوية المدورة من السنين السابقة او من الاحتياطي الاختياري ، ولا يجوز توزيع ارباح من الاحتياطي الاجباري للشركة.

ج . ينشا حق المساهم في الارباح بصدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها .

د . يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الارباح ، ما لم ينص نظام الشركة الاساسي على خلاف ذلك .

هـ . تلتزم الشركة بدفع الارباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوما من تاريخ اجتماع الهيئة العامة او التاريخ الذي حددته الهيئة العامة لتوزيع الارباح ، وفي حال الاخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لاجل خلال فترة التاخير ، على ان لا تتجاوز مدة تاخير دفع الارباح ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .

- Article 88 repeated

A Private Joint Stock Company shall be dissolved in accordance with the provisions of the liquidation of Public Joint Stock Companies

- المادة 88 مكرر تصفية الشركة المساهمة الخاصة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 17-02-2002

تنقضي الشركة المساهمة الخاصة حسب احكام تصفية الشركات المساهمة العامة مع مراعاة اي اولويات او

subject to any priorities or conditions stipulated in the Memorandum of Association of the company with regard to the company s shareholders and the types and classes of their shares .

شروط نص عليها عقد نظام الشركة الاساسي بخصوص مساهمي الشركة وانواع وفئات اسهمهم .

- Article 89 repeated

a. The provisions relating to public joint stock companies stipulated in this Law shall apply to a private joint stock company in all matters not expressly provided for in this Chapter or in its memorandum of association or articles of association .

b Private joint stock companies shall be subject to the provisions of Article 167 of the Original Law .

c. Private joint stock companies whose subscribed capital exceeds five hundred thousand dinars shall be subject to the provisions of Article 151 of this Law .

Dr. The provisions stipulated in Chapter Fourteen (Company Controls) and Chapter fifteen (Penalties) and the final provisions of the Original Law shall be applied to private joint stock companies.

- المادة 89 مكرر تطبيق احكام الشركات المساهمة العامة على الشركة المساهمة الخاصة
الباب الخامس - الشركات المساهمة الخاصة
تاريخ السريان 2002-02-17

أ . تطبق الاحكام المتعلقة بالشركات المساهمة العامة الواردة في هذا القانون على الشركة المساهمة الخاصة على كل ما لم يرد بشانه نص صريح في هذا الباب او في عقد تاسيسها او نظام الاساسي .

ب . تخضع الشركات المساهمة الخاصة لاحكام المادة (167) من القانون الاصلي .

ج. تخضع الشركات المساهمة الخاصة والتي يزيد رأسمالها المكتتب به على خمسمائة الف دينار لأحكام المادة (151) من هذا القانون .

د . تطبق الاحكام الواردة في كل من الباب الرابع عشر (الرقابة على الشركات) والباب الخامس عشر (العقوبات) والاحكام الختامية الواردة في القانون الاصلي على الشركات المساهمة الخاصة .

- Article 90

a- A Public Joint Stock Company shall be composed of at least two founders who shall subscribe to it by shares that are subject to

- المادة 90 تأسيس الشركة المساهمة العامة وعنوانها و مدتها
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتتبون فيها باسهم قابلة

للادراج في اسواق للأوراق المالية وللتداول والتحويل وفقاً لاحكام هذا القانون واي تشريعات اخرى معمول بها .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (99) من هذا القانون يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على ان يكون مؤسس الشركة المساهمة العامة المحدودة شخصاً واحداً او ان تؤول ملكية الشركة الى مساهم واحد في حال شرائه كامل اسهمها

ج - تستمد الشركة المساهمة العامة اسمها من غاياتها على ان تتبعه اينما ورد عبارة (شركة مساهمة عامة محدودة) ، ولا يجوز ان تكون باسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص .

د - تكون مدة الشركة المساهمة العامة غير محدودة الا اذا كانت غاياتها القيام بعمل معين ، فتنقضي الشركة بانتهائه .

listing in stock exchanges tradable and transferable in accordance with the provisions of this Law and any other applicable legislations

b - Subject to the provisions of paragraph (b) of Article 99 of this Law the Minister may upon a justified recommendation from the Controller approve that the founder of a Public Shareholding Company Limited be a single person or that the ownership of the company devolve to one shareholder in case he purchases their entire shares

c- A public joint stock company derives its name from its objectives provided that the phrase ", public joint stock limited company", appears wherever it appears It may not be in the name of a natural person unless the purpose of the company is to invest a patent duly registered in the name of that person .

d) The term of a Public Joint Stock Company shall be unlimited unless its objectives are to carry out a specific business The company shall terminate upon its expiry

- المادة 91 الذمة المالية للشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والألتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات، الا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة .

- Article 91

The financial disclosure of a Public Joint Stock Company shall be deemed independent of the financial disclosure of each shareholder therein The company with its assets and funds shall be liable for the debts and obligations arising therefrom and the shareholder shall not be liable to the company for such debts

and obligations Except to the extent of the shares he owns in the company

- Article 92

a- The application for incorporation of the company shall be submitted by the founders of the company to the Controller on the form prescribed for this purpose accompanied by the following:

The Memorandum of Association of the company

2 its articles of association .

3- The names of the founders of the company.

4- The minutes of the founders meeting including the election of the founders committee which will supervise the incorporation procedures and determine the authority to sign on behalf of the company during the incorporation period

5- The name of the auditor chosen by the founders for the incorporation phase

b- The Memorandum of Association and Articles of Association of a Joint Stock Company must include the following information:

1 The name of the company

2 its head office

3 The objectives of the company

- المادة 92 تسجيل الشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يقدم طلب تأسيس الشركة من قبل مؤسسي الشركة إلى المراقب على النموذج المقرر لهذا الغرض مرفقاً بما يلي :-

1 - عقد تأسيس الشركة .

2 - نظامها الأساسي .

3 - أسماء مؤسسي الشركة .

4 - محضر اجتماع المؤسسين المتضمن انتخاب لجنة المؤسسين التي تتولى الاشراف على اجراءات التاسيس وتحديد صلاحية التوقيع عن الشركة خلال مدة التاسيس .

5 - اسم مدقق الحسابات الذي اختاره المؤسسون لمرحلة التاسيس .

ب - يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الأساسي البيانات التالية:-

1 - إسم الشركة .

2 - مركزها الرئيسي .

3 - غايات الشركة .

4 - أسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الأسهم المكتتب بها .

5 - رأس مال الشركة المصرح به والجزء المكتتب به فعلاً .

6 - بيان بالمقدمات العينية في الشركة إن وجدت وقيمتها .

7 - فيما اذا كان للمساهمين وحاملي اسناد القرض القابلة للتحويل حق أولوية للاكتتاب في أي اصدارات جديدة للشركة .

8 - كيفية ادارة الشركة والمفوضين بالتوقيع في الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأول الذي يجب أن يعقد خلال ستين يوماً من تاريخ تأسيس الشركة .

9 - تحديد اسلوب وشكل وطريقة دعوة مجلس ادارة الشركة للاجتماع .

ج - يوقع عقد تأسيس الشركة المساهمة العامة ونظامها الأساسي من كل مؤسس أمام المراقب أو من يفوضه خطيا بذلك . ويجوز توقيعها أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين .

4 The names of the founders of the company their nationalities and addresses chosen for the notification and the number of shares subscribed for .

5- The authorized capital of the company and the part actually subscribed for

6- A statement of the contributions in kind in the company if any and their value

7- If the shareholders and holders of convertible bonds have a priority right to subscribe to any new issues of the company

8 - The manner in which the company is managed and the authorized signatories between its incorporation and the first meeting of the General Assembly which must be held within sixty days from the date of the incorporation of the company

9- Determine the manner and form and method of inviting the Board of Directors of the company to a meeting

c- The Memorandum of Association and Articles of Association of the Public Shareholding Company shall be signed by each founder before the Controller or his authorized representative in writing. It may be signed before the Notary Public or a licensed lawyer

- المادة 93 الاعمال المقتصرة على الشركات المساهمة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

- Article 93

None of the following may be carried out except by public joint stock companies

incorporated and registered in accordance with the provisions of this Law

a) the activities of banks and financial companies and insurance of all kinds

b - Franchise companies .

لا يجوز القيام بأي عمل من الأعمال التالية الا من قبل شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها وتسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون .

أ - اعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بأنواعه المختلفة .

ب - الشركات ذات الامتياز .

- Article 94

a The Minister shall upon the placement of the Controller issue his decision accepting the registration of the company or rejecting such registration within a maximum period of thirty days from the date of the placement of the Controller and the placement shall be made by the Controller within thirty days from the date of submitting the application to him signed by the founders and fulfilling the legal requirements If the Minister does not issue his decision within that period the application shall be considered accepted

b - In case the Minister refuses to register the company the founders of the company may appeal his decision to the Administrative Court .

- المادة 94 قبول و رفض تسجيل الشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2023-11-11

أ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب قراره بقبول تسجيل الشركة أو رفض هذا التسجيل خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ تنسيب المراقب وعلى المراقب أن يجري التنسيب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه موقعاً من المؤسسين ومستكملاً للشروط القانونية، فإذا لم يصدر الوزير قراره خلال تلك المدة يعتبر الطلب مقبولاً .

ب - لمؤسسي الشركة في حالة رفض الوزير تسجيل الشركة الطعن في قراره لدى المحكمة الإدارية .

- Article 95

a The authorized capital of a Public Joint Stock Company as well as the part actually subscribed shall be determined in Jordanian

- المادة 95 تحديد رأس مال الشركة ومدة تسديد الجزء غير المكتتب به
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة المصرح به وكذلك الجزء المكتتب به فعلاً بالدينار الأردني ويقسم الى أسهم أسمية وتكون قيمة السهم ديناراً واحداً، شريطة أن

لا يقل رأس المال المصرح به عن خمسمائة ألف (500.000) دينار ورأس المال المكتتب به عن مئة ألف (100.000) دينار أو عشرين بالمائة (20%) من رأس المال المصرح به أيهما أكثر .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (د) من هذه المادة يسدد الجزء غير المكتتب به خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسجيل الشركة او زيادة راس المال ، حسب مقتضى الحال ، وفي حال التخلف عن تسديد الجزء غير المكتتب به خلال هذه المدة يراعى ما يلي :

1 - اذا كان رأس المال المكتتب به يزيد عن خمسمائة ألف (500.000) دينار عند انتهاء المدة فيصبح رأس مال الشركة المصرح به هو رأس مالها المكتتب به فعلاً .

2 - أذا كان رأس المال المكتتب به يقل عن خمسمائة ألف (500.000) دينار عند انتهاء المدة فعلى المراقب انذار الشركة بضرورة العمل على تسديد فرق المبلغ اللازم حتى يصبح رأس مال الشركة المكتتب به فعلاً خمسمائة ألف (500.000) دينار وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الانذار إلى الشركة، فإذا تخلفت الشركة عن ذلك فيحق للمراقب بعدها الطلب إلى المحكمة تصفية الشركة حسب أحكام المادة (226) من هذا القانون .

ج - يجوز لمجلس ادارة الشركة اعادة طرح الاسهم غير المكتتب بها من رأس مال الشركة المصرح به حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة وبالقيمة التي يراها المجلس مناسبة سواء كانت هذه القيمة مساوية لقيمة السهم الاسمية او اعلى او اقل منها على ان تصدر هذه الاسهم وفقا لاحكام الانظمة والتشريعات المعمول بها .

د - على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية في حال تغطية الاسهم غير المكتتب بها بأي من الطرق التالية :

1 - ضم الاحتياطي الاختياري لرأسمال الشركة .

2 - رسملة ديون الشركة او اي جزء منها شريطة موافقة اصحاب هذه الديون خطياً على ذلك .

Dinars and shall be divided into nominal shares and the value of each share shall be one Dinar Provided that the authorized capital shall not be less than five hundred thousand (500,000) Dinars and the subscribed capital shall not be less than one hundred thousand (100,000) Dinars or twenty percent (20%) of the authorized capital whichever is greater.

b Subject to the provisions of paragraph (d) of this Article the unsubscribed portion shall be paid within three years from the date of the registration of the company or the capital increase as the case may be In case of failure to pay the unsubscribed part during this period the following shall be observed:

If the subscribed capital of the company exceeds five hundred thousand (500,000) Dinars at the expiry of the period then the authorized capital of the company shall become its actual subscribed capital.

2 If the subscribed capital is less than five hundred thousand (500,000) Dinars at the expiry of the period the Controller shall warn the company of the necessity of paying the difference of the amount required so that the subscribed capital of the company actually becomes five hundred thousand (500,000) Dinars within thirty days from the date of serve the notice to the company Should the company fail to do so the Controller may thereafter request the court to liquidate the company in accordance with the provisions of Article 226 of this Law .

3 - تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم وفقاً لاحكام هذا القانون .

هـ - يجوز بقرار من الهيئة العامة وفق الاسس التي تحدها لهذه الغاية تخصيص جزء من راسمال الشركة غير المكتتب به لعرضه على العاملين لدى الشركة كحافز لهم ، ويجوز في هذه الحالة بقاء هذا الجزء معروضا عليهم لمدة لا تزيد على اربع سنوات من تاريخ تسجيل الشركة او زيادة راسمالها ، حسب مقتضى الحال .

و - لمجلس الادارة اصدار الاسهم حسب ما تسمح به احكام قانون الاوراق المالية المعمول به .

c- The board of directors of the company may re-issue the unsubscribed shares from the authorized capital of the company as may be in the interest of the company at the value the board deems appropriate whether this value is equal to the nominal value of the share or higher or less than it provided that such shares are issued in accordance with the provisions of the regulations and legislations applicable

d- The Board of Directors of a Public Joint Stock Company must obtain the approval of the Extraordinary General Assembly in case the unsubscribed shares are covered by any of the following methods:

1 The voluntary reserve shall be added to the capital of the company .

2- Capitalize the debts of the company or any part thereof provided that the holders of such debts agree to that in writing.

3- Convert the convertible bonds into shares in accordance with the provisions of this Law .

e) It is permissible by a resolution of the General Assembly in accordance with the bases it determines for this purpose to allocate a part of the unsubscribed capital of the company to be presented to the employees of the company as an incentive In such case this part may remain before them for a period not exceeding four years from the date of the registration of the company or the increase in its capital as the case may be

f The Board of Directors may issue shares as permitted by the provisions of the Securities Law in force .

- Article 96

The share in a Public Joint Stock Company is indivisible However it is permissible for the heirs to participate in the ownership of one share by virtue of the background to it of their testator This provision shall apply to them if they jointly own more than one share of the estate of their testator Provided that they choose in both cases one of them to represent them towards the company and its owners and if they fail to do so within the period fixed for them by the board of directors of the company the board of directors shall appoint one of them from among them .

- المادة 96 عدم قابلية السهم للتجزئة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يكون السهم في الشركة المساهمة العامة غير قابل للتجزئة ، ولكن يجوز للورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم ، وينطبق هذا الحكم عليهم اذا اشتركوا في ملكية اكثر من سهم واحد من تركة مورثهم ، على ان يختاروا في الحالتين احدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولديها واذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس ادارة الشركة يعين المجلس احدهم من بينهم .

- Article 97

a. The shares of a Public Joint Stock Company shall be cash The value of the subscribed shares shall be paid in one lump sum The shares of the company may be in kind It shall be given against cash advances in kind in accordance with the provisions of this Law Franchises rights inventions know-how and other intangible rights agreed by the founders shall be considered as in-kind contributions provided that expert and specialized reports are submitted in determining their value taking into account the following:

- المادة 97 اسهم الشركة وتسديد قيمتها
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ . تكون اسهم الشركة المساهمة العامة نقدية ، وتسدد قيمة الاسهم المكتتب بها دفعة واحدة ، ويجوز ان تكون اسهم الشركة عينية ، تعطى مقابل مقدمات عينية مقومة بالنقد وفقا لاحكام هذا القانون ، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية التي يوافق المؤسسون على اعتبارها مقدمات عينية شريطة تقديم تقارير في تحديد قيمتها من ذوي الخبرة والاختصاص مع مراعاة ما يلي :

1. اذا لم يلتزم اصحاب المقدمات العينية بتسليمها او نقل ملكيتها الى الشركة خلال شهر من تاريخ تسجيلها فيكونوا ملزمين حكما بدفع قيمتها نقدا وبالسعر الذي اعتمده

1. Should the owners of the advances in kind fail to deliver them or transfer their ownership to the company within one month from the date of their registration they shall be legally bound to pay their value in cash at the price approved by the founders in the application for incorporation of the company and the Controller may request evidence of the correctness of the estimation of the value of the advances in kind

2. If the Controller is not convinced of the correctness of the valuation of the shares in kind offered by the founders the Minister shall form a committee at the expense of the company from experts and specialists to assess the right to be valued in cash provided that one of the founders is a member of the committee and the committee submits its report within a period not exceeding thirty days from the date of constituted to the observer , The founders may object to it to the Minister within ten days from the date of its approval by the Controller .

b. The Minister shall decide on the objection within two weeks of its submission If the objection is accepted the registration of the company will be rejected unless the founders agree to the assessment then the registration procedures shall be completed and none of the founders or the subsequent shareholders shall have the right to object to the value of the shares in kind presented at the foundation stage

المؤسسون في طلب تاسيس الشركة وللمراقب طلب ما يثبت صحة تقدير قيمة المقدمات العينية .

2. اذا لم يقتنع المراقب بصحة تقدير الاسهم العينية المقدمة من قبل المؤسسين فعلى الوزير تشكيل لجنة على نفقة الشركة من ذوي الخبرة والاختصاص لتقدير الحق المراد تقويمه بالنقد على ان يكون احد المؤسسين من اعضاء اللجنة وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تشكيلها الى المراقب ، وللمؤسسين الاعتراض عليه لدى الوزير خلال عشرة ايام من تاريخ اعتماده من قبل المراقب .

ب. على الوزير البت في الاعتراض خلال اسبوعين من تقديمه ، فاذا قبل الاعتراض يرفض تسجيل الشركة الا اذا عاد المؤسسون ووافقوا على التقدير فعندها تستكمل اجراءات التسجيل ولا يحق لاي من المؤسسين او المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الاسهم العينية المقدمة في مرحلة التاسيس .

- Article 98

- المادة 98 سجل اسماء المساهمين وعدد اسهم كل منهم

©قسطاس للتقنيات القانونية

أ - تحتفظ الشركة المساهمة العامة بسجل او اكثر تدون فيها اسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم، وعمليات التحويل التي تجري عليها ، واي بيانات اخرى تتعلق بها وبالمساهمين .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، يجوز للشركة ان تودع نسخة من السجلات المشار اليها في الفقرة (أ) اعلاه لدى اي جهة اخرى بهدف متابعة شؤون المساهمين وان تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذه السجلات .

ج - على الشركة المساهمة العامة ادراج اسهمها لدى السوق المالي وتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها بالقوانين والانظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الاوراق المالية في المملكة والخاصة بتسليم السجلات المشار الها في الفقرة (أ) اعلاه الى الجهة التي تحددها هذه القوانين والانظمة والتعليمات .

د - يجوز لاي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لاي سبب كان ، وعلى كامل السجل لاي سبب معقول ، ويجوز لاي شخص اخر ذو مصلحة حسب ما تقدره المحكمة الطلب من الشركة الاطلاع على سجل المساهمين ، ويحق للشركة في جميع الاحوال ان تتقاضى بدلاً معقولاً في حالة رغبة اي شخص او مساهم استنساخ السجل او اي جزء منه .

هـ - يجوز للشركة المساهمة العامة شراء الاسهم الصادرة عنها وبيعها والتصرف فيها وفقا لاحكام قانون الاوراق المالية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

a Public Shareholding Company shall maintain one or more registers in which the names of the shareholders and the number of shares held by each shall be recorded and its transfers and any other information related to it and the shareholders

b Subject to the provisions of paragraph (c) of this Article The company may deposit a copy of the records referred to in paragraph (a) above with any other entity for the purpose of following up the shareholders affairs and may authorize that entity to keep and organize these records

c- A Public Joint Stock Company must list its shares on the Stock Exchange and follow the procedures and rules stipulated in the laws regulations and instructions regulating the trading of securities in the Kingdom and related to the delivery of the records referred to in paragraph (a) above to the entity determined by these laws regulations and instructions

d any shareholder of the company may peruse the register of shareholders in respect of his shareholding for any reason whatsoever the entire record for any reasonable cause Any other interested person may at the discretion of the court request the company to review the register of shareholders In all cases the company shall be entitled to receive a reasonable consideration in case any person or shareholder desires to reproduce the register or any part thereof .

e- A Public Joint Stock Company may purchase the shares issued by it and sell them and dispose of them in accordance with the provisions of the Securities Law and the regulations and instructions issued in pursuance hereof.

- Article 99

a) The founders of a Public Shareholding Company shall upon signing its Memorandum of Association and Articles of Association cover the entire value of the shares they have subscribed for and provide the Controller with evidence thereof Provided that the percentage of the shares subscribed by the founders in banks and financial companies shall not exceed (50%) of the authorized capital and that the number of the founders shall not be less than fifty persons.

b- The contribution of the founder or founders in the Public Joint Stock Company upon incorporation must not exceed 75% of the authorized capital and the founder or the founders committee must offer the remaining shares for subscription as permitted by the Securities Law in force However it is permissible for partners in companies transferred from a limited liability company or a commandment by shares or a private joint stock company to a public joint stock company to cover the difference of the entire authorized capital of the company or to offer the remaining shares for public or private

- المادة 99 تغطية قيمة اسهم المؤسسين
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يترتب على مؤسسي الشركة المساهمة العامة عند التوقيع على عقد تأسيسها ونظامها الاساسي تغطية كامل قيمة الاسهم التي اكتتبوا بها وتزويد المراقب بما يثبت ذلك ، على ان لا تزيد نسبة الاسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين في البنوك والشركات المالية على (50%) من راس المال المصرح به وان لا يقل عدد المؤسسين فيها عن خمسين شخصاً .

ب - يجب ان لا تزيد مساهمة المؤسس او المؤسسين في الشركة المساهمة العامة عند التاسيس على (75%) من راس المال المصرح به ويترتب على المؤسس او لجنة المؤسسين طرح الاسهم المتبقية للاكتتاب حسب ما يسمح به قانون الاوراق المالية الساري المفعول ، الا انه يجوز للشركاء في الشركات المحولة من ذات مسؤولية محدودة او توصية بالاسهم او مساهمة خاصة الى شركة مساهمة عامة تغطية فرق كامل راس مال الشركة المصرح به او طرح الاسهم المتبقية للاكتتاب العام او الخاص وفقا للاجراءات المنصوص عليها في قانون الاوراق المالية .

ج - يحظر على مؤسسي الشركة المساهمة العامة الاكتتاب بالاسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس الا ان يجوز لهم تغطية ما تبقى من الاسهم بعد انقضاء ثلاثة ايام على اغلاق الاكتتاب .

د - في جميع الاحوال اذا لم يتم تغطية الاسهم المطروحة للاكتتاب فيجوز الاكتفاء بعدد الاسهم التي اكتتب بها على ان لا يقل راس المال المكتتب به عن الحد الادنى

المنصوص عليه في المادة (95) من هذا القانون وان لا يقل عدد المكتتبين عن اثنين .

subscription in accordance with the procedures stipulated in the Securities Law

c- The founders of a Public Joint Stock Company are prohibited from subscribing to the shares offered for subscription at the incorporation stage unless they may cover the remainder of the shares three days after closing the subscription

d In all cases should the shares offered for subscription not be covered the number of shares subscribed for may be sufficient provided that the subscribed capital is not less than the minimum set forth in Article 95 of this Law and that the number of subscribers is not less than two .

- المادة 100 مدة حظر التصرف بالسهم التأسيسي والاستثناء من الحظر
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يحظر التصرف بالسهم التاسيسي في الشركة المساهمة العامة قبل مرور سنتين على الاقل من تأسيس الشركة ويعتبر باطلاً اي تصرف يخالف احكام هذه المادة .

ب - يستثنى من الحظر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة انتقال السهم التأسيسي الى الورثة وفيما بين الزوجين والاصول والفروع ، وكذلك انتقاله من مؤسس الى مؤسس آخر في الشركة وانتقال السهم الى الغير بقرار قضائي او نتيجة بيعه بالمزاد العلني وفق احكام القانون .

- Article 100

a) It shall be prohibited to dispose of the memorandum of association share in a Public Joint Stock Company before the lapse of at least two years from the date of incorporation of the company and any act contrary to the provisions of this Article shall be deemed null and void

b) The transfer of the founding share to heirs and between spouses and ascendants and descendants shall be exempted from the prohibition set forth in paragraph (a) of this Article The same applies to the transfer of the share from one founder to another in the company and the transfer of the share to a third party by a judicial decision or as a result

of its sale by public auction in accordance with the provisions of the Law .

- Article 101

Subject to the provisions of any other law The founders of a Public Joint Stock Company or its board of directors may entrust the coverage of the company rsquo s shares to one or more Issue Managers .

- المادة 101 تغطية قيمة الاسهم بواسطة مدير الاصدار
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

مع مراعاة النصوص الواردة في أي قانون آخر ، يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة او مجلس ادارتها ان يعهدوا بتغطية اسهم الشركة الى مدير إصدار او اكثر .

- Article 102

a) No more than one person may participate in the same application to subscribe to the Offer Shares Phantom subscription or under fictitious names shall be prohibited under pain of nullity of subscription in any of the cases provided for in this paragraph .

b - Subscription to the shares of a Public Joint Stock Company shall be in accordance with the provisions of this Law and other applicable laws .

- المادة 102 اسس الاكتتاب في الاسهم
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - لا يجوز لاكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للاكتتاب في الاسهم المطروحة، ويحظر الاكتتاب الوهمي او باسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب في اي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

ب - يجري الاكتتاب في اسهم الشركة المساهمة العامة بشكل يتفق مع احكام هذا القانون والقوانين النافذة الاخرى .

- Article 103

- المادة 103 تزويد مراقب الشركات باسماء المكتتبين
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

على الشركة تزويد المراقب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اغلاق اي اكتتاب في اسهم الشركة المساهمة العامة كشفاً يتضمن اسماء المكتتبين ، ومقدار الاسهم التي اكتتب كل منهم فيها .

The Company shall provide to the Controller within a period not exceeding thirty days from the date of closing any subscription to the shares of a Public Joint Stock Company a statement containing the names of the subscribers and the amount of shares subscribed by each of them .

- Article 104

Should the subscription to the shares of a Public Joint Stock Company exceed the number of shares offered for subscription the company shall allocate the shares offered to the subscribers in accordance with the regulations and legislations in force

- المادة 104 تخصيص الاسهم
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

اذا زاد الاكتتاب في اسهم الشركة المساهمة العامة على عدد الاسهم المطروحة في الاكتتاب فيترتب على الشركة تخصيص الاسهم المطروحة على المكتتبين وفقاً للانظمة والتشريعات المعمول بها .

- Article 105

The company shall be liable to return the amounts in excess of the value of the shares of the Public Joint Stock Company offered for subscription within a period not exceeding thirty days from the date of closing the subscription or the approval of the shares allotment whichever is earlier Should it fail to do so for any reason whatsoever the persons entitled to such amounts shall be entitled to interest on them computed from the beginning of the immediately following month for the period of thirty days provided for in this Article at the rate of the highest prevailing interest

- المادة 105 اعادة المبالغ الزائدة عند تخصيص الاسهم
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

تكون الشركة مسؤولة عن اعادة المبالغ الزائدة على قيمة اسهم الشركة المساهمة العامة المطروحة للاكتتاب وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ اغلاق الاكتتاب او اقرار تخصيص الاسهم ايهما اسبق. واذا تخلفت عن ذلك لاي سبب من الاسباب فيترتب لكل من المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها تحسب من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في هذه المادة وبمعدل اعلى سعر للفائدة السائد بين البنوك الاردنية على الودائع لاجل خلال ذلك الشهر .

rate among Jordanian banks on time deposits during that month .

- Article 106

a- The first meeting of the General Assembly of the Public Joint Stock Company referred to in Article 92 of this Law shall be chaired by a member of the founders committee of the company charged with managing the company pursuant to the provisions of Article 92 of this Law and the General Assembly at this meeting shall:

1 to peruse the report of the committee of the founders of the company entrusted with the management of the company which shall contain adequate information and data on all incorporation works and procedures together with the supporting documents thereof and verify their authenticity and the extent to which it is in conformity with the Law and the Articles of Association of the Company .

2 see the incorporation expenses audited and approved by the company ', s auditor , discuss them and take the appropriate decisions in this regard .

3- Elect the first board of directors of the company.

4- To elect the auditor or auditors of the company and fix their remuneration or authorize the Board of Directors to determine the same

- المادة 106 جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة الاول
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يرأس اجتماع الهيئة العامة الاول للشركة المساهمة العامة المشار اليه في المادة (92) من هذا القانون احد اعضاء لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بادارة الشركة بموجب احكام المادة (92) من هذا القانون وتقوم الهيئة العامة في هذا الاجتماع بما يلي :

1 - الاطلاع على تقرير لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بادارة الشركة الذي يجب ان يتضمن معلومات وبيانات وافية عن جميع اعمال التأسيس واجراءاته مع الوثائق المؤيدة لها ، والتثبت من صحتها ، ومدى موافقتها للقانون ولنظام الشركة الأساسي .

2 - الاطلاع على نفقات التاسيس المدققة والمصادق عليها من مدقق حسابات الشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشانها .

3 - انتخاب مجلس الادارة الاول للشركة .

4 - انتخاب مدقق او مدققي حسابات الشركة وتحديد اتعابهم او تفويض مجلس الادارة بتحديدها .

ب - تطبق على اجتماع الهيئة العامة الاول اجراءات ومتطلبات الدعوة والنصاب القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة .

ج - تنتهي صلاحيات لجنة مؤسسي الشركة المساهمة العامة واعمالها فور انتخاب مجلس الادارة الاول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة الى هذا المجلس .

b- The procedures and requirements of convocation quorum and decision making applicable to the meetings of the ordinary general assembly of the company shall apply to the first general assembly meeting .

c- The powers and functions of the founders committee of a Public Joint Stock Company shall cease upon the election of the first board of directors of the company and they must submit all the documents and papers of the company to this board of directors

- Article 107

If shareholders of a Public Joint Stock Company holding at least (20%) of the shares represented at the company’s first general assembly meeting object to any item of the establishment expenses of the company The Controller shall verify the validity of the objection and settle it . If he is unable to do so for any reason the applicants of the objection may file the action before the court and such action shall not affect the continuation of the company s business unless the court decides otherwise

- المادة 107 اعتراض المساهمين على نفقات التأسيس
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

اذا اعترض مساهمون في الشركة المساهمة العامة يحملون ما لا يقل عن (20%) من الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة الاول للشركة على اي بند من بنود نفقات تأسيس الشركة ، فعلى المراقب التحقق من صحة الاعتراض وتسويته. فاذا لم يتمكن من ذلك لاي سبب من الاسباب فلمقدمي طلب الاعتراض اقامة الدعوى لدى المحكمة ولا تؤثر هذه الدعوى على استمرار الشركة في اعمالها الا اذا قررت المحكمة غير ذلك .

- Article 108

a) The first chairman of the company shall provide the Controller with a copy of the minutes of the first general assembly meeting of the company and the documents and data

- المادة 108 تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - يترتب على رئيس مجلس الادارة الاول للشركة تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة الاول للشركة والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة مؤسسي

submitted by the committee of the founders of the company to the general assembly within fifteen days from the date of the first general assembly meeting

b- If it appears to the Controller that the Public Shareholding Company during its incorporation stage has neglected the application of any legal text or judgment or has violated such provision or judgment then he must warn the Public Shareholding Company in writing to rectify its situation within three months from the date of its notification of the warning and if it does not comply with the requirements of the warning he shall refer it to the court

c- If he finds by checking the documents submitted to him pursuant to the provisions of paragraph (a) of this Article that the procedures for incorporating the Public Shareholding Company were legally sound then he shall inform the Public Shareholding Company in writing of its right to commence its operations

الشركة الى الهيئة العامة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الاول .

ب - اذا تبين للمراقب ان الشركة المساهمة العامة قد اغفلت في مرحلة تأسيسها تطبيق اي نص او حكم قانوني او خالفت مثل ذلك النص او الحكم فعليه ان ينذرها خطياً بتصويب اوضاعها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغها الانذار فاذا لم تمتثل لما يتطلبه الانذار احالها الى المحكمة .

ج - اذا تبين له من تدقيق الوثائق المقدمة اليه بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ان اجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة كانت سليمة من الناحية القانونية فيعلمها خطياً بحقها في الشروع في اعمالها .

- Article 109

a The founders of a Public Joint Stock Company may make in exchange for their shares in the company cash advances in kind Provided that the provisions set forth in Article (97) of this Law shall be observed in respect thereof.

- المادة 109 شروط تقديم الاسهم العينية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة ان يقدموا مقابل اسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد ، على ان تراعى بشانها الاحكام المبينة في المادة (97) من هذا القانون .

ب - أما بالنسبة للأسهم العينية المقدمة في أي مرحلة لاحقة للتأسيس فيجب الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية على قيمة المقدمات العينية .

b- As for the in kind shares offered at any stage subsequent to incorporation the approval of the extraordinary general assembly must be obtained on the value of the in kind contributions

c- Any shareholder who attended the meeting of the Extraordinary General Assembly and recorded his objection in the minutes of that meeting has the right to appeal to the competent court the value of the contributions in kind within fifteen days from the date of the meeting

ج - يحق لأي مساهم حضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية وسجل اعتراضه في محضر ذلك الاجتماع أن يطعن لدى المحكمة المختصة بقيمة المقدمات العينية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

- Article 110

Shares in kind in a Public Joint Stock Company shall not be issued to their owners except after completing the legal procedures related to the delivery of in kind contributions to the company and the transfer of their ownership to the company

- المادة 110 شروط اصدار الاسهم العينية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

لا تصدر الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة لمالكيها الا بعد اتمام الاجراءات القانونية الخاصة بتسليم المقدمات العينية الى الشركة ونقل ملكيتها اليها .

- Article 111

Owners of in kind shares in a Public Joint Stock Company shall enjoy the same rights as owners of cash shares and if the in kind shares are constituent the restrictions applicable to the constituent cash shares shall apply to them .

- المادة 111 حقوق مالك الاسهم العينية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يتمتع مالكو الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة بالحقوق التي يتمتع بها اصحاب الاسهم النقدية واذا كانت الاسهم العينية تأسيسية فتطبق عليها القيود المطبقة على الاسهم النقدية التأسيسية .

- Article 112

- المادة 112 جواز زيادة رأس المال المصرح به
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يجوز للشركة المساهمة العامة ان تزيد رأسمالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية اذا كان قد اكتتب به بالكامل على ان تتضمن الموافقة طريقة تغطية الزيادة .

A Public Shareholding Company may increase its authorized capital with the approval of its Extraordinary General Assembly if it has been fully subscribed provided that the approval includes the method of covering the increase .

- المادة 113 طرق زيادة رأس المال
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

مع مراعاة قانون الاوراق المالية ، للشركة المساهمة العامة زيادة رأسمالها باحدى الطرق التالية او اي طريقة اخرى تقرها الهيئة العامة للشركة :-

1 - طرح اسهم الزيادة للاكتتاب من قبل المساهمين او غيرهم .

2 - ضم الاحتياطي الاختياري او الارباح المدورة المتراكمة او كليهما الى رأسمال الشركة .

3 - رسملة الديون المترتبة على الشركة او اي جزء منها شريطة موافقة اصحاب هذه الديون خطياً على ذلك .

4 - تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم وفقاً لاحكام هذا القانون .

- Article 113

Subject to the Securities Law A Public Shareholding Company may increase its capital by any of the following methods or any other method approved by the Company’s General Assembly:

1 The issue of the increase shares for subscription by the shareholders or others .

2- The voluntary reserve or the accumulated retained earnings or both shall be included in the capital of the company.

3- Capitalizing the debts owed by the company or any part thereof subject to the written consent of the holders of such debts

4- Convert the convertible bonds into shares in accordance with the provisions of this Law .

- المادة 114 جواز تخفيض رأس المال غير المكتتب به
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يجوز للشركة المساهمة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأسمالها المصرح به ، كما يجوز لها تخفيض رأسمالها المكتتب به اذا زاد على حاجتها او اذا طرأت عليها خسارة ورأت الشركة انقاص رأسمالها بمقدار هذه الخسارة او اي جزء منها ،

- Article 114

a A Joint Stock Company may by a resolution of the Extraordinary General Assembly reduce the unsubscribed portion of its authorized capital It may also reduce its subscribed capital if it exceeds its needs or if a loss

على ان تراعى في قرار التخفيض واجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (115) من هذا القانون .

ب - يجري التخفيض في راس المال المكتتب به بتنزيل قيمة الاسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة او باعادة جزء منه اذا رأت ان رأسمالها يزيد عن حاجتها .

ج - لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة في اي حالة من الحالات الى اقل من الحد الادنى المقرر بمقتضى المادة (95) من هذا القانون .

د - اذا كان الهدف اعادة هيكلة راسمال الشركة فيجوز اتخاذ قرار تخفيض راسمالها وزيادته باجتماع الهيئة العامة غير العادي نفسه على ان تستكمل اجراءات التخفيض المنصوص عليها في هذا القانون ثم تستكمل اجراءات الزيادة وعلى ان تتضمن دعوة الاجتماع اسباب اعادة الهيكلة والجدوى التي يهدف اليها هذا الاجراء .

- المادة 115 اجراءات تخفيض رأس المال
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يقدم مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة طلب تخفيض رأس مالها المكتتب به الى المراقب مع الاسباب

occurs to it and the company deems to reduce its capital to the extent of such loss or any part thereof Provided that the rights of third parties provided for in Article 115 of this Law shall be taken into consideration in the reduction decision and the procedures thereof .

b- The subscribed capital shall be reduced by reducing the value of the shares by canceling part of the paid price corresponding to the amount of the loss in case of a loss in the company or by returning part of it if the company deems that its capital is in excess of its needs

c- The capital of a Public Joint Stock Company may not in any case be reduced below the minimum limit prescribed in Article 95 of this Law .

d- If the objective is to restructure the capital of the company a decision may be taken to decrease or increase its capital at the same extraordinary general assembly meeting provided that the reduction procedures stipulated in this Law are completed and then the increase procedures are completed provided that the meeting invitation includes the reasons for restructuring and the feasibility of this procedure .

- Article 115

a The Board of Directors of a Public Shareholding Company shall submit a request

to reduce its subscribed capital to the Controller with the reasons justifying it after the company’s general assembly decides to approve the reduction by a majority of not less than (75%) seventy five percent of the shares represented at its extraordinary meeting convened for such purposes the purpose The application shall be accompanied by a list of the creditors of the company the amount of their debts and their address and a statement of the assets and liabilities of the company Provided that the list of creditors of the company along with its assets and liabilities must be certified by its auditor

b- The Controller shall notify the creditors whose names are on the list submitted by the company a notice containing the decision of its General Assembly to reduce the subscribed capital of the company and the notice shall be published in two daily local newspapers at the expense of the company and each creditor may submit it to the Controller within a period not exceeding thirty days from the date of publication notify for the last time a written objection to the reduction of the capital of the company Should the Controller be unable to settle the objections submitted to him within thirty days from the date of the expiry of the period fixed for their submission the claimants shall have the right to refer to the court regarding the contents of their objections within thirty days from the date of expiry of the period granted to the Controller for settlement thereof and any claim submitted after this period shall be rejected

الموجبة له بعد ان تقرر الهيئة العامة للشركة الموافقة على التخفيض باكثرية لا تقل عن (75%) خمسة وسبعين بالمائة من الاسهم الممثلة في اجتماعها غير العادي الذي تعقده لهذه الغاية ، وترفق بالطلب قائمة باسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعنوانه وبيان بموجودات الشركة والتزاماتها ، على أن تكون قائمة الدائنين للشركة وبيان موجوداتها والتزاماتها مصدقة من مدقق حساباتها .

ب - يبلغ المراقب الدائنين الواردة اسماؤهم في القائمة المقدمة من قبل الشركة اشعاراً يتضمن قرار هيئتها العامة بتخفيض رأس مال الشركة المكتتب به وينشر الاشعار في صحيفتين يوميتين محليتين على نفقة الشركة ،ولكل دائن ان يقدم الى المراقب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاشعار لاخر مرة اعتراضاً خطياً على تخفيض رأس مال الشركة، فاذا لم يتمكن المراقب من تسوية الاعتراضات التي قدمت اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها فيحق لاصحابها مراجعة المحكمة بشأن ما ورد في اعتراضاتهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي منحت للمراقب لتسويتها وترد اي دعوى تقدم بعد هذه المدة .

ج - اذا تبلغ المراقب اشعاراً خطياً من المحكمة باقامة اي دعوى لديها خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالطعن في تخفيض رأس مال الشركة المكتتب به، فيترتب عليه ان يوقف اجراءات التخفيض الى ان يصدر قرار المحكمة في الدعوى ويكتسب الدرجة القطعية ،على ان تعتبر الدعوى في هذه الحالة من الدعاوي ذات الصفة المستعجلة بمقتضى احكام قانون اصول المحاكمات المدنية المعمول به .

د - اذا لم تقدم اي دعوى الى المحكمة بالطعن في قرار الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بتخفيض رأس مالها المكتتب به او اقيمت دعوى وردتها المحكمة واكتسبت الحكم الدرجة القطعية فيترتب على المراقب متابعة النظر في تخفيض رأس مال الشركة، وان يرفع تنسيبه بشأنه الى الوزير ليصدر القرار الذي يراه مناسباً فيه فاذا قرر الموافقة عليه تم تسجيله ونشره من قبل المراقب على

نفقة الشركة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وبحيث يحل رأس المال المخفض للشركة حكماً محل رأس مالها المدرج في عقد تأسيسها ونظامها .

هـ - لا تشترط موافقة المراقب والدائنين على تخفيض الجزء غير المكتتتب به من رأس المال المصرح به .

- المادة 116 تعريف اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

c) if the Controller is notified in writing by the Court of the commencement of any action within the period prescribed in paragraph (b) of this Article challenging the reduction of the subscribed capital of the company He shall therefore suspend the reduction procedures until the court issues a decision in the case and obtains the final degree provided that in this case the lawsuit shall be considered one of the urgent nature in accordance with the provisions of the Civil Procedure Law in force

d If no lawsuit has been submitted to the Court to challenge the decision of the General Assembly of the Public Joint Stock Company to reduce its subscribed capital or if an action is filed that was dismissed by the Court and the judgment has reached finality then the Controller shall proceed with the consideration of the reduction of the capital of the company He may submit his recommendation to the Minister to issue the decision he deems appropriate and if he decides to approve it it shall be registered and published by the Controller at the expense of the company in accordance with the procedures set forth in this Law and whereby the reduced capital of the company shall definitively replace the capital listed in its Memorandum of Association and Articles of Association .

e The approval of the Controller and the creditors shall not be required to reduce the unsubscribed part of the authorized capital .

- Article 116

تاريخ السريان 16-07-2002

اسناد القرض اوراق مالية قابلة للتداول يحق اصدارها للشركة المساهمة العامة او الشركة المساهمة الخاصة او لاي من الشركات التي يجيز لها قانون الاوراق المالية اصدار هذه الاسناد ويتم طرحها وفقا لاحكام هذا القانون وقانون الاوراق المالية للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجب هذه الاسناد بسداد القرض وفوائده وفقا لشروط الاصدار .

Bonds of loans are negotiable securities that may be issued to a public joint stock company or a private joint stock company or to any of the companies authorized by the Securities Law to issue such bonds and to be offered in accordance with the provisions of this Law and the Securities Law to obtain a loan the company undertakes under these bonds to repay the loan and its interest in accordance with the conditions Edition

- المادة 117 شروط اصدار اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يشترط في اسناد القرض موافقة مجلس ادارة الشركة على اصدارها باغلبية ثلثي اعضاء المجلس على الاقل واذا كانت هذه الاسناد قابلة للتحويل الى اسهم فيشترط كذلك الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس المال المصرح به للشركة دون ان يكون لمجلس الادارة فيما يتعلق بهذه الزيادة ان يمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفقرة (ب) من المادة 95 من هذا القانون .

- Article 117

Bonds of the loan shall be subject to the approval of the Board of Directors of the company to be issued by a majority of at least two thirds of the members of the Board of Directors and if such bonds are convertible into shares the approval of the extraordinary general assembly of the company shall also be obtained Such approval shall be deemed as approval of the increase in the Authorized Capital of the Company without the Board of Directors having the right to exercise the powers granted to it by virtue of paragraph (b) of Article 95 of this Law with respect to such increase.

- المادة 118 قابلية اسناد القرض للتداول
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ . تسجل اسناد القرض باسماء مالكيها وتوثق البيوع الواقعة عليها في سجلات الشركة المصدرة لها او لدى الجهة الحافظة لهذه السجلات ، وتكون هذه الاسناد قابلة

- Article 118

a. The bonds of the loan shall be registered in the names of the owners thereof and the sales thereof shall be documented in the records of

للتداول في اسواق الاوراق المالية حسب ما ينص عليه قانون الاوراق المالية النافذ .

ب. يجوز في الحالات التي يوافق عليها المراقب وهيئة الاوراق المالية اصدار اسناد قرض لحامله وفقا لتعليمات تصدرها الهيئة لهذه الغاية .

the issuing company or with the entity that maintains these records Such bonds shall be tradable in the stock markets as stipulated in the applicable Securities Law .

b. In the cases approved by the Controller and the Securities Commission it is permissible to issue bonds to bearer loans in accordance with the instructions issued by the Commission for this purpose .

- المادة 119 القيمة الاسمية لسندات القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تكون اسناد القرض بقيمة اسمية واحدة في الاصدار الواحد وتصدر شهادات الاسناد بفئات مختلفة لاغراض التداول .

ب - يجوز ان يباع سند القرض بقيمته الاسمية او بخصم او بعلاوة اصدار وفي جميع الحالات يسدد السند بقيمته الاسمية .

- Article 119

The bonds shall be of one nominal value per issue and the bonds certificates shall be issued in different denominations for trading purposes .

b- The loan debenture may be sold at its face value at a discount or at an issue premium and in all cases the debenture shall be repaid at its face value

- المادة 120 دفع قيمة سند القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2023-11-11

تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة وتقيد باسم الشركة المقترضة فاذا وجد متعهد تغطية فيجوز في هذه الحالة تسجيل المبالغ المدفوعة باسمه بموافقة مجلس ادارة الشركة المقترضة وتعاد حصيلة الاكتتاب للشركة في الموعد المتفق عليه مع مدير الإصدار .

- Article 120

The value of the loan bond upon subscription shall be paid in one lump sum and shall be entered in the name of the borrowing company.

- المادة 121 البيانات المتوجب توفرها في سند القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

- Article 121

يجب ان يتضمن السند البيانات التالية :-

أ - على وجه السند :-

1 - اسم الشركة المقترضة وشعارها ان وجد وعنوانها ورقم تسجيلها وتاريخه ومدة الشركة .

2 - اسم مالك سند القرض اذا كان السند اسمياً .

3 - رقم السند ونوعه وقيمته الاسمية ومدته وسعر الفائدة .

ب - على ظهر السند :-

1 - مجموع قيم اسناد القرض المصدرة .

2 - مواعيد وشروط اطفاء الاسناد ومواعيد استحقاق الفائدة .

3 - الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند ان وجدت .

4 - اي شروط واحكام اخرى ترى الشركة المقترضة اضافتها الى السند شريطة ان تتوافق هذه الاضافات مع شروط الاصدار .

The voucher must include the following information:

a- On the face of the bond:

1 The name and logo of the borrowing company if any and its address and registration number and date and term of the company .

2- The name of the owner of the loan deed if the deed is nominal

3 The number type and face value of the bond and its term and the interest rate

b On the back of the instrument:

The total value of the bonds issued

2 The dates and conditions for the amortization of the bonds and the dates of accrual of interest .

3- Special guarantees for the debt represented by the bond if any

4- Any other terms and conditions that the borrowing company deems necessary to add to the bond provided that such additions comply with the conditions of the issue

- المادة 122 اسناد القرض المضمونة باموال او موجودات عينية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

اذا كانت اسناد القرض مضمونة باموال منقولة او غير منقولة او بموجودات عينية اخرى او بغير ذلك من الضمانات او الكفالات فيجب ان يتم وضع تلك الاموال والموجودات تأمينا للقرض وفقاً للتشريعات المعمول بها

- Article 122

If the bonds of the loan are secured by movable or immovable funds or other assets in kind or by other guarantees or guarantees such funds and assets must be put as security

for the loan in accordance with the legislation in force and the pledge or guarantee or surety must be documented before delivering the subscription funds for the loan bonds to the company

وتوثيق الرهن او الضمان او الكفالة قبل تسليم اموال الاكتتاب في اسناد القرض الى الشركة .

- Article 123

The bonds of the loan shall be drawn up in the Jordanian Dinar or in any foreign currency in accordance with the laws in force .

- المادة 123 تحرير اسناد القرض بالعملة الاردنية او الاجنبية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

تحرر اسناد القرض بالدينار الاردني او باي عملة اجنبية وفق القوانين المعمول بها .

- Article 124

The Board of Directors may be satisfied with the value of the bonds subscribed for if all the bonds issued are not covered within the prescribed period .

- المادة 124 عدم تغطية جميع الاسناد خلال المدة المقررة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

لمجلس الادارة ان يكتفي بقيمة الاسناد التي تم الاكتتاب بها اذا لم تتم تغطية جميع الاسناد الصادرة خلال المدة المقررة .

- Article 125

The company may issue bonds convertible into shares in accordance with the following provisions:

a- The resolution of the Board of Directors must include all the rules and conditions on the basis of which the conversion of bonds into shares must be done with the written consent of the owners thereof on the terms and conditions and on the basis specified for that purpose .

- المادة 125 شروط اصدار اسناد القرض القابلة للتحويل
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يجوز للشركة اصدار اسناد قرض قابلة للتحويل الى اسهم وفقاً للاحكام التالية :-

أ - ان يتضمن قرار مجلس الادارة جميع القواعد والشروط التي يتم على اساسها تحويل الاسناد الى اسهم وان يتم بموافقة مالكيها الخطية و بالشروط وطبقاً للاسس المحددة لذلك .

ب - أن يبدي حامل السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الاصدار ، فإذا لم يبد رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل .

b) that the holder of the bond expresses his desire to transfer within the dates stipulated in the conditions of the issue If he does not express his desire during this period he forfeits his right of transfer .

c- The shares obtained by the owners of the bonds shall have rights to profits commensurate with the period of time between the date of conversion and the end of the fiscal year

d- At the end of each fiscal year a statement shall be made of the number of shares that were issued during the year in exchange for the bonds that the owners wish to convert into shares during that year

ج - ان تكون للأسهم التي يحصل عليها مالكو الاسناد حقوق في الارباح تتناسب مع المدة الزمنية بين موعد التحويل وانتهاء السنة المالية .

د - ان يتم في نهاية كل سنة مالية بيان عدد الاسهم التي تم اصدارها خلال السنة مقابل اسناد القرض التي رغب اصحابها في تحويلها الى اسهم خلال تلك السنة .

- Article 126

a- In each issue a body to be called the Bonds Owners Association shall be legally constituted from among the owners of bonds of loans

b - The Bond Owners Association may appoint a trustee for the issue at the expense of the company issuing the bonds .

c- The Issue Trustee must be licensed by the competent authorities to practice this activity.

- المادة 126 هيئة مالكي اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تتكون حكماً من مالكي اسناد القرض في كل اصدار هيئة تسمى هيئة مالكي اسناد القرض .

ب - لهيئة مالكي اسناد القرض الحق ان تعين اميناً للاصدار على نفقة الشركة المصدرة لاسناد القرض .

ج - يشترط في امين الاصدار ان يكون مرخصاً لممارسة هذا النشاط من قبل الجهات المختصة .

- Article 127

a- The mission of the Bond Owners Association shall be to protect the rights of its owners and to take the necessary measures to safeguard

- المادة 127 مهام هيئة مالكي اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

these rights in cooperation with the Issue Trustee

b - The Bond Owners Association shall meet for the first time upon an invitation from the board of directors of the company issuing the bond and the appointed trustee of the issue shall convene the assembly thereafter .

أ - تكون مهمة هيئة مالكي اسناد القرض حماية حقوق مالكيها واتخاذ التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق بالتعاون مع امين الاصدار .

ب - تجتمع هيئة مالكي اسناد القرض لاول مرة بناء على دعوة من مجلس ادارة الشركة المصدرة للاسناد ويتولى امين الاصدار المعين دعوة الهيئة بعد ذلك .

- Article 128

The Issue Trustee shall have the following powers:

a- Represent the Institution of the Owners of Bonds before the courts as a plaintiff or a defendant as well as represent it before any other entity

b - assume the secretariat of the meetings of the Bonds Owners Association .

c - Carry out the work necessary for the protection of the owners of the bonds and the preservation of their rights .

d- perform any other duties assigned to him by the Commission

- المادة 128 صلاحيات امين الاصدار
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يتولى امين الاصدار الصلاحيات التالية :

أ - تمثيل هيئة مالكي اسناد القرض امام القضاء كمدع او مدعى عليه كما يمثلها امام اي جهة اخرى .

ب - تولي امانة اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض .

ج - القيام بالاعمال اللازمة لحماية مالكي اسناد القرض و المحافظة على حقوقهم .

د - اي مهام اخرى توكله بها هيئة اسناد القرض .

- المادة 129 دعوة امين الاصدار لاجتماعات الهيئة العامة للشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

على الشركة المقترضة دعوة امين الاصدار لاجتماعات الهيئة العامة للشركة وعليه ان يحضر تلك الاجتماعات ويبدي ملاحظاته ولا يكون له حق التصويت على قرارات الهيئة العامة .

- Article 129

The borrowing company shall invite the Issuer to the meetings of the general assembly of the company and he shall attend such meetings and express his observations and shall not have the right to vote on the resolutions of the general assembly

- المادة 130 اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - على امين الاصدار ان يدعو مالكي الاسناد للاجتماع كلما رأى ذلك ضرورياً على ان لا تقل اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض عن مرة واحدة في السنة .

ب - تدعى هيئة مالكي الاسناد وفقاً للقواعد المقررة لدعوة الهيئة العامة العادية وتطبق على الدعوة واجتماعاتها الاحكام ذاتها التي تطبق على هذه الهيئة .

ج - كل تصرف يخالف شروط اصدار اسناد القرض يعتبر باطلاً الا اذا اقرته هيئة مالكي اسناد القرض باكثرية ثلاثة ارباع اصواتهم الممثلة في الاجتماع شريطة ان لا تقل الاسناد الممثلة في الاجتماع عن ثلثي مجموع قيمة الاسناد المصدرة والمكتتب بها.

د - يبلغ امين الاصدار قرارات هيئة مالكي اسناد القرض الى المراقب والشركة المصدرة للاسناد واي سوق للاوراق المالية تكون الاسناد مدرجة فيها .

- Article 130

a The Issue Trustee shall call the bondholders to meet whenever he deems it necessary provided that the meetings of the bond owners committee shall not be less than once a year .

b- The Commission of Owners of Bonds shall be convened in accordance with the rules prescribed for the convocation of the ordinary general assembly and the same provisions shall apply to the convocation and its meetings as apply to this commission

c- Any act violating the conditions of issuing bonds shall be deemed null unless approved by the bond owners panel by a three fourths majority of their votes represented at the meeting provided that the bonds represented at the meeting are not less than two thirds of the total value of the bonds issued and subscribed

d- The Issuer shall notify the Decisions of the Bond Owners Association to the Controller the

company issuing the Bonds and any stock exchange where the Bonds are listed

- Article 131

The conditions of the issue may include the right of the company to amortize the bonds of the loan by lot annually over the period of the bonds

- المادة 131 حق الشركة باطفاء اسناد القرض
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يجوز ان تتضمن شروط الاصدار حق الشركة باطفاء اسناد القرض بالقرعة سنوياً على مدة اسناد القرض .

- Article 132

a The Public Joint Stock Company shall be managed by a Board of Directors whose members shall not be less than three and not more than thirteen as determined by the Articles of Association and who shall be elected by the General Assembly of the company by secret ballot and by proportional voting which gives each shareholder the option of distributing the number of votes by the number of shares held by him Provided that the shareholder shall have the right to use the votes for one candidate or to distribute them among more than one candidate so that each share shall have one vote without the repetition of such votes in accordance with the provisions of this Law and he shall perform the duties and responsibilities of managing its business for a period of four years starting from the date of his election

b- The Board of Directors shall convene the General Assembly of the company within the last three months of its term to elect a Board

- المادة 132 مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 17-10-2017

أ - يتولى ادارة الشركة المساهمة العامة مجلس ادارة لا يقل عدد اعضائه عن ثلاثة اشخاص و لا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة ,ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري ومن خلال التصويت النسبي والذي يتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها، على ان يكون للمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد او توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات وفقاً لاحكام هذا القانون ,ويقوم بمهام ومسؤوليات ادارة اعمالها لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه .

ب - على مجلس الادارة ان يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من مدته لتنتخب مجلس ادارة يحل محله من تاريخ انتخابه ، على ان يستمر في عمله الى ان ينتخب مجلس الادارة الجديد اذا تأخر انتخابه لاي سبب من الاسباب ،و يشترط في ذلك ان لا تزيد مدة ذلك التأخير في اي حالة من الحالات على ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم .

of Directors to replace it from the date of its election He shall continue his work until the election of a new Board of Directors if his election is delayed for any reason provided that the period of such delay in any case does not exceed three months from the date of expiry of the term of the existing Board of Directors

- Article 133

a) The Articles of Association of a Public Joint Stock Company shall determine the number of shares that a person must own in the company in order to be a candidate for membership of its Board of Directors and retain such membership These shares shall not be attached pledge or subject to any other restriction that prevents their absolute disposal with the exception of the restriction stipulated in Article 100 of this Law which stipulates that the constituent shares may not be disposed of

b) The quorum for membership of the Board of Directors shall remain reserved as long as the owner of the shares is a member of the Board and for a period of six months after the termination of his membership therein and may not be traded during that period . In order to achieve this the attachment shall be marked with a reference to that in the shareholders register and such attachment shall be deemed a pledge in the interest of the company and to ensure the responsibilities

- المادة 133 الاسهم الواجب امتلاكها للترشيح لعضوية المجلس
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يحدد نظام الشركة المساهمة العامة عدد الاسهم التي يشترط ان يكون الشخص مالكاً لها في الشركة حتى يترشح لعضوية مجلس ادارتها ويبقى محتفظا بعضويته فيه، ويشترط في هذه الاسهم ان لا تكون محجوزة او مرهونة او مقيدة بأي قيد اخر يمنع التصرف المطلق بها ويستثنى من هذا الحكم القيد المنصوص عليه في المادة(100) من هذا القانون الذي يقضي بعدم جواز التصرف في الاسهم التأسيسية .

ب - يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الادارة محجوزاً ما دام مالك الاسهم عضوا في المجلس ولمدة ستة اشهر بعد انتهاء عضويته فيها ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة. وتحقيقا لذلك توضع اشارة الحجز عليها مع الاشارة الى ذلك في سجل المساهمين ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات والالتزامات المترتبة على ذلك العضو وعلى مجلس الادارة .

ج - تسقط تلقائياً عضوية اي عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اذا نقص عدد الاسهم التي يجب ان يكون مالكا لها بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة، لاي سبب من الاسباب او تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية او تم رهنها خلال مدة عضويته، مالم يكمل الاسهم التي نقصت من اسهم التأهيل الخاصة به خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما ، و لا يجوز له

and obligations of that member and the board of directors

c) Any member of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall automatically forfeit his membership if the number of shares he must hold in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article decreases for any reason whatsoever or confirming the attachment thereof by a judicial decision that has reached the final degree or if it has been pledged during the term of its membership Unless he redeems the shares reduced from his qualifying shares within a period not exceeding thirty days He may not attend any meeting of the Board of Directors while the shortage of his shares occurs .

ان يحضر اي اجتماع لمجلس الادارة خلال حدوث النقص في اسهمه .

- Article 134

No person may be nominated for membership of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company or be a member thereof

a- Any felony or misdemeanour for a crime against honor such as bribery embezzlement theft forgery abuse of trust false testimony or any other crime against morals and public morals

b - any of the penalties stipulated in Article 278 of this Law .

- المادة 134 الاشخاص الذين يحظر عليهم ان يترشحو لمجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

لا يجوز ان يترشح لعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة او يكون عضواً فيه اي شخص حكم عليه من محكمة مختصة بمايلي :

أ - باي عقوبة جنائية او جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الامانة والشهادة الكاذبة او اي جريمة اخرى مخلة بالاداب والاخلاق العامة او ان يكون فاقد للاهلية المدنية او بالافلاس مالم يرد له اعتباره.

ب - باي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (278) من هذا القانون .

- Article 135

- المادة 135 تاريخ السريان 2023-11-11

أ - 1- إذا ساهمت الحكومة أو أي من الشركات المملوكة لها بالكامل أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى كالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في شركة مساهمة عامة تمثل في مجلس إدارتها بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة إذا كانت هذه النسبة تؤهلها لعضوية أو أكثر في المجلس، وتحرم في هذه الحالة من المشاركة في انتخاب أعضاء المجلس الأخرين، وإذا قلت مساهمتها عن النسبة التي تؤهلها لعضوية المجلس فتمارس حقها في الترشيح لهذه العضوية والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس شأنها شأن أي مساهم آخر، وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية ويتحمل واجباتها، ويشترط أن لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضوا في أكثر من مجلس إدارة شركتين تساهم فيهما الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة بما في ذلك الشركات العربية و الأجنبية التي تساهم فيها أي من هذه الجهات.

2- اذا تم ، وفي أي حال من الاحوال ، تعيين ممثل للحكومة او المؤسسة الرسمية العامة او الشخصية الاعتبارية العامة في اكثر من مجلس ادارة شركتين فعليه وتحت طائلة المسؤولية القانونية والتاديبية تصحيح وضعه وفقا لاحكام البند (1) من هذه الفقرة ، خلال مدة لا تتجاوز شهرا ، باعلام الجهة المختصة التي يمثلها لتعيين بديل له في الشركة التي تخلى عن عضويته فيها واشعار المراقب بذلك ، وينطبق هذا الحكم على جميع الحالات القائمة حين نفاذ احكام هذا القانون .

ب - تستمر عضوية ممثل الحكومة او المؤسسةالرسمية العامة او الشخصية الاعتبارية العامة الاخرى في مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة للمدة المقررة للمجلس، وللجهة التي عينته استبدال غيره به في اي وقت من الاوقات ليكمل مدة سلفه في المجلس، او انتداب من يحل محله بصورة مؤقتة في حالة مرضه او غيابه عن المملكة ،على ان تبلغ الشركة خطياً في الحالتين .

a If the Government or any of its wholly owned companies or any official public institution or any other public corporate body such as the Public Institution for Social Security have contributed in a public shareholding company to be represented on its board of directors in proportion to the percentage of its contribution to the capital of the company if such percentage qualify it for one or more memberships in the Board In such event it shall be denied participation in the election of the other members of the House of Representatives If its contribution is less than the percentage qualifying it for membership of the Board it shall exercise its right to be nominated for such membership and participate in the election of the members of the Board in the same way as any other shareholder In all such cases the representative thereof on the Board shall enjoy all the rights and duties of membership It is stipulated that no person shall be appointed pursuant to the provisions of this paragraph to the Board of Directors of more than two companies in which the Government or the official public corporation or the public legal personality including the Arab and foreign companies in which any of these entities is a shareholder share

2 if done In any case appointing a representative of the Government or an official public corporation or a public legal person on the board of directors of more than two companies he shall under penalty of legal

and disciplinary liability rectify his position in accordance with the provisions of paragraph 1 of this paragraph within a period not exceeding one month notify the competent authority he represents to appoint a replacement in the company in which he has renounced his membership and notify the Controller of the same This provision shall apply to all cases existing at the time of the entry into force of the provisions of this Law .

b- The membership of the representative of the Government or the official public corporation or the other public legal person on the Board of Directors of the Public Joint Stock Company shall continue for the period prescribed for the Board of Directors The body that appointed him may replace him at any time to complete the term of his predecessor in the Board of Directors Or deputize a person to replace him temporarily in case of his illness or his absence from the Kingdom provided that he notifies the company in writing in both cases .

c- If a member representing the Government or an official public corporation or any other public corporate body resigns from the membership of the Board of Directors of the company the resignation shall be deemed effective against him The entity he represented on the Board of Directors may appoint a replacement for him on the Board of Directors .

d The provisions relating to the appointment of Government representatives to the boards

ج - اذا استقال العضو الذي يمثل الحكومة او المؤسسة الرسمية العامة او اي شخصيةاعتبارية عامة اخرى من عضوية مجلس ادارة الشركة فتعتبر الاستقالة نافذة بحقه، وللجهة التي كان يمثلها في مجلس الادارة تعيين من يحل محله فيه .

د - تحدد الاحكام الخاصة بتعيين ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية على أن تراعي تمثيل المرأة وفقاً للنسبة التي تحددها هذه التعليمات .

هـ - تطبق احكام هذه المادة على الحكومات والاشخاص الاعتبارية العامة غير الاردنية عند مساهمتها في رؤوس اموال اشركات الاردنية .

of directors of public joint stock companies shall be determined pursuant to instructions issued by the Council of Ministers for this purpose provided that the representation of women is taken into account in accordance with the percentage determined by these instructions .

e The provisions of this Article shall apply to non Jordanian governments and public legal persons when they contribute to the capital of Jordanian companies .

©قسطاس للتقنيات القانونية

- Article 136

If the legal person other than the Public Persons referred to in Article 135 of this Law is a shareholder in a Public Joint Stock Company He may be nominated for a number of seats on the Board of Directors according to the percentage of his contribution to the capital of the company and in case of his election he must nominate a natural person to represent him on the Board of Directors within ten days from the date of his election provided that he meets the conditions and qualifications of membership stipulated in this Law with the exception of holding shares eligible for membership in the Board , A juridical person shall be deemed to have lost its membership if it does not nominate its representative within one month from the date of its election He may also replace his representative by another natural person during the term of the Board of Directors

- المادة 136 تمثيل الشخص الاعتباري في مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

اذا كان الشخص الاعتباري من غير الاشخاص العامة المشار اليهم في المادة (135) من هذا القانون مساهما في شركة مساهمة عامة ، فيجوز له الترشح لعدد من المقاعد في مجلس الادارة حسب نسبة مساهمته في راسمال الشركة وفي حال انتخابه عليه تسمية شخص طبيعي لتمثيله في مجلس الادارة خلال عشرة ايام من تاريخ انتخابه وعلى ان تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا القانون باستثناء حيازته للاسهم المؤهلة لعضوية المجلس ، ويعتبر الشخص الاعتباري فاقدا لعضويته اذا لم يقم بتسمية ممثله خلال شهر من تاريخ انتخابه ، كما يجوز له استبدال شخص طبيعي اخر بممثله خلال مدة المجلس .

- Article 137

a The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall elect from among its members by secret ballot a Chairman and a Vice Chairman who shall assume the duties and powers of the Chairman in his absence and shall also elect from among its members one or more who shall have the right to sign on behalf of the company jointly or severally as decided by the Board in this regard and within

- المادة 137 انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - ينتخب مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة من بين اعضائه بالاقتراع السري رئيساً ونائباً له يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه كما ينتخب من بين اعضائه واحدا او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين او مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشان وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها اليهم ويزود مجلس ادارة الشركة المراقب بنسخ عن قراراته بانتخاب الرئيس ونائبه والاعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة وبنماذج

عن تواقيعهم وذلك خلال سبعة ايام من صدور تلك القرارات .

ب - لمجلس ادارة الشركة تفويض اي موظف في الشركة بالتوقيع عنها ،وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها اليه .

the limits of his powers The Board of Directors of the Company shall provide the Controller with copies of its decisions to elect the Chairman and the Vice Chairman and the members authorized to sign on behalf of the company along with samples of their signatures within seven days from the issuance of such decisions

b- The Board of Directors of the company may authorize any employee of the company to sign for it within the limits of the powers delegated to it

- المادة 138 وجوب تقديم اقرار خطي بما يملكه رئيس واعضاء مجلس الادارة وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنه
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - على كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة، وعلى كل من مديرها العام والمديرين الرئيسيين فيها ان يقدم الى مجلس الادارة في اول اجتماع يعقده بعد انتخابه اقراراً خطياً بما يملكه هو و كل من زوجته واولاده القاصرين من اسهم في الشركة واسماء الشركات الاخرى التي يملك هو و كل من زوجته واولاده القاصرين من اسهم في الشركة ، واسماء الشركات الاخرى التي يملك هو وكل من زوجته واولاده القاصرين حصصاً أو أسهماً فيها اذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات الاخرى وان يقدم الى المجلس اي تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير .

ب - على مجلس ادارة الشركة ان يزود المراقب بنسخ عن البيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتغيير الذي يطرأ على اي منها خلال سبعة ايام من تقديمها او تقديم اي تغيير طرأ عليها .

- Article 138

a- The Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall The General Manager and the principal managers thereof shall submit to the Board of Directors at the first meeting held after his election a written declaration of the shares owned by him and his wife and minor children in the company and the names of other companies which he and his wife and minor children own in the company , and the names of other companies in which he and his wife and his minor children own shares or shares if the company is a joint stock company in those other companies and he shall submit to the Board any change to these particulars within fifteen days from the date of the change taking place

b- The board of directors of the company shall provide the Controller with copies of the data provided for in paragraph (a) of this Article and any change thereto within seven days from the date of submission thereof or the submission of any change thereto.

- Article 139

The Public Shareholding Company may not under pain of nullity extend a cash loan of any kind to the Chairman of the Board of Directors of the company or to any of its members or to the ancestors of any of them descendants or spouses of any of them Exceptions shall be made to banks and financial companies which may lend to any of these persons within their objectives subject to the conditions under which they deal with their other clients .

- المادة 139

عدم جواز تقديم قرض لرئيس مجلس الادارة ونائبه

الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

تاريخ السريان 14-06-1997

لا يجوز للشركة المساهمة العامة تحت طائلة البطلان ان تقدم قرضاً نقدياً من اي نوع الى رئيس مجلس ادارة الشركة او الى اي من اعضائه او الى اصول اي منهم او فروعه او زوجه، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ان تقرض اياً من اولئك ضمن غاياتها بالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الاخرين .

- Article 140

a- The Board of Directors of a Public Shareholding Company shall prepare within a period not exceeding three months from the end of the company’s fiscal year the following accounts and statements for submission to the General Assembly:

1- The annual general balance sheet of the company and the statement of profits and losses and the statement of cash flows and the notes thereon in comparison with the

- المادة 140 واجبات مجلس الادارة

الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة :-

1 - الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح و الخسائر وبيان التدفقات النقدية والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة .

2 - التقرير السنوي لمجلس الادارة عن اعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة .

©قسطاس للتقنيات القانونية

ب - يزود مجلس الادارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً .

previous fiscal year all certified by the auditors of the company

2 The annual report of the Board of Directors on the company ', s activities during the past year and its future expectations for the coming year .

b- The Supervising Board of Directors shall be provided with copies of the accounts and statements stipulated in paragraph (a) of this Article at least twenty one days prior to the date set for the meeting of the company’s general assembly.

- المادة 141 نشر الميزانية العامة للشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

على مجلس الادارة للشركة المساهمة العامة ان ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة .

- Article 141

The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall publish the company s general balance sheet and its profit and loss account and a sufficient summary of the annual report of the Board and the report of the auditors of the company within a period not exceeding thirty days from the date of the meeting of the General Assembly .

- المادة 142 التقارير المالية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

يعد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة تقريرا كل ستة اشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وحساب الارباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوما من انتهاء المدة .

- Article 142

The Board of Directors of the Public Joint Stock Company shall prepare a report every six months including the financial position of the company the results of its operations the profit and loss account statement of cash flow and the notes related to the financial statements certified by the auditor of the company and the auditor shall be provided with a copy of the report within sixty days of the expiry of the period

- المادة 143 نفقات واجور وامتيازات رئيس واعضاء مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يضع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة ايام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها :-

1 - جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة خلال السنة المالية من اجور واتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها .

2 - المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك .

3 - المبالغ التي دفعت لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .

4 - التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها .

- Article 143

a- The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall at its head office at least three days prior to the date set for the meeting of the general assembly of the company shall place a detailed statement for the perusal of the shareholders including the following data and a copy thereof shall be provided to the Controller:

1 All amounts received by the Chairman and members of the Board of Directors from the company during the fiscal year such as wages fees salaries increments and remunerations and others .

2 The privileges enjoyed by the Chairman and members of the Board of Directors of the company such as free housing and cars and the like .

5 - بيان باسماء اعضاء مجلس الادارة وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويته .

ب - يعتبر كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها .

Amounts paid to each of the Chairman and members of the Board of Directors during the fiscal year as travel and transportation expenses inside and outside the Kingdom .

The contributions paid by the company during the fiscal year shall be detailed and to whom they were paid

5 A statement of the names of the members of the Board of Directors , the number of shares owned by each of them and the term of their membership .

b- Each of the Chairman and members of the Board of Directors of the company shall be held responsible for the implementation of the provisions of this Article and for the correctness of the information provided for the information thereof to the shareholders .

- المادة 144 الدعوة الى اجتماع الهيئة العامة و جدول اعمالها
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يوجه مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الدعوة الى كل مساهم فيها لحضور اجتماع الهيئة العامة ترسل بالبريد العادي أو بوسائل الاتصال الإلكترونية وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية النافذ قبل أربعة عشر يوما على الاقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام .

ب - يرفق بالدعوة جدول اعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس ادارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الايضاحية .

- Article 144

a The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall send an invitation to each shareholder to attend the meeting of the General Assembly which shall be sent by regular mail or by electronic means of communication in accordance with the Electronic Transactions Law in force at least fourteen days prior to the scheduled date of the meeting and the invitation may be delivered by hand to the shareholder against signature of receipt

b - The agenda of the general assembly , the report of the company ', s board of directors ,

©قسطاس للتقنيات القانونية

its annual general budget and final accounts , the auditors ', report and the explanatory data shall be attached to the invitation .

- Article 145

The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall announce the date of the meeting of the general assembly of the company in two daily local newspapers at least once not later than fourteen days prior to such date The Board shall announce this once in one of the audio or visual media at most three days prior to the date fixed for the meeting of the General Assembly .

- المادة 145 نشر موعد عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2023-11-11

يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعلن عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الاقل، وذلك قبل مدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً من ذلك الموعد، وان يعلن المجلس عن ذلك لمرة واحدة في احدى وسائل الاعلام الصوتية او المرئية قبل ثلاثة ايام على الاكثر من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة .

- Article 146

a a person may serve in his personal capacity on the boards of at most three public joint stock companies at one time He may also represent a legal person on the boards of directors of three public joint stock companies at most In all cases a person may not be a member of more than five public joint stock company boards of directors in his personal capacity in some of them and in his capacity as a representative of a legal person in others and any membership he obtained in the board of directors of a joint stock company in violation of the provisions of this paragraph shall be deemed legally void

b- Each member elected to the board of directors of any public joint stock company

- المادة 146 العضوية في اكثر من مجلس ادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - يجوز للشخص ان يكون عضواً في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الاكثر في وقت واحد بصفته الشخصية ، كما يجوز له ان يكون ممثلاً لشخص اعتباري في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الاكثر، وفي جميع الاحوال لا يجوز للشخص ان يكون عضواً في اكثر من مجالس ادارة خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الاخر وتعتبر اي عضوية حصل عليها في مجلس ادارة شركة مساهمة خلافاً لاحكام هذه الفقرة باطلة حكماً .

ب - على كل عضو يتم انتخابه في مجلس ادارة اي شركة مساهمة عامة ان يعلم المراقب خطياً عن اسماء الشركات التي يشترك في عضوية مجالس ادارتها .

must inform the Controller in writing of the names of the companies in which he is a member of the boards of directors of which he is a member .

c- No person may nominate himself for membership of the Board of Directors of any Public Joint Stock Company in his personal capacity or as a representative of a legal person if the number of memberships he holds has reached the number stipulated in paragraph (a) of this Article except that he may resign from one of the memberships If he so desires within two weeks from the date of his election to the new membership provided that he may not attend the meeting of the board of directors of the company of which he was elected a member before he has adapted his status to the provisions of this Article

ج - لا يجوز لاي شخص ان يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة اي شركة مساهمة عامة بصفته الشخصية او ممثلاً لشخص اعتباري اذا كان عدد العضويات التي يشغلها قد بلغ العدد المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة الا انه يفسح له المجال بالاستقالة من احدى العضويات اذا رغب في ذلك خلال اسبوعين من تاريخ انتخابه للعضوية الجديدة ،على انه لا يجوز له ان يحضر اجتماع مجلس ادارة الشركة التي انتخب عضواً فيها قبل ان يكون قد وفق وضعه مع احكام هذه المادة .

- Article 147

A candidate for membership of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company must:

1 He shall not be less than twenty one years of age .

2 He shall not be an employee of the Government or any official public institution .

- المادة 147 شروط العضوية في مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة اي شركة مساهمة عامة :-

1 - ان لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة .

2 - ان لا يكون موظفاً في الحكومة او اي مؤسسة رسمية عامة .

- Article 148

- المادة 148 ما يحظر على عضو مجلس الادارة وما يستثنى من الحظر
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة ان يكون عضواً في مجلس ادارة اي شركة مساهمة عامة الا اذا كان ممثلاً للحكومة او لاي مؤسسة رسمية عامة او لشخص اعتباري عام .

ب - لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة او مديرها العام ان يكون عضواً في مجلس ادارة شركة مشابهة في اعمالها للشركة التي هو عضو مجلس ادارتها او مماثلة لها في غاياتها او تنافسها في اعمالها كما لا يجوز له ان يقوم باي عمل منافس لأعمالها .

ج - لا يجوز ان يكون لرئيس مجلس الادارة او أحد اعضائه او المدير العام او اي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة او لحسابها .

د - يستثنى من احكام الفقرة (ج) من هذه المادة اعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المتنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة فاذا كان العرض الأنسب مقدماً من احد المذكورين في الفقرة (ج) من هذه المادة فيجب ان يوافق ثلثا اعضاء مجلس الادارة على عرضه دون ان يكون له حق حضور جلسة المداولة في الموضوع المتعلق به ، وتجدد هذه الموافقة سنوياً من مجلس الادارة اذا كانت تلك العقود والارتباطات ذات طبيعة دورية ومتجددة .

هـ - كل من يخالف احكام هذه المادة من الاشخاص المشار اليهم في الفقرة (ج) من هذه المادة يعزل منصبه او وظيفته في الشركة التي هو فيها .

a Whoever occupies a public office may not be a member of the board of directors of any public joint stock company unless he is a representative of the government or any official public institution or public legal person .

b- Neither a member of the board of directors nor the general manager of the company may be a member of the board of directors of a company similar in its business to the company of which he is a member or similar in objectives or in competition with the business of that company and he may not undertake any business that is in competition with its business

c- The Chairman of the Board of Directors or any of its members the General Manager or any employee working in the company may not have a direct or indirect interest in contracts projects and engagements concluded with or for the company

d- The provisions of paragraph (c) of this Article shall be excluded from the works of contracting undertakings and public tenders in which all bidders are allowed to participate in bids on an equal footing and if the most suitable bid is submitted by one of the persons mentioned in paragraph (c) of this Article two thirds of the members of the Board of Directors must agree The management shall accept his presentation without having the right to attend the deliberation session on the matter related thereto Such approval shall be

renewed annually by the Board of Directors if such contracts and commitments are of a periodic and renewable nature .

e- Any person referred to in paragraph (c) of this Article who violates the provisions of this Article shall be dismissed from his position or position in the company in which he is held.

- Article 149

If any person is elected as a member of the Board of Directors of any Public Joint Stock Company and he was absent at the time of his election he must announce his acceptance or rejection of such membership within ten days from the date of his notification of the election result and his silence shall be considered as acceptance of the membership .

- المادة 149 انتخاب عضو مجلس الادارة للشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

اذا انتخب اي شخص عضواً في مجلس ادارة اي شركة مساهمة عامة وكان غائباً عند انتخابه فعليه ان يعلن عن قبوله بتلك العضوية او رفضها خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولاً منه بالعضوية .

- Article 150

a 1. Should the position of a member of the Board of Directors become vacant for any reason whatsoever a member to be elected by the Board of Directors from among the shareholders qualified for membership shall succeed him and the legal person shall participate in this election and the procedure shall be followed whenever a position in the Board of Directors becomes vacant The appointment of the member under this Law shall remain provisional until he is presented to the General Assembly of the company in its first meeting to approve it or elect a person to

- المادة 150 شغور مركز عضو في مجلس ادارة الشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - 1. اذا شغر مركز عضو في مجلس الادارة لاي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الادارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويشترك الشخص المعنوي في هذا الانتخاب ويتبع هذا الاجراء كلما شغر مركز في مجلس الادارة ، ويبقى تعيين العضو بموجبه مؤقتا حتى يعرض على الهيئة العامة للشركة في اول اجتماع تعقده لتقوم باقراره او انتخاب من يملأ المركز الشاغر بمقتضى احكام هذا القانون وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الادارة .

2. اذا لم يتم اقرار تعيين العضو الموقت او انتخاب غيره من قبل الهيئة العامة في اول اجتماع تعقده ، فتعتبر

العضوية المؤقتة لذلك الشخص منتهية ، وعلى مجلس الادارة تعيين عضوا اخر على ان يعرض تعيينه على الهيئة العامة للشركة في اول اجتماع لاحق تعقده ووفق الاحكام المبينة في هذه الفقرة .

ب - لا يجوز ان يزيد عدد الاعضاء الذين يعينون في مجلس الادارة بمقتضى هذه المادة على نصف عدد اعضاء المجلس فاذا شغر مركز في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس ادارة جديد .

fill the vacant position in accordance with the provisions of this Law in which case the new member shall complete the term of his predecessor in the membership of the Board of Directors

2. If the appointment of the temporary member or the election of a replacement is not approved by the General Assembly at its first meeting The temporary membership of that person shall be deemed terminated The Board of Directors shall appoint another member provided that his appointment shall be presented to the General Assembly of the company at its first subsequent meeting in accordance with the provisions set forth in this paragraph .

b- The number of members appointed to the Board of Directors pursuant to this Article may not exceed half the number of the Board members and if a position in the Board becomes vacant after that the General Assembly shall be convened to elect a new Board of Directors

- المادة 151 النظام الداخلي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

مـع مراعـاة التشريعات الخاصـة وقواعـد الحوكمـة الصادرة بموجبها:-

أ- تلتزم الشركات المساهمة العامة بتطبيق تعليمات قواعد الحوكمة الصادرة عن الوزير بناء على تنسيب المراقب بمـا فـي ذلـك تمثيـل المـرأة فـي مجـالس إدارة الشركات وفقاً للنسبة المحـددة فـي التعليمـات.

- Article 151

Subject to the Special Legislation and the Corporate Governance Rules issued thereunder:

a- Public joint stock companies shall apply the instructions of the Governance Rules issued by the Minister upon the recommendation of the Controller including the representation of

ب- تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة، ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته وعلاقته بالإدارة التنفيذية، ويبين اللجان الواجب تأليفها وبما يتماشى ودليل قواعد الحوكمة المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تحتفظ الشركة بنسخة من الأنظمـة الداخليـة وعلـى الشـركة تزويد المراقب بها عند طلبه.

women in the companies boards of directors in accordance with the percentage specified in the instructions

b) The financial accounting and administrative matters of a Public Joint Stock Company shall be regulated by special internal regulations drawn up by the Board of Directors of the company It shall specify in detail the duties, powers and responsibilities of the Board of Directors and its relationship with the Executive Management It shall indicate the committees to be formed in line with the Governance Rules Manual referred to in paragraph (a) of this Article

c- The Company shall keep a copy of the Bylaws and the Company shall provide the Controller therewith upon request thereof.

- المادة 152 صلاحيات ومسؤوليات رئيس مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 17-10-2017

أ - يعتبر رئيس مجلس الادارة رئيسا للشركة المساهمة العامة ويمثلها لدى الغير وامام جميع الجهات بما في ذلك الجهات القضائية المختصة وله ان يفوض من يمثله امام هذه الجهات ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والانظمة الاخرى المعمول بها في الشركة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الادارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة .

ب - يجوز ان يكون رئيس مجلس الادارة متفرغاً لاعمال الشركة بموافقة ثلثي اعضاء المجلس ويحدد مجلس الادارة في هذه الحالة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق له ممارستها بوضوح كما يحدد اتعابه والعلاوات التي يستحقها ويشترط في ذلك ان لا يكون رئيسا متفرغا

- Article 152

The Chairman of the Board of Directors shall be considered the Chairman of the Public Joint Stock Company and shall represent it before third parties and all entities including the competent judicial authorities Implement the decisions of the Board of Directors in cooperation with the Executive Body of the Company

b- The Chairman of the Board of Directors may be fully dedicated to the business of the company with the approval of two thirds of the members of the Board of Directors and in this case the Board of Directors shall clearly

لمجلس ادارة شركة مساهمة عامة اخرى او مديرا عاما لاي شركة مساهمة عامة اخرى .

ج - يجوز تعيين عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من غير الرئيس مديراً عاماً للشركة او مساعداً او نائباً له بقرار يصدر عن اكثرية ثلثي اصوات اعضاء المجلس في اي حالة من هذه الحالات على ان لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت .

specify the powers and responsibilities that he is entitled to exercise as well as his remuneration and allowances to which he is entitled provided that he is not a full time Chairman of the Board of Directors of another public joint stock company or a manager years to any other public joint stock company

c- A member of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company other than the Chairman may be appointed as the general manager of the company or an assistant or deputy thereof by a decision issued by a two thirds majority of the votes of the members of the Board in any of these cases provided that the concerned party does not participate in the voting

- المادة 153 مهام المدير العام
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يعين مجلس الادارة مديراً عاماً للشركة المساهمة العامة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية، ويفوضه بالادارة العامة لها بالتعاون مع مجلس الادارة وتحت اشرافه ويحدد المجلس راتب المدير العام ويشترط في ذلك ان لا يكون مديرا عاما لاكثر من شركة مساهمة عامة واحدة .

ب - لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة انهاء خدمات المدير العام على ان يعلم المراقب باي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة او انهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار .

ج - اذا كانت الاوراق المالية للشركة مدرجة في السوق المالي فيتم اعلام السوق المالي باي قرار يتخذ بشأن

- Article 153

a) The Board of Directors shall appoint a competent General Manager of the Public Joint Stock Company and shall determine his powers and responsibilities pursuant to instructions issued by the Board for this purpose He shall be delegated by him to manage the general management thereof in cooperation with and under the supervision of the Board of Directors and the Board shall determine the salary of the Director General provided that he is not a Director General of more than one Public Joint Stock Company .

b- The Board of Directors of a Public Joint Stock Company may terminate the services of the Director General provided that the

تعيين المدير العام للشركة او انهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار .

د - لا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة او لاي عضو من اعضائه ان يتولى اي عمل او وظيفة في الشركة مقابل اجر او تعويض او مكافأة باستثناء ما نص عليه في هذا القانون الا في الحالات التي تقتضيها طبيعة عمل الشركة ويوافق عليها مجلس الادارة باغلبية ثلثي اعضاؤه على ان لا يشارك الشخص المعني في التصويت .

Controller is informed of any decision taken regarding the appointment of the General Manager of the company or the termination of his services as soon as the decision is taken

c- If the securities of the company are listed on the financial market the financial market shall be informed of any decision taken regarding the appointment of the general manager of the company or the termination of his services as soon as the decision is taken .

The Chairman of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company or any of its members may not undertake any work or position in the company in return for a remuneration or remuneration except as provided for in this Law except in the cases required by the nature of the work of the company and the Board of Directors approves them by a two thirds majority its members provided that the concerned person does not participate in the voting

- المادة 154 مهام امين سر مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

يعين مجلس الادارة من بين موظفي الشركة امين سر للمجلس ويحدد مكافاته ، يتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جداول اعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس واعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختم كل صفحة بخاتم الشركة .

- Article 154

The Board of Directors shall appoint from among the employees of the Company a Board Secretary and shall fix his remuneration It shall organize its meetings and prepare its agendas and record the minutes of its meetings and resolutions in a special register and on consecutive pages numbered in sequence and signed by the Chairman and members of the Board who attended the

meeting and each page shall be sealed with the seal of the company .

- Article 155

a The Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall meet upon a written invitation from the Chairman or the Vice Chairman in his absence or upon a written request submitted to the Chairman of the Board by at least one quarter of its members stating the reasons for the meeting From the date of receipt of the request the members who submitted the request may convene the requisition session .

b- The Board of Directors of a Public Shareholding Company shall hold its meetings in the presence of the absolute majority of the members of the Board at the head office of the company or at any other place in the Kingdom if it is not possible to convene at its head office however companies having branches outside the Kingdom or if the nature of the work of the company so requires hold at most two meetings of its Board of Directors per year outside the Kingdom Decisions of the Board of Directors shall be passed by the absolute majority of the members who attended the meeting and in case the votes are equal the side with which the chairman of the meeting voted shall prevail

c- Voting on the decisions of the company', s board of directors shall be in person and shall be carried out by the member himself and may not be represented by proxy nor may it

- المادة 155 اجتماعات مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يجتمع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع اعضائه على الاقل يبينون فيه الاسباب الداعية لعقد الاجتماع فاذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس الى الاجتماع خلال سبعة ايام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للإنعقاد .

ب - يعقد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اجتماعاته بحضور الاكثرية المطلقة لاعضاء المجلس في مركز الشركة الرئيسي او في اي مكان آخر داخل المملكة اذا تعذر عقده في مركزها الا انه يحق للشركات التي لها فروع خارج المملكة او كانت طبيعة عمل الشركة تتطلب ذلك ، عقد اجتماعين على الاكثر لمجلس ادارتها في السنة خارج المملكة ، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج - يكون التصويت على قرارات مجلس ادارة الشركة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز ان يتم بالمراسلة او بصورة غير مباشرة اخرى .

د - يجب ان لا يقل عدد اجتماعات مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة ، وان لا ينقضي اكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس ويبلغ المراقب نسخة من الدعوة للإجتماع .

take place by correspondence or in any other indirect manner.

d- The number of meetings of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company must not be less than six during the fiscal year of the company If no more than two months elapse without holding a meeting of the Board the Controller shall be notified of a copy of the meeting invitation .

- Article 156

a The Board of Directors of a Public Joint Stock Company or its general manager shall have full powers to manage the company within the limits prescribed by its articles of incorporation The damage caused to the company regardless of any entry contained in the articles of association or the articles of incorporation of the company

b- Any third party dealing with the company shall be deemed to be in good faith unless proven otherwise provided that such third party is not obligated to verify that there is any restriction on the powers of the board of directors or the manager of the company or their power to bind the company under its articles of association

c. The Board of Directors of the company shall draw up a schedule indicating the powers of signature on behalf of the company in all matters on the form approved by the Minister upon the recommendation of the Controller

- المادة 156 صلاحيات مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

©قسطاس للتقنيات القانونية

أ - يكون لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة او مديرها العام الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي بينها نظامها وتعتبر الاعمال والتصرفات التي يقوم بها ويمارسها المجلس او مدير الشركة باسمها ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها وذلك بغض النظر عن اي قيد يرد في نظام الشركة او عقد تأسيسها .

ب - يعتبر الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على انه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود اي قيد على صلاحيات مجلس الادارة او مدير الشركة او على سلطتهم في الزام الشركة بموجب عقدها في نظامها .

ج. على مجلس ادارة الشركة وضع جدول يبين فيه صلاحيات التوقيع عن الشركة في مختلف الامور على الانموذج الذي يعتمده الوزير بناء على تنسيب المراقب ، وكذلك الصلاحيات والسلطات الاخرى المخولة لكل من الرئيس والمدير العام وخاصة اذا كان الرئيس متفرغا لاعمال الشركة ، كما يبين ذلك الجدول أي امور يراها المجلس ضرورية لتسيير اعمال الشركة وتعاملها مع الغير .

The same shall apply to the powers and other powers vested in the Chairman and the Director General especially if the Chairman is dedicated to the business of the company Such schedule shall also indicate any matters the Board deems necessary for the conduct of the company s business and its dealings with third parties .

- المادة 157 مخالفة رئيس واعضاء مجلس الادارة لانظمة الشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبها اي منهم او جميعهم للقوانين والانظمة المعمول بها ولنظام الشركة وعن اي خطأ في ادارة الشركة ولا تحول موافقة الهيئة العامة على ابراء ذمة مجلس الادارة دون الملاحقة القانونية لرئيس واعضاء المجلس .

- Article 157

a The Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall be liable towards the company and the shareholders and third parties for any violation committed by any or all of them against the laws and regulations in force and the Articles of Association of the company and for any error in the management of the company .

ب - تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أما شخصية تترتب على عضو او اكثر من اعضاء مجلس ادارة الشركة او مشتركة بين رئيس واعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة الاخيرة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة او الخطأ ، على ان لا تشمل هذه المسؤولية اي عضو اثبت اعتراضه خطياً في محضر للاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة او الخطأ وفي جميع الاحوال لا تسمع الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة .

b- The liability stipulated in paragraph (a) of this Article shall either be personal to one or more members of the board of directors of the company or shall be joint between the chairman and the members of the board and in the latter case all shall be jointly and severally liable for the compensation for the damage resulting from the violation or error Such liability shall not include any member who has demonstrated his objection in writing in the minutes of the meeting to the decision that included the violation or error and in all cases the claim of such liability shall not be heard after the lapse of five years from the date of the meeting of the General Assembly in which it approved the annual budget and final accounts of the company

- المادة 158 افشاء المعلومات السرية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يحظر على رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو اي موظف يعمل فيها ان يفشي الى اي مساهم في الشركة او الى غيره اي معلومات او بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة او قيامه باي عمل لها او فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بالشركة .

ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والانظمة المعمول بها نشرها ولا تحول موافقة الهيئة العامة على ابراء رئيس واعضاء مجلس الإدارة من هذه المسؤولية .

- Article 158

The Chairman and members of the Board of Directors and the General Manager of a Public Joint Stock Company or any employee working in it are prohibited from disclosing to any shareholder in the company or to any third party any information or data related to the company which is considered confidential to the company and which he obtained by virtue of his position in the company or performing any work The Company may be dismissed or otherwise liable for any damages incurred by the Company

An exception is made to the information that the laws and regulations in force permit to be

published and the approval of the General Assembly does not preclude the release of the Chairman and members of the Board of Directors from this responsibility .

- Article 159

The Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company are jointly and severally liable towards the shareholders for their negligence or negligence in managing the company The management of the company or the auditors of the court may decide to charge each person liable for such shortfall the debts of the company in whole or in part as the case may be The court shall determine the amounts to be paid and whether or not those who caused the loss are jointly liable.

- المادة 159 مسؤولية رئيس واعضاء مجلس الادارة عن تقصيرهم واهمالهم في ادارة الشركة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون بالتضامن والتكافل تجاه المساهمين عن تقصيرهم او إهمالهم في ادارة الشركة غير انه في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في موجوداتها بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وكان سبب هذا العجز او التقصير او الاهمال من رئيس واعضاء المجلس او المدير العام في ادارة الشركة او مدققي الحسابات للمحكمة ان تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها او بعضها حسب مقتضى الحال ، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب اداؤها وما اذا كان المسببون للخسارة متضامنين في المسؤولية او لا .

- Article 160

a- The Controller and the Company or any shareholder in it shall be entitled to file a lawsuit pursuant to the provisions of Articles 157 158 and 159 of this Law .

b- Minority shareholders shall enjoy rights and guarantees in the company provided that their percentage and rights shall be determined pursuant to instructions issued by the Authority for this purpose.

- المادة 160 الحق في اقامة الدعوى
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ-يحق للمراقب وللشركة ولاي مساهم فيها اقامة الدعوى بمقتضى احكام المواد (157 و 158 و 159) من هذا القانون.

ب- تتمتع أقلية المساهمين بحقوق وضمانات في الشركة على أن تحدد نسبتهم وحقوقهم بموجب تعليمات تصدرها الهيئة لهذه الغاية.

- Article 161

- المادة 161 احتجاج رئيس و اعضاء مجلس الادارة بالابراء

أ - لا يمكن الاحتجاج بالابراء الصادر عن الهيئة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية واعلان تقرير مدققي الحسابات .

ب - لا يشمل هذا الابراء الا الامور التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها .

a The discharge issued by the General Assembly may not be invoked unless it is preceded by the statement of the company ', s annual accounts and the notification of the auditors ', report .

b - Such discharge shall not include matters except those matters which the General Assembly has become aware of .

- المادة 162 مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة في الشركة

أ - تحدد مكافأة رئيس واعضاء مجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة بنسبة (10%) من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الضرائب والإحتياطات وبحد اقصى (5000) خمسة الاف دينار لكل منهم في السنة ، وتوزع المكافأة عليهم بنسبة عدد الجلسات التي حضرها كل منهم ، وتعتبر الجلسات التي لم يحضرها العضو لسبب مشروع يوافق عليه المجلس من الجلسات التي حضرها العضو .

ب - اذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس ولم تحقق بعد ارباحاً يجوز توزيع مكافأة سنوية لرئيس واعضاء مجلس الإدارة بمعدل لا يتجاوز الف دينار لكل عضو الى ان تبدأ الشركة بتحقيق الارباح وعندها تخضع لإحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - اما اذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الارباح او لم تكن قد حققت ارباحاً بعد فيعطى لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة تعويضاً عن جهدهم في ادارة الشركة بمعدل (20) ديناراً عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة او اي اجتماع للجان المنبثقة عنه على ان لا تتجاوز هذه المكافآت مبلغ (600) دينار ستمائة دينار في السنة لكل عضو .

- Article 162

a) The remuneration of the Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company shall be set at (10%) of the net profit distributable to the shareholders after deducting all taxes and reserves and with a maximum of five thousand Dinars five thousand Dinars per year for each of them The remuneration shall be distributed to them in proportion to the number of sessions attended by each of them The sessions which the member fails to attend for a legitimate reason approved by the Board shall be considered among the sessions attended by the member .

b- If the company is in the stage of incorporation and has not yet achieved profits an annual remuneration may be distributed to the chairman and members of the board of directors at a rate not exceeding one thousand dinars for each member until the company starts making profits at which point it is subject to the provisions of paragraph (a) of this Article

c- If the company has incurred losses after realizing the profits or if it has not yet realized profits the Chairman and the members of the Board of Directors shall be given a compensation for their efforts in managing the company at the rate of (20) JDs for each session of the Board of Directors or any meeting of its committees provided that These remunerations shall not exceed an amount of (600) six hundred Dinars per year for each member.

d- Transportation and travel allowances for the Chairman and members of the Board of Directors shall be determined in accordance with a special regulation issued by the company for this purpose.

د - تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس واعضاء مجلس الادارة بموجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية .

- Article 163

A member of the Board of Directors of a Public Shareholding Company who is not a representative of the public legal person may submit his resignation to the Board provided that such resignation is in writing and shall take effect from the date of its submission to the Board and may not be revoked

- المادة 163 استقالة عضو مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

لعضو مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة من غير ممثل الشخص الاعتباري العام ان يقدم استقالته من المجلس على ان تكون هذه الاستقالة خطية وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تقديمها الى المجلس ولا يجوز الرجوع عنها .

- Article 164

a The Chairman of the Board of Directors of a Public Shareholding Company and any of its members shall forfeit his membership of the Board if he fails to attend four consecutive meetings of the Board without an excuse

- المادة 164 فقدان عضوية رئيس واعضاء مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يفقد رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة واي من اعضائه عضويته من المجلس اذا تغيب عن حضور اربع اجتماعات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس او اذا تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لمدة ستة اشهر

متتالية ولو كان هذا التغيب بعذر مقبول ، ويبلغ المراقب القرار الذي يصدره المجلس بمقتضى احكام هذه الفقرة .

ب - لا يفقد الشخص الاعتباري الخاص عضويته من مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بسبب تغيب ممثله في اي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ولكن يجب عليه ان يعين شخصاً آخر بدلاً عنه بعد تبليغه قرار المجلس خلال شهر من تبليغه عن تغيب ممثله ويعتبر فاقدا للعضوية اذا لم يعمد لتسمية ممثل جديد خلال تلك المدة .

acceptable to the Board or if he fails to attend the meetings of the Board for six consecutive months even if such absence has an acceptable excuse The Controller shall be notified of the decision issued by the Board pursuant to the provisions of this paragraph .

b- A private legal person shall not lose its membership of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company due to the absence of its representative in either of the two cases stipulated in paragraph (a) of this Article but it must appoint another person to replace it after being notified of the Board’s decision within one month from the date of its notification of the absence his representative and he shall be considered forfeiting the membership if he does not nominate a new representative during that period

- المادة 165 حق الهيئة العامة في اقالة رئيس واعضاء مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يحق للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماع غير عادي تعقده اقالة رئيس مجلس الادارة او اي عضو من اعضائه باستثناء الاعضاء الممثلين لاسهم الحكومة او اي شخص اعتباري عام وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن (30%) ثلاثين بالمائة من اسهم الشركة ، ويقدم طلب الاقالة الى مجلس الادارة وتبلغ نسخه منه الى المراقب ، وعلى مجلس الاداره دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة ايام من تاريخ تقديم الطلب اليه لتنظر الهيئة العامة فيه واصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه ، واذا لم يقم مجلس الادارة بدعوة الهيئة العامة الى الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة .

- Article 165

a- The General Assembly of a Public Shareholding Company may in an extraordinary meeting convened to dismiss the Chairman or any member of the Board of Directors with the exception of the members representing government shares or any public legal person upon a request signed by the shareholders owning at least 30% thirty percent of the shares of the company The request for dismissal shall be submitted to the Board of Directors and a copy thereof shall be sent to the Controller The Board of Directors shall invite the General Assembly to hold an

ب - تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب اقالة اي عضو ولها سماع اقواله شفاهاً او كتابة ، ويجري بعد ذلك التصويت على الطلب بالاقتراع السري فاذا قررت الهيئة العامة اقالته فعليها انتخاب بديل له وفقا لقواعد انتخاب اعضاء مجلس الادارة المقررة .

ج - اذا لم تتم الاقالة وفقا لاحكام هذه المادة فلا يجوز طلب مناقشة الاقالة للسبب ذاته قبل مرور ستة اشهر من تاريخ اجتماع الهيئة العامة التي تمت فيه مناقشة طلب الاقالة .

extraordinary meeting within ten days from the date of submitting the request to it in order for the General Assembly to consider it and issue the decision it deems appropriate in this regard Should the Board of Directors fail to invite the General Assembly to a meeting the Controller shall convene the meeting at the expense of the company .

b) The General Assembly shall discuss the request for dismissal of any member and may hear his statements orally or in writing The application shall then be voted on by secret ballot and if the General Assembly decides to dismiss it it shall elect a replacement in accordance with the prescribed rules for electing the members of the Board of Directors

c - If the dismissal is not completed in accordance with the provisions of this Article the discussion of the dismissal may not be requested for the same reason before the lapse of six months from the date of the meeting of the General Assembly in which the dismissal request was discussed .

- المادة 166 منع رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير العام
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يحظر على رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة واي موظف فيها ان يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة او غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه او عمله في الشركة كما لا يجوز ان ينقل هذه المعلومات لاي شخص اخر بقصد احداث تأثير في اسعار اسهم هذه الشركة أو اي شركة

- Article 166

The Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company the General Manager of the company and any employee thereof are prohibited from dealing directly or indirectly in the shares of the company on the basis of information that he has access to by virtue of his position or work

تابعة او قابضة حليفة للشركة التي هو عضو او موظف فيها او اذا كان من شأن النقل احداث ذلك التأثير ، ويقع باطلاً كل تعامل او معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي احدثه بالشركة او بمساهميها او بالغير اذا اثير بشأنها قضية .

in the company and may not transfer such information to any other person with the intent of affecting the prices of the shares of this company or of any subsidiary or allied holding of the company of which he is a member or employee or if the transfer is such as to affect Any transaction or transaction to which the provisions of this Article apply shall be deemed null and the person who does so shall be held liable for the damage he has caused to the company or to its shareholders or to third parties if a case is raised in this regard .

- المادة 167 حق الوزير في تشكيل لجنة لادارة الشركة عند استقالة رئيس واعضاء مجلس الادارة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - اذا قدم رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة استقالاتهم او فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة عدد من اعضائه او اذا لم تتمكن الهيئة العامة من انتخاب مجلس ادارة للشركة فعلى الوزير بناء على تنسب المراقب تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً ويعين لها رئيساً ونائباً له من بين اعضائها لتتولى ادارة الشركة ، ودعوة الهيئة العامة لها للإجتماع خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ تشكيلها لانتخاب مجلس ادارة جديد للشركة ، ويمنح رئيس اللجنة واعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير .

ب - تطبق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على البنوك وشركات الخدمات المالية وشركات التامين ، بعد الاستئناس براي محافظ البنك المركزي ، وهيئة الاوراق المالية وهيئة تنظيم قطاع التامين حسب مقتضى الحال .

- Article 167

a) Should the Chairman and members of the Board of Directors of a Public Joint Stock Company submit their resignations or the Board loses its quorum due to the resignation of a number of its members or if the General Assembly is unable to elect a Board of Directors for the company the Minister shall upon the attribution of the Controller form a temporary committee of experts and specialists with the number he deems appropriate A Chairman and Vice Chairman shall be appointed for it from among its members to take over the management of the company invite the General Assembly thereof to meet within a period not exceeding six months from the date of its formation to elect a new Board of Directors for the company The Chairman and members of the Committee

shall be granted a remuneration at the expense of the company as determined by the Minister .

b The provisions of paragraph (a) of this Article shall apply to banks and financial services companies and insurance companies Having consulted the opinion of the Governor of the Central Bank the Securities Commission and the Insurance Regulatory Commission as the case may be

- Article 168

a) Should the company be subjected to bad financial or administrative conditions or serious losses affecting the rights of shareholders or its creditors or if its Board of Directors or any member of the Board or its General Manager abuses his powers and position in any manner whatsoever in order to achieve any benefit for him or others in an illegal manner and This provision shall apply in case any of them refrains from an act required by law or performs any act that involves manipulation or is considered embezzlement fraud fraud or abuse of trust in a manner that prejudices the rights of the company or its shareholders or third parties the Chairman of the Board of Directors or one of its members or its general manager Or its auditor shall notify the Controller of the same under penalty of tort liability in the event of failure to do so

- المادة 168 وجوب تبليغ المراقب عند تعرض الشركة لخسارة جسيمة وحق الوزير في حل المجلس
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - اذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة او تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين او في حقوق دائنيها او قيام مجلس ادارتها او أي من اعضاء المجلس او مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه باي صورة كانت لتحقق له او لغيره أي منفعة بطريقة غير مشروعة ويسري هذا الحكم في حال امتناع اي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به او قيامه باي عمل ينطوي على تلاعب او يعتبر اختلاسا او احتيالا او تزويرا او اساءة ائتمان وبشكل يؤدي الى المساس بحقوق الشركة او مساهميها او الغير فعلى رئيس مجلس ادارتها او احد اعضائها او مديرها العام او مدقق حساباتها تبليغ المراقب بذلك وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ عن ذلك .

ب - يقوم الوزير في اي من هذه الحالات بناء على تنسيب المراقب بعد التحقق من صحة ما ورد في التبليغ بحل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص لادارة الشركة بالعدد الذي يراه مناسباً لمدة ستة شهور قابلة للتمديد لمرتين على الاكثر ويعين رئيساً لها ونائباً للرئيس من بين اعضائها وعليها في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس ادارة

جديد للشركة ويمنح رئيس اللجنة وأعضائها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير .

ج - تسري احكام هذه المادة على الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاصة في أي حالة يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

b - In any of these cases the Minister upon the recommendation of the Controller after verifying the validity of the notification shall dissolve the company s board of directors and form a committee of experts and specialists to manage the company with the number he deems appropriate for a period of six months subject to extension for two times at most and he shall appoint a chairman and a vice chairman It shall in this case invite the General Assembly during that period to elect a new Board of Directors for the company and the Chairman and members of the Committee shall be granted a remuneration at the expense of the company as determined by the Minister

c- The provisions of this Article shall apply to Limited Liability Companies and Private Joint Stock Companies in any case approved by the Council of Ministers upon the recommendation of the Minister .

- المادة 169 اجتماع الهيئة العامة العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً عادياً داخل المملكة مرة واحدة كل سنة على الأقل بدعوة من مجلس ادارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة .

- Article 169

The General Assembly of a Public Joint Stock Company shall hold an ordinary meeting inside the Kingdom at least once a year upon the invitation of the Board of Directors of the company on the date determined by the Board in agreement with the Controller provided that such meeting shall be held within the four months following the end of the financial year of the company

- المادة 170 نصاب اجتماع الهيئة العامة العادي

- Article 170

تاريخ السريان 14-06-1997

يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونياً اذا حضره مساهمون يمثلون اكثر من نصف اسهم الشركة المكتتب بها، واذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الادارة الدعوة الى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

The ordinary meeting of the General Assembly of a Public Joint Stock Company shall be considered legal if attended by shareholders representing more than half of the shares of the company subscribed to If such a quorum is not achieved one hour after the time fixed for the meeting The Chairman of the Board of Directors shall invite the General Assembly to hold a second meeting to be held within ten days from the date of the first meeting by an announcement to be published in two daily local newspapers at least three days before the date of the meeting and the second meeting shall be considered legal regardless of the number of shares represented therein

- المادة 171 صلاحيات الهيئة العامة وجدول اعمالها
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي :-

1 - تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة .

2 - تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها.

3 - تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الاخرى واحوالها واوضاعها المالية .

4 - الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها .

- Article 171

a The powers of the General Assembly of a Public Shareholding Company at its ordinary meeting shall include discussing and taking the appropriate decisions in all matters related to the Company in particular the following

1 read out the minutes of the previous ordinary meeting of the General Assembly

2 The report of the Board of Directors on the activities of the company during the year and the future plan thereof

3- The company', s auditors report on its balance sheet and other final accounts and its financial conditions and circumstances

5 - انتخاب اعضاء مجلس الادارة .

6 - انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة وتحديد اتعابهم او تفويض مجلس الادارة بتحديدها .

7. اقتراحات الاستدانة والرهن واعادة الكفالات وكافة التزامات الشركات التابعة او الحليفة للشركة اذا اقتضى ذلك نظام الشركة .

8 - أي موضوع اخر أدرجه مجلس الادارة في جدول اعمال الشركة .

9 - أي أمور اخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن ادراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (10%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

ب - يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة الى الاجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها بنسخة من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور .

4- The annual budget and the profit and loss account and a determination of the profits to be distributed by the Board of Directors including the reserves and provisions stipulated in the Law and the Articles of Association of the company that must be deducted

5- To elect the members of the Board of Directors

6 - elect the auditors of the company for the next fiscal year and determine their remuneration or authorize the Board of Directors to determine the same .

7. Proposals to borrow mortgages, return guarantees and all obligations of the subsidiaries or affiliated companies of the company if the articles of the company so require

8 - Any other matter that the Board of Directors includes on the company s agenda .

9- Any other matters proposed by the General Assembly to be included in the agenda and within the scope of the work of the ordinary meeting of the General Assembly provided that the inclusion of such a proposal in the agenda is approved by a number of shareholders representing at least (10%) of the shares represented at the meeting

b - The invitation of the General Assembly to convene must include the agenda of the matters to be submitted to it for discussion with a copy of any documents or data related to such matters .

- Article 172

a The General Assembly of a Public Joint Stock Company shall hold an extraordinary meeting inside the Kingdom upon the invitation of the Board of Directors or upon a written request submitted to the Board by shareholders owning at least one quarter of the shares of the subscribed company or upon the written request of the auditors of the company or the Controller if so requested by the Shareholders They own at least 15% of the subscribed shares of the company.

b- The Board of Directors shall invite the General Assembly to an extraordinary meeting that the shareholders or the auditor or the auditor requested to convene pursuant to the provisions of paragraph (a) of this Article within a period not exceeding fifteen days from the date of the Board of Directors notification of the request to hold such a meeting in case it fails to do so or refuses Responding to the request The Controller shall invite the General Assembly to meet at the expense of the Company .

- المادة 172 اجتماع الهيئة العامة غير العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً غير عادي داخل المملكة بدعوة من مجلس الادارة أو بناء على طلب خطي يقدم الى المجلس من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع اسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطي من مدققي حسابات الشركة أو المراقب اذا طلب ذلك مساهمون يملكون اصالة ما لا يقل عن (15%) من اسهم الشركة المكتتب بها .

ب - على مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدقق الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ المجلس الطلب لعقد هذا الاجتماع فاذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة .

- Article 173

a) Subject to the provisions of paragraph (b) of this Article the Extraordinary General Assembly of a Public Shareholding Company shall be legal in the presence of shareholders representing more than half of the company subscribed shares If such a quorum is not

- المادة 173 نصاب اجتماع الهيئة العامة غير العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2002-07-16

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة المساهمة العامه قانونياً بحضور مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، واذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، فيؤجل الاجتماع الى

موعد اخر يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول ويعلن ذلك من قبل رئيس مجلس الادارة في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً بحضور مساهمين يمثلون (40%) من أسهم الشركة المكتتب بها على الأقل، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه .

ب - يجب أن لا يقل النصاب القانوني للاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في حالتي تصفيتها أو إندماجها بغيرها من الشركات عن ثلثي اسهم الشركة المكتتب بها بما في ذلك الاجتماع المؤجل للمرة الاولى واذا لم يكتمل النصاب القانوني فيه فيتم الغاء اجتماع الهيئة العامة مهما كانت اسباب الدعوة اليه .

achieved one hour after the time fixed for the meeting The meeting shall be adjourned to another date to be held within ten days from the date of the first meeting and this shall be announced by the Chairman of the Board of Directors in at least two local daily newspapers and at least three days before the date of the meeting The second meeting shall be deemed legal if attended by shareholders representing at least 40% of the subscribed shares of the company If this quorum is not met at the second meeting the meeting shall be canceled regardless of the reasons for calling it

b - The legal quorum for the extraordinary meeting of the general assembly of the company in case of liquidation or merger with other companies shall not be less than two thirds of the subscribed shares including the adjourned meeting for the first time and if the legal quorum is not complete the meeting of the general assembly shall be canceled regardless of the reasons for the invitation to him .

- Article 174

The invitation to an extraordinary meeting of the General Assembly shall include the topics to be presented and discussed at the meeting Should the agenda include the amendment of the company rsquo memorandum and articles of association the proposed amendments shall be attached with the meeting invitation .

- المادة 174 جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي المواضيع التي سيتم عرضها ومناقشتها بالاجتماع، واذا تضمن جدول الأعمال تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي فيجب ارفاق التعديلات المقترحة مع الدعوة الى الاجتماع .

- Article 175

a The General Assembly of a Public Shareholding Company shall at its extraordinary meeting be competent to consider the following matters and take the appropriate decisions thereon:

1- Amend the company s Memorandum of Association and Articles of Association

2- Merger or amalgamation of the company

3- Liquidation and dissolution of the company

4- Dismissal of the Board of Directors or its chairman or any of its members

5- Selling the company or owning another company in full or selling the assets of the company or any part thereof in a way that affects the achievement of its objectives

6- Increasing or decreasing the authorized capital of the company.

7- Issuing bonds that are convertible into shares.

- المادة 175 صلاحيات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 17-10-2017

أ - تختص الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :-

1 - تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي .

2 - دمج الشركة او اندماجها.

3 - تصفية الشركة وفسخها .

4 - اقالة مجلس الادارة او رئيسه او احد اعضائه ..

5 - بيع الشركة أو تملك شركة اخرى كلياً أو بيع موجودات الشركة أو أي جزء منها وبما يؤثر على تحقيق غاياتها.

6 - زيادة رأس مال الشركة المصرح به او تخفيض رأس المال .

7 - اصدار اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم .

8 - تمليك العاملين في الشركة لاسهم في راسمالها .

9 - شراء الشركة لاسهمها وبيع تلك الاسهم وفقا لاحكام هذا القانون والتشريعات النافذة ذات العلاقة .

8- The ownership of shares by the company', s employees in the capital thereof.

9- The company', s purchase and sale of its own shares in accordance with the provisions of this Law and the relevant legislation in force

b Decisions shall be issued at the extraordinary meeting of the General Assembly by a majority of (75%) of the total shares represented at the meeting.

c- Decisions of the General Assembly in its extraordinary meeting shall be subject to the approval registration and publication procedures prescribed under this Law except for the provisions of paragraphs 4 and 7 of paragraph a of this Article

ب - تصدر القرارات في الاجتماع غير العادي للهيئة العامة بأكثرية (75%) من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع .

ج - تخضع قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون باستثناء ما ورد في البندين (4) و (7) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

- Article 176

The General Assembly of the Public Shareholding Company may at its extraordinary meeting examine the matters falling within its competence at the ordinary meeting and shall issue its decisions in this case by an absolute majority of the shares represented at the meeting .

- المادة 176 تمتع الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي بصلاحيتها في الاجتماع العادي
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

يجوز أن تبحث الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي الأمور الداخلة ضمن صلاحيتها في الاجتماع العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

- Article 177

a) The meeting of the General Assembly of a Public Joint Stock Company shall be chaired by the Chairman of the Board of Directors or his deputy in case of his absence or whoever is

- المادة 177 رئاسة اجتماع الهيئة العامة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - يرأ س اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه في حالة غيابه او من ينتدبه المجلس في حالة غيابهما .

delegated by the Board in case of their absence

b - The Board of Directors must attend the meeting of the General Assembly in a number not less than the number required for the validity of the meeting of the Board of Directors and may not fail to attend without an acceptable excuse .

ب - على مجلس الادارة حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الادارة ولا يجوز التخلف عن الحضور بغير عذر مقبول .

- Article 178

Every shareholder in a Public Joint Stock Company who is registered in the company rsquo s records one day prior to the date fixed for any meeting to be held by the General Assembly shall participate in the discussion of the matters submitted to it and vote on its resolutions in respect thereof with the number of votes equal to the number of shares owned by proxy in the meeting .

- المادة 178 حق المناقشة والتصويت على القرارات
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 2017-10-17

لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة كان مسجلاً في سجلات الشركة قبل يوم من الموعد المحدد لاي اجتماع ستعقده الهيئة العامة الاشتراك في مناقشة الامور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها بشأنها بعدد الاصوات يساوي عدد الاسهم التي يملكها اصالة ووكالة في الاجتماع .

- Article 179

a A Shareholder in a Public Joint Stock Company may appoint another shareholder on his behalf to attend any meeting held by the General Assembly of the company on his behalf pursuant to a written proxy on the voucher prepared for this purpose by the Board of Directors of the company and with the consent of the Controller provided that the voucher is deposited at the premises of the company at least three days before the date The date of the meeting of the General

- المادة 179 التوكيل في حضور الاجتماع
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - للمساهم في الشركة المساهمة العامة ان يوكل عنه مساهماً اخر لحضور اي اجتماع تعقده الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية على القسيمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس ادارة الشركة وبموافقة المراقب على ان تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة ايام على الاقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة ويتولى المراقب او من ينتدبه تدقيقها ، كما يجوز للمساهم توكيل اي شخص بموجب وكالة عدلية لحضور الاجتماع نيابة عنه .

ب - تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لاي اجتماع اخر يؤجل اليه اجتماع الهيئة العامة .

ج - يكون حضور ولي او وصي او وكيل المساهم في الشركة او ممثل الشخص الاعتباري المساهم فيها بمثابة حضور قانوني للمساهم الاصيل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك الولي او الوصي او ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة .

Assembly shall be audited by the Controller or his designee The shareholder may also appoint a power of attorney to any person to attend the meeting on his behalf

b - The proxy shall be valid for the proxy to attend any other meeting to which the meeting of the General Assembly will be adjourned .

c- The presence of the guardian custodian or agent of the shareholder in the company or the representative of the legal person who is a shareholder therein shall be considered as a legal presence of the original shareholder at the meeting of the general assembly even if such guardian or custodian or the representative of the legal person is not a shareholder in the company .

- المادة 180 الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد الاجتماع

الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

تاريخ السريان 2002-07-16

أ - يتولى المراقب او من ينتدبه خطيا من موظفي الدائرة الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب - تحدد بنظام خاص الاتعاب التي يتوجب على الشركات دفعها وتودع هذه الاتعاب في صندوق خاص بالدائرة كما يحدد النظام كيفية الصرف من هذا الصندوق بما فيها مقدار المكافأة التي تدفع للمراقب وموظفي الدائرة الذين يشتركون في اجتماعات الهيئات العامة.

- Article 180

a) The Controller or his designee from among the employees of the Department in writing shall supervise the implementation of the procedures for holding the General Assembly of a Public Joint Stock Company meeting in accordance with the instructions issued by the Minister for this purpose

b) The fees that must be paid by companies shall be determined by a special system and shall be deposited in a special fund of the Department and the regulation shall also determine the manner of disbursement from this fund including the amount of

remuneration paid to the Controller and the employees of the Department who participate in the meetings of public bodies

- Article 181

a The Chairman of the meeting of the General Assembly of a Public Joint Stock Company shall appoint a clerk from among the shareholders or employees of the company to record the minutes of the meeting of the General Assembly and the decisions taken therein and shall also appoint at least two observers to collect and count the votes and the controller or his representative shall announce the results thereof vote

b) The minutes of the meeting of the General Assembly shall include the quorum for the meeting the matters discussed therein and the decisions taken in respect thereof and the number of votes in favor of each decision the objections thereof and the votes that did not appear and the deliberations of the general assembly which the shareholders require to be recorded in the minutes Such minutes shall be signed by the chairman of the meeting the observer and the clerk and such minutes shall be authenticated in a special register to be prepared by the company for this purpose and the board of directors shall send a signed copy thereof to the controller within ten days from the date of holding the meeting of the general assembly under pain of imposition of a fine for

- المادة 181 محضر الاجتماع
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة كاتباً من بين المساهمين او من موظفي الشركة لتدوين محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة والقرارات التي اتخذت فيه كما يعين عدداً من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الاصوات وفرزها ويتولى المراقب او من يمثله اعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت .

ب - يدرج في محضر اجتماع الهيئة العامة النصاب القانوني للاجتماع والأمور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الاصوات المؤيدة لكل قرار، والمعارضة له والاصوات التي لم تظهر ومداولات الهيئة العامة التي يطلب المساهمون اثباتها في المحضر ، ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب والكاتب،ويجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يعد في الشركة لهذه الغاية ويرسل مجلس الادارة نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة ايام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامةتحت طائلة فرض غرامة عن كل يوم تأخير تحدد بموجب نظام الشركات .

ج - للمراقب اعطاء صورة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة لاي مساهم مقابل الرسوم المقررة بموجب احكام هذا القانون .

each day of delay determined in accordance with the Companies Law

c - The Controller may issue a certified copy of the minutes of the General Assembly meeting to any shareholder in return for the fees prescribed under the provisions of this Law .

- المادة 182
دعوة المراقب ومدققي الحسابات لحضور الاجتماع
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

على مجلس الادارة توجيه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لكل من المراقب وهيئة الاوراق المالية ومدققي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد انعقاد اجتماعها وعلى المدقق الحضور او ارسال مندوب عنه تحت طائلة المسؤولية، ويرفق بالدعوة جدول اعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص على ارسالها للمساهم مع الدعوة ويعتبر اي اجتماع تعقده الهيئة العامة باطلاً اذا لم يحضره المراقب او من ينتدبه خطيا من موظفي الدائرة .

- Article 182

The Board of Directors shall invite to the meeting of the General Assembly of the Controller the Securities Commission and the auditors of the company at least fifteen days prior to the date of the meeting The invitation shall be attached to the meeting agenda and all the statements and attachments that it is stipulated to be sent to the shareholder along with the invitation and any meeting of the General Assembly held by the General Assembly shall be deemed null and void if not attended by the Controller or his designee from among the employees of the Department in writing

- المادة 183 الزامية القرارات الصادرة عن الهيئة العامة والطعن فيها
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة للمساهمة العامة في اي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة لمجلس الادارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضرون، شريطة ان تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

- Article 183

a) Decisions issued by the General Assembly of a Public Joint Stock Company at any meeting held by it with a quorum shall be binding on the Board of Directors and all shareholders who attended and those who did not Provided that such decisions have been taken in accordance with the provisions of this

ب - تختص المحكمة بالنظر والفصل في أي دعاوى قد تقدم للطعن في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة او الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه على ان لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة الا اذا قررت المحكمة خلاف ذلك ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة اشهر على عقد الاجتماع .

Law and the regulations issued in pursuance hereof

b- The court shall have jurisdiction to hear and decide on any lawsuits submitted to challenge the legality of any meeting held by the General Assembly or the decisions taken therein provided that the appeal does not suspend the implementation of any decision of the General Assembly unless the court decides otherwise and the lawsuit shall not be heard after the lapse of time Three months after holding the meeting

- المادة 184 اتباع الاصول المحاسبية
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 16-07-2002

أ . يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة .

ب. يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية واصولها المتعارف عليها بما يحقق اهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها .

ج. 1. تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة .

2. لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة او دلالة على اعتماد اصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق او ما يرتبط بها .

- Article 184

a. The Public Shareholding Company shall organize its accounts and keep records and books in accordance with the approved international accounting and auditing standards

b. The Minister in coordination with the competent professional entities shall issue the necessary instructions to ensure the application of the international accounting standards and their recognized principles in a manner that achieves the objectives of this Law and guarantees the rights of the company and its shareholders .

c. 1. The generally accepted international accounting and auditing standards and rules approved by the competent professional bodies shall be applied.

2. For the purposes of this Law the meaning of the term (generally recognized international accounting and auditing standards and rules) shall refer to any expression expressly or implicitly referring to the adoption of accounting and auditing rules and standards or what is related thereto .

- Article 185

a The fiscal year of a Public Joint Stock Company shall begin on the first day of January of the year and end on the thirty first of December of the same year unless the articles of association of the company provide otherwise

b- If the company commences operations during the first half of the year its financial year shall end on the 31st of December of the same year but if it commences operations during the second half of the year its first financial year shall end on the 31st of December of the following year

- المادة 185 السنة المالية للشركة المساهمة العامة
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - تبدا السنة المالية للشركة المساهمة العامة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها مالم ينص نظام الشركة على غير ذلك .

ب - اذا بدأت الشركة عملها خلال النصف الاول من السنة فتنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها اما اذا بدأت العمل خلال النصف الثاني من السنة فتنتهي سنتها المالية الاولى في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة التالية .

- Article 186

a Public Shareholding Company may not distribute any returns to its shareholders except from its profits after settling the retained losses from previous years and it must deduct 10% of its annual net profits to calculate the compulsory reserve and no dividends may be distributed to the shareholders except after making this The

- المادة 186 توزيع الارباح و الاحتياطي الاجباري
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع اي عوائد على المساهمين فيها الا من ارباحها بعد تسوية الخسائر المدورة من سنوات سابقة وعليها ان تقتطع ما نسبته (10%) من ارباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع اي ارباح على المساهمين الا بعد اجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقفه قبل ان يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة

deduction may not be stopped before the accumulated compulsory reserve reaches one quarter of the authorized capital of the company however it is permissible with the approval of the general assembly of the company to continue deducting this annual percentage until such reserve reaches the amount of the authorized capital of the company

b) The compulsory reserve of a Public Shareholding Company may not be distributed to its shareholders but may be used to secure the minimum profit prescribed in the concessions agreements in any year in which the profits of such companies are not sufficient to meet that limit The board of directors of the company shall return to this reserve what has been taken from it whenever the profits of the company in the following years permit so Partially and as appropriate to cover its payments for the purposes of settling the excess profits accrued to the Government in excess of the profit rate determined under the concession agreement concluded with it provided that such reserve is rebuilt in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article

c- The General Assembly after exhausting the other reserves may decide in an extraordinary meeting to extinguish its losses from the amounts accumulated in the statutory reserve provided that it is rebuilt in accordance with the provisions of paragraph (a) of this Article.

المصرح به الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية الى ان يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المصرح به .

ب - لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها ولكن يجوز استعماله لتأمين الحد الادنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في اي سنة لا تسمح فيها ارباح هذه الشركات بتأمين ذلك الحد، وعلى مجلس ادارة الشركة ان يعيد الى هذا الاحتياطي ما اخذ منه عندما تسمح بذلك ارباح الشركة في السنين التالية كما يجوز للمجلس اذا استدعت الضرورة استعمال رصيد الاحتياطي الاجباري المتكون لدى الشركة ، بصورة جزئية وحسب مقتضى الحال ، لتغطية مدفوعاتها لمقاصد تسوية الارباح الزائدة المتحققة للحكومة زيادة عن نسبة الربح المحدد بموجب اتفاقية الامتياز المعقودة معها على ان يعاد بناء هذا الاحتياطي وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- للهيئة العامة وبعد استنفاد الاحتياطيات الأخرى ان تقرر في اجتماع غير عادي إطفاء خسائرها من المبالغ المتجمعة في حساب الاحتياطي الإجباري على ان يعاد بناؤه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

د - علـى الـرغم ممـا ورد في النظام الأساسي للشركة، للهيئـة العامـة تفويض مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح كل ثلاثة أشهر على أن يكون التفويض محدداً بسنوات معينة شريطة وجود تقرير من المحاسب القانوني للشـركة يؤكـد تـوافر الشـروط والقيـود الـواردة في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

d Notwithstanding the provisions of the Articles of Association of the company The General Assembly may authorize the Board of Directors to distribute profits every three months provided that the delegation is limited to specific years provided that there is a report from the certified accountant of the company confirming that the conditions and restrictions set forth in paragraphs (a) and (b) of this Article are satisfied.

- المادة 187 الاحتياطي الاختياري واستعمالاته والاحتياطي الخاص
الباب السادس - الشركات المساهمة العامة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة ، بناء على اقتراح مجلس ادارتها ، ان تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (20%) من ارباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري .

ب - يستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الاغراض التي يقررها مجلس ادارتها ويحق للهيئة العامة توزيعه ، كله او اي جزء منه، كأرباح على المساهمين اذا لم يستعمل في تلك الاغراض .

ج - كما ان للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بناء على اقتراح مجلس ادارتها ان تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (20%) من ارباحها الصافية عن تلك السنة احتياطاً خاص لاستعماله لاغراض الطوارئ او التوسع او لتقوية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها .

- Article 187

a to the General Assembly of a Public Joint Stock Company upon the proposal of its Board of Directors Decide to deduct annually not more than (20%) of its net profits for that year to calculate the Voluntary Reserve

b) The Voluntary Reserve of a Public Joint Stock Company shall be used for the purposes decided by its Board of Directors and the General Assembly may distribute it the whole or any part thereof as profits to the shareholders if it is not used for these purposes

c- The General Assembly of a Public Joint Stock Company may also upon the proposal of its Board of Directors decide to deduct annually not more than (20%) of its net profits for that year as a special reserve to be used for emergency purposes expansion or to strengthen the financial position of the

company and face the risks that it may be exposed to .

- Article 188

Canceled

- Article 189

In order to achieve the objectives of Articles 186 187 and 188 of this Law the net profits of a Public Joint Stock Company shall mean the difference between the total realized revenues in any fiscal year on the one hand and the total expenditures and depreciation in that year on the other hand before deducting the provision for income and social services taxes

- Article 190

The Company may establish a Provident Fund for its employees enjoying an independent legal personality in accordance with a special regulation issued by the Board of Directors of the Company and approved by the competent official authorities in accordance with the provisions of the legislation in force Such Articles of Association shall guarantee the financial and administrative independence of this Fund from the management of the company .

- Article 191

- المادة 188

تاريخ السريان 1997-06-14

ملغاه

- المادة 189 احتساب الربح الصافي

الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

تاريخ السريان 1997-06-14

تحقيقاً للغايات المتوخاة من المواد (186 و 187 و 188) من هذا القانون يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الايرادات المتحققة في اي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب اخر قبل تنزيل المخصص لضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

- المادة 190 صندوق ادخار المستخدمين

الباب السادس - الشركات المساهمة العامة

تاريخ السريان 2002-07-16

للشركة ان تنشئ صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس ادارة الشركة ويتم اعتماده من الجهات الرسمية المختصة بموجب احكام التشريعات السارية المفعول ، وعلى ان يتضمن هذا النظام ما يكفل استقلال هذا الصندوق من الناحية الادارية والمالية عن ادارة الشركة .

- المادة 191 الارباح وتوزيعها والنماذج اللازمة لاعداد وعرض البيانات الحسابية

©قسطاس للتقنيات القانونية

أ - ينشأ حق المساهم في الارباح السنوية للشركة المساهمة العامة بصدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها .

ب - يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الارباح وعلى مجلس ادارة الشركة ان يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقل وبوسائل الاعلام الاخرى خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ قرار الهيئة ، وتقوم الشركة بتبليغ المراقب والسوق المالي بهذا القرار .

ج - تلتزم الشركة بدفع الارباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ اجتماع الهيئة العامة وفي حال الاخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير ، على ان لا تتجاوز مدة تأخير دفع الارباح ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .

د - للوزير بالتعاون مع الجهات المختصة اصدار النماذج اللازمة لاعداد وعرض البيانات الحسابية واصدار السياسات المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التامين التي يتم اعداد بياناتها المالية بالتنسيق مع البنك المركزي وهيئة الاوراق المالية وهيئة تنظيم قطاع التامين حسب مقتضى الحال .

a The right of the shareholder to the annual profits of a Public Joint Stock Company shall be established upon the issuance of the General Assembly rsquo s resolution to distribute such profits .

b) The shareholder shall be entitled to receive the profit from the company on the date of the meeting of the General Assembly in which the dividend is decided upon and the board of directors of the company must announce this in at least two local daily newspapers and in other media within one week at most from the date of the decision of the Authority The Company shall notify the Controller and the Financial Market of this decision .

c- The company shall pay the dividends to be distributed to the shareholders within forty five days from the date of the meeting of the General Assembly and in case of breach of this the company shall pay interest to the shareholder at the prevailing rate of interest on time deposits during the delay period Provided that the delay in the payment of profits shall not exceed six months from the date of their entitlement

d- The Minister may in cooperation with the Competent Entities issue the forms required for the preparation and presentation of the accounting statements and the issuance of the accounting policies of public shareholding companies with the exception of banks financial companies and insurance companies whose financial statements are prepared in

coordination with the Central Bank the Securities Commission and the Insurance Regulatory Commission as the case may be

- Article 192

a The General Assembly of the Public Shareholding Company Limited Liability Company and Private Joint Stock Company shall elect one or more auditors from among the auditors licensed to practice the profession for a period of one renewable year and determine their remuneration or authorize the Board of Directors to determine the remuneration and the company shall notify the elected auditor in writing of the same Within fourteen days from the date of his election

b If the general assembly of the company fails to elect the auditor or if the auditor it elected apologizes or refrains from performing the work for any reason or if he dies the Board of Directors shall designate to the Controller at least three auditors within fourteen 14 days from the date of such vacancy center to choose one of them

- المادة 192 انتخاب مدققوا الحسابات للشركات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 2023-11-11

أ - تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة والشركة المحدودة المسؤولية والشركة المساهمة الخاصة مدققاً او اكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل اتعابهم ،او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب ويتوجب على الشركة تبليغ المدقق المنتخب خطيا بذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ انتخابه .

ب - اذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات او اعتذر المدقق الذي انتخبته عن العمل او امتنع عن القيام به لاي سبب من الاسباب او توفي فعلى مجلس الادارة ان ينسب للمراقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الاقل وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز ليختار احدهم .

- Article 193

The auditors shall jointly or severally do the following

a- monitor the company', s operations

- المادة 193 مهام مدققوا الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 2002-07-16

يتولى مدققو الحسابات مجتمعين او منفردين القيام بما يلي :-

أ - مراقبة اعمال الشركة .

ب - تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية .

ج - فحص الانظمة المالية والادارية للشركة وانظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال الشركة والمحافظة على اموالها .

د - التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .

هـ. الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والهيئة العامة والتعليمات الصادرة عن الشركة واي بيانات يتطلب عملهم ضرورة الحصول عليها والتحقق منها .

و. أي واجبات اخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والانظمة الاخرى ذات العلاقة .

ز - يقدم مدققو الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم او من ينتدبونه ان يتلو التقرير امام الهيئة العامة .

b- audit its accounts in accordance with the approved auditing rules and the requirements of the profession and its scientific and technical principles

c- Examine the financial and administrative systems of the company and its internal financial control systems and ensure their suitability for the proper conduct of the company', s business and the preservation of its funds

d - verify the assets of the company and its ownership thereof and ensure the legality and validity of the obligations of the company .

e Review the resolutions of the Board of Directors and the General Assembly and the instructions issued by the company and any data that their work requires obtaining and verifying

and perform any other duties required of the auditor pursuant to this Law and the Law on the Auditing Profession and the other relevant regulations

g The auditors shall submit a written report addressed to the general assembly and they or whomever they designate must read out the report before the general assembly .

- المادة 194 عرقلة اعمال مدقق الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 14-06-1997

اذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليه بموجب احكام هذا القانون لاي سبب من الاسباب فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق

- Article 194

Should the auditor of the company be unable to perform the duties and tasks assigned to him under the provisions of this Law for any

الحسابات ان يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الادارة يتضمن الاسباب التي تعرقل اعماله او تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الاسباب مع مجلس الادارة واذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الامر على الهيئة العامة في اول اجتماع تعقده .

reason he shall before apologizing for performing the audit must submit a written report to the Controller and a copy thereof to the Board of Directors stating the reasons impeding his work or preventing him from performing them and the Controller shall address these reasons In case he is unable to do so the Controller shall submit the matter to the General Assembly in its first meeting

- المادة 195 مشتملات تقرير مدقق الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - مع مراعاة احكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به واي قانون او نظام اخر له علاقة بهذه المهنة يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات مايلي :

1 - انه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات التي رآها ضرورية لاداء عمله .

2- ان الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وان بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة ، تمكن من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة ، وان الميزانية وبيان الارباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر .

3 - ان إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكل اساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً .

4 - ان البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها .

5 - المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما اذا كانت هذه

- Article 195

a- Subject to the provisions of the Law of the Auditing Profession in force and any other law or regulation related to this profession the auditor', s report must include the following:

1 that he has obtained the information data and clarifications which he deems necessary for the performance of his work

2- The company shall keep proper accounts records and documents and its financial statements shall be prepared in accordance with the approved International Accounting Standards be able to present fairly the financial position of the company and the results of its operations and its cash flows The balance sheet and the statement of profits and losses shall be in accordance with the records and records .

3- The audit procedures he has conducted for the accounts of the company are deemed sufficient in his opinion to form a reasonable basis for expressing his opinion on the

financial position and results of operations and cash flows of the company in accordance with internationally accepted auditing rules

4 The financial statements contained in the report of the Board of Directors addressed to the General Assembly shall be in accordance with the records and records of the company .

5 - Violations of the provisions of this Law or of the Articles of Association of the company occurring during the year subject of the audit and having a material impact on the results of operations and financial position of the company and whether such violations still exist This shall be within the limits of the information available to him or that he must know by virtue of his professional duties.

b- The auditor must express his final opinion on the balance sheet and profit and loss account of the company using one of the following recommendations:

1 - To approve the balance sheet of the company and its profit and loss account and its cash flows in an absolute manner

2 - Approval of the balance sheet and the profit and loss account and its cash flows with reservation stating the reasons for such reservation and its financial impact on the company

The balance sheet and the profit and loss account and its cash flows are not approved submit the same to the Board of Directors and state the reasons for rejecting the recommendation on the budget

المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه او التي يتوجب عليه معرفتها بحكم واجباته المهنية .

ب - على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة باحدى التوصيات التالية :-

1 - المصادقة على ميزانية الشركة وحساب ارباحها وخسائرها وتدفقاتها النقدية بصورة مطلقة .

2 - المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية مع التحفظ مع بيان اسباب هذا التحفظ وآثره المالي على الشركة .

3 - عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفقاتها النقدية، وردها الى مجلس الادارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية .

©قسطاس للتقنيات القانونية

- Article 196

In case the auditor recommends not to approve the financial statements and return them to the Board the General Assembly of the company may decide the following

a to request the Board to correct the balance sheet and profit and loss account in accordance with the auditor', s notes and shall be deemed to have been ratified after such amendment .

b) refer the matter to the Controller to appoint an expert committee of certified auditors to settle the dispute between the Board of Directors of the company and its auditors The decision of the Committee shall be binding after being presented again to the General Assembly for approval and the budget and the profit and loss account shall be amended accordingly

c for the purposes of paragraph (b) of this Article The Controller shall exercise his powers in coordination with the Central Bank , the Securities Commission and the Insurance Sector Authority as the case may be .

- المادة 196 توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية لمجلس الادارة
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 2002-07-16

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وردها للمجلس أن تقرر ما يلي :-

أ- اما الطلب الى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات ، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل .

ب- أو احالة الموضوع الى المراقب لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس ادارة الشركة ومدققي حساباتها ، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة اخرى على الهيئة العامة لإقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك .

ج- تحقيقا لغايات الفقرة (ب) من هذه المادة ، يمارس المراقب صلاحياته بالتنسيق مع البنك المركزي وهيئة الاوراق المالية وهيئة قطاع التامين حسب مقتضى الحال .

- Article 197

The auditor may not participate in the incorporation of the Public Shareholding Company the accounts of which he is auditing or be a member of its boards of directors or

- المادة 197 القيود الواردة على مدققوا الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 1997-06-14

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجالس ادارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو اداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً

لأي عضو من اعضاء مجلس ادارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي اجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة .

engage in any technical administrative or advisory work on a permanent basis He may not be a partner or employee of any member of its board of directors under pain of nullity of any measure or conduct in violation of the provisions of this Article

- المادة 198 حضور المدقق اجتماع الهيئة العامة
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 1997-06-14

على مجلس ادارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بنسخة عن التقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع .

- Article 198

The board of directors of the company shall provide the auditor with a copy of the reports and data sent by the board to the shareholders including the invitation to attend the meeting of the general assembly of the company and the auditor or his representative shall attend such meeting

- المادة 199 مدقق الحسابات وكيل عن المساهمين وحقهم في مناقشته
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلاً عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة اليه .

ب - لكل مساهم اثناء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه .

- Article 199

a- The auditor of the company shall be considered as an agent for the shareholders in the company within the limits of the mission assigned to him

b - Each shareholder may during the meeting of the General Assembly seek clarification and discussion of the contents of his report and the auditor .

- المادة 200 تبليغ المدقق عن اي مخالفة ترتكبها الشركة
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 2023-11-11

اذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات

- Article 200

Should the auditor become acquainted with any violation committed by the company of

أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الادارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً الى كل من رئيس مجلس الادارة والمراقب والهيئة والسوق المالي حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور. على أن تعامل هذه المعلومات من جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات .

this Law or the Articles of Association or any financial matters that have a negative impact on the financial or administrative position of the company the auditor shall report that in writing to the Chairman of the Board of Directors the Controller the Authority and the Financial Market as soon as he becomes aware of or discovers such matters Such information shall be treated by all parties in strict confidence until a decision is made on the violations .

- المادة 201 تعويض المدقق للشركة عن اخطائه
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 16-07-2002

يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الاخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله او نتيجة لاخفاقه في القيام بواجباته المحددة له وفقا لاحكام هذا القانون واحكام أي تشريعات اخرى سارية المفعول او واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة او بسبب اصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري او عن مصادقته على هذه البيانات ويسال المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم او الغير حسن النية بسب الخطا الذي ارتكبه ، واذا كان للشركة اكثر من مدقق حسابات ، واشتركوا في الخطا كانوا مسؤولين بالتضامن وفق احكام هذه المادة ، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق ، واذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يشكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية الا بسقوط دعوى الحق العام .

- Article 201

The auditor shall be liable to each of the company whose accounts he audits and to the shareholders and users of its financial statements for compensating the incurred damages and lost profits due to the errors committed by him in carrying out his work or as a result of his failure to perform his duties assigned to him in accordance with the provisions of this Law and the provisions of any other legislation in force or his duties required by international accounting and auditing standards or due to the issuance of materially incorrect financial statements or his approval of such statements If the company has more than one auditor and they are jointly liable in accordance with the provisions of this Article if they are jointly liable The civil liability lawsuit in any of these cases shall lapse three years from the date of the meeting of the general assembly of the company at which the auditor rsquo s report was read If the act

attributed to the auditor constitutes a crime the civil liability lawsuit shall not lapse except with the lapse of the public right lawsuit

- Article 202

Without prejudice to the main obligations of the auditor he shall not disclose to the shareholders at the meeting place of the general assembly of the joint stock company or at any other place or at any other time or place or to other than the shareholders the company secrets which he has learned by reason of the performance of his duties therein Otherwise he must be dismissed and demanded for compensation

- المادة 202 القيود الواردة على مدققوا الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 14-06-1997

مع مراعاة عدم الإخلاء بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة أو في غيره من الأمكنة والأوقات او الى غير المساهمين ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها ، والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض .

- Article 203

The auditor and his employees shall be prohibited from speculating in the shares of the company whose accounts he audits whether such dealing is directly or indirectly in shares subject to his dismissal from the position of auditing the accounts of the company and the inclusion of compensation for any damage resulting from his violation of the provisions of this Article

- المادة 203 القيود الواردة على مدققوا الحسابات
الباب السابع - مدققوا الحسابات
تاريخ السريان 14-06-1997

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة .

- Article 204

a) A holding company is a public joint stock company that exercises financial and

- المادة 204 تعريف الشركة القابضة
الباب الثامن - الشركة القابضة
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة أو شركات اخرى تدعى الشركات التابعة بواحدة من الطرق التالية :-

1 - ان تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و / أو .

2 - أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس ادارتها .

ب - لا يجوز للشركة القابضة تملك حصص في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة .

ج - يحظر على الشركة التابعة تملك أي سهم أو حصة في الشركة القابضة .

د - تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجالس ادارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها ، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية اعضاء المجلس أو هيئة المديرين حسب مقتضى الأحوال .

administrative control over another company or companies called subsidiaries in one of the following ways:

It owns more than half of its capital and/or

2 to have control over the composition of its board of directors

b - The Holding Company may not own shares in General Partnership companies or in limited partnership companies .

c The subsidiary company shall not own any share or share in the holding company .

d) The Holding Company shall appoint its own representatives to the Board of Directors of the subsidiary in proportion to its shareholding It may not participate in the election of the remaining members of the Board of Directors or the Management Committee as the case may be .

- المادة 205 غايات الشركة تاريخ السريان 1997-06-14

الباب الثامن - الشركة القابضة

تكون غايات الشركة القابضة ما يلي :-

أ - ادارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في ادارة الشركات الاخرى التي تساهم فيها .

ب - استثمار اموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية .

ج - تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها .

- Article 205

The objectives of the holding company shall be as follows:

a- manage its subsidiaries or participate in the management of other companies in which it is a shareholder

b- invest its funds in stocks bonds and securities

c- extending loans guarantees and financing to its subsidiaries

د - تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها .

Owning patents trademarks concession rights and other intangible rights and exploiting and renting them out to its subsidiaries or third parties

- المادة 206 تأسيس الشركة تاريخ السريان 2002-07-16
الباب الثامن - الشركة القابضة

أ - تؤسس الشركة القابضة باحدى الطرق التالية :-

1 - بتأسيس شركة مساهمة عامة تنحصر غاياتها في الأعمال المنصوص عليها في المادة (205) من هذا القانون ، أو في أي منها ، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك اسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة اخرى أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالأسهم للقيام بتلك الغايات .

2 - بتعديل غايات شركة مساهمة عامة قائمة الى شركة قابضة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب - تحدد الاحكام التنظيمية للشركات القابضة والشركات التابعة لها بنظام خاص يصدر لهذه الغاية .

- Article 206

a) A holding company shall be established in one of the following ways:

1 to establish a Public Joint Stock Company whose objectives are limited to the activities stipulated in Article 205 of this Law or in any of them and to establish subsidiaries thereof or to own shares or shares in other public joint stock companies or limited liability companies or partnerships limited by shares to achieve these objectives .

2 to amend the objectives of an existing Public Joint Stock Company into a holding company in accordance with the provisions of this Law .

b - The organizational provisions of the holding companies and their subsidiaries shall be determined by a special regulation issued for this purpose .

- المادة 207 تطبيق القانون عللى الشركات القابضة التي تؤسس بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع الدول الاخرى
الباب الثامن - الشركة القابضة
تاريخ السريان 1997-06-14

تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الاخرى أو المنظمات العربية أو الدولية وذلك في الحالات غير

- Article 207

The provisions of this Law shall apply to holding companies established in the Kingdom pursuant to agreements concluded by the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan with other governments or Arab or

المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها أو في عقودها وانظمتها التأسيسية .

international organizations in cases not provided for in their articles of incorporation agreements or articles of association

- المادة 208 ميزانية الشركة
الباب الثامن - الشركة القابضة
تاريخ السريان 2002-07-16

على الشركة القابضة ان تعد في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمعة وبيانات الارباح والخسائر والتدفقات النقدية لها ولجميع الشركات التابعة لها وان تعرضها على الهيئة العامة مع الايضاحات والبيانات المتعلقة بها وفقا لما تتطلبه معايير واصول المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة .

- Article 208

A Holding Company shall prepare at the end of each fiscal year a consolidated balance sheet and statements of profits and losses and cash flows for it and for all its subsidiaries and submit them to the General Assembly together with the notes and data related thereto in accordance with the requirements of approved international accounting and auditing standards

- المادة 209 تسجل شركة الاستثمار المشتركة
الباب التاسع - شركة الاستثمار المشترك
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تسجل شركة الاستثمار المشتركة كشركة مساهمة عامة لدى مراقب الشركات في سجل منفصل وتقتصر غاياتها على استثمار اموالها وأموال الغير في الأوراق المالية على اختلاف انواعها وتنظيم أعمالها وفق أحكام قانون الأوراق المالية .

ب - تطبق على شركة الاستثمار المشترك كافة احكام هذا القانون بما يخص الشركة المساهمة العامة مع مراعاة مايلي :-

1 - يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي اسم مستشار استثماري مرخص حسب القوانين المرعية يقوم بادارة استثمارات الشركة .

2 - اذا كانت شركة الاستثمار المشترك ذات رأس مال متغير فلا تطبق عليها أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (95) من هذا القانون من حيث ضرورة أن يكون

- Article 209

a) A Joint Investment Company shall be registered as a public joint stock company with the Companies Controller in a separate register and its objectives shall be limited to investing its funds and the funds of others in securities of all kinds and organizing its activities in accordance with the provisions of the Securities Law

b- The Joint Investment Company shall be subject to all the provisions of this Law with respect to the Public Joint Stock Company subject to the following:

1 The articles of incorporation and articles of association of the company must include the name of an investment advisor licensed in

accordance with the laws in force to manage the company ', s investments .

2 If the joint investment company has a variable capital the provisions of paragraphs (a) and (b) of Article 95 of this Law shall not apply to it insofar as the minimum authorized capital of the company must be five hundred thousand (500,000) Dinars Where it must be paid within three years

3 - The Board of Directors alone without the need to obtain the approval of the General Assembly of the Joint Investment Variable Capital Company may raise or reduce its authorized capital as deemed appropriate by the Board of Directors provided that the Controller is notified thereof within ten days from the date of the increase or decrease decision

4- A shareholder in a Variable Capital Joint Investment Company may request the company to redeem his shares at a price representing the net value of the shares calculated on the redemption date less any fees or commissions specified in the articles of association of the company

5- The Board of Directors of the Joint Investment Company shall not be bound by convening the General Assembly except during the years in which a new Board of Directors must be elected unless the Articles of Association of the company stipulates otherwise.

الحد الأدنى لرأس مال الشركة المصرح به خمسمائة الف (500,000) دينار ومن حيث ضرورة تسديده في خلال ثلاث سنوات .

3 - يحق لمجلس الادارة وحده دون الحاجة للحصول على موافقة الهيئة العامة لشركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير رفع أو تخفيض رأسمالها المصرح به حسب ما يراه مجلس الادارة مناسباً شريطة إبلاغ المراقب بذلك خلال عشرة ايام من تاريخ القرار بالرفع أو التخفيض .

4 - يحق للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الطلب الى الشركة أن يسترد اسهمه بسعر يمثل صافي قيمة الأسهم محسوباً بتاريخ الاسترداد وناقصاً قيمة أي رسوم أو عمولات تحدد في النظام الأساسي للشركة .

5 - لا يلتزم مجلس ادارة شركة الاستثمار المشترك بدعوة الهيئة العامة للانعقاد الا في السنوات التي يتوجب فيها انتخاب مجلس ادارة جديد ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك .

6 - على الرغم مما ورد في المادة (274) من هذا القانون لا يجوز للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير أن يطلع على سجلات المساهمين في الشركة ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك .

7 - في حال اندماج شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير مع شركة اخرى، فليس للمساهمين في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الذين اعترضوا في اجتماع الهيئة العامة على الاندماج المطالبة بقيمة اسهمهم بالطريقة الواردة في المادة (235) من هذا القانون، الا انهم يحتفظون بحقهم في مطالبة الشركة باسترداد اسهمهم حسب ما ينص عليه البند (4) من الفقرة (ب) من هذه المادة .

6 Notwithstanding the provisions of Article 274 of this Law a shareholder in a joint investment company with variable capital may not access the records of the shareholders of the company unless the articles of association of the company provide otherwise .

In the event of a merger of the Joint Investment Company of Variable Capital with another company Shareholders of a Joint Investment Company with a Variable Capital who object to the merger at the general assembly meeting may not claim the value of their shares in the manner set forth in Article 235 of this Law However , they reserve their right to claim from the company the redemption of their shares as stipulated in paragraph 4 of paragraph (b) of this Article .

- المادة 210 اشكال الشركة
الباب التاسع - شركة الاستثمار المشترك
تاريخ السريان 11-11-2023

تتخذ شركة الاستثمار المشترك أحد الشكلين التاليين :

أ - شركة ذات رأسمال متغير وهي التي تصدر اسهماً قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتجدد وفقاً لقيمة صافي موجوداتها المتداولة ، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الأسهم بناء على طلب المساهم وحسب الأسعار التي يجب على الشركة أن تعلنها كل اسبوع بمعرفة السوق المالي .

ب - شركة ذات رأسمال ثابت وهي التي تصدر اسهما غير قابلة للاسترداد ويتم تداولها في السوق المالي وفقاً لأسعارها التي تتحدد في السوق المالي .

ج - لا تخضع زيادة المال وتخفيضه في الشركة ذات رأس المال المتغير للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون

- Article 210

A Joint Investment Company shall take one of the following forms:

a company with variable capital that issues redeemable shares by the company itself at a price revolving according to the value of its net current assets The company shall at any time redeem these shares at the request of the shareholder and according to the prices that the company must announce every week with the knowledge of the financial market

b- A company of fixed capital that issues non redeemable shares and is traded in the

Financial Market according to the prices determined by the Financial Market

c) An increase or decrease in the capital of a company with a variable capital shall not be subject to the procedures set forth in this Law unless its articles of incorporation or its articles of association provide otherwise The value of the company ', s shares shall remain nominal even after payment of their value .

ما لم ينص عقد تأسيسها أو نظامها على غير ذلك، ويجب أن تظل قيمة أسهم الشركة اسمية حتى بعد سداد قيمتها .

- Article 211

a) An Exempt Company is a public joint stock company or a limited liability company or a private joint stock company that is registered in the Kingdom and conducts its business abroad and the term “Exempt Company” shall be added to its name

b - An Exempt Company may not offer its shares for subscription in the Kingdom .

- المادة 211 التعريف بالشركة وما يحظر عليها القيام به
الباب العاشر - الشركة المعفاة
تاريخ السريان 2023-11-11

أ - الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة أو شركة محدودة المسؤولية او الشركات المساهمة الخاصة تسجل في المملكة وتزاول أعمالها خارجها ويضاف الى اسمها عبارة (شركة معفاة) .

ب - يحظر على الشركة المعفاة أن تطرح أسهمها للاكتتاب في المملكة .

- Article 212

The exempted company shall be registered with the Controller in a special register of Jordanian companies operating outside the borders of the Kingdom Its capital must not be less than the minimum prescribed in the relevant legislation if its activities are in the field of insurance reinsurance banking or financial companies .

- المادة 212 تسجيل الشركة و رأسمالها وغاياتها
الباب العاشر - الشركة المعفاة
تاريخ السريان 2002-07-16

تسجل الشركة المعفاة لدى المراقب في سجل خاص بالشركات الأردنية العاملة خارج حدود المملكة. ويجب أن لا يقل رأسمالها عن الحد الادنى المقرر في التشريعات ذات العلاقة إذا كان نشاطها في مجال التأمين أو اعادة التأمين أو البنوك أو الشركات المالية .

- Article 213

- المادة 213 تاريخ السريان 2002-07-16

ملغاه	Canceled
- المادة 214 اجراءات تأسيسها وعملها ورسوم تسجيلها ورقابتها الباب العاشر - الشركة المعفاة تاريخ السريان 14-06-1997 تحدد الأحكام والشروط الخاصة باجراءات تأسيس الشركة المعفاة وعملها والرسوم المتوجبة عليها ورقابتها بنظام يصدر بموجب هذا القانون .	**- Article 214** The terms and conditions of the procedures of incorporation and operation of the exempted company due fees and control thereof shall be determined by a regulation issued pursuant to this Law .
- المادة 215 تحويل شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها تاريخ السريان 14-06-1997 يجوز لشركة التضامن أن تتحول الى شركة توصية بسيطة كما يجوز لشركة التوصية البسيطة أن تتحول إلى شركة تضامن وذلك بموافقة جميع الشركاء وباتباع الاجراءات القانونية في تسجيل الشركة وتسجيل التغيرات الطارئة عليها .	**- Article 215** A General Partnership Company may transform into a Simple Commandite Company and a Simple Commandite Company may transform into a General Partnership Company upon the approval of all the partners and by following the legal procedures in registering the company and recording the changes occurring thereto
- المادة 216 اجراءات تحول الشركة الى شركة ذات مسؤولية محدودة الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها تاريخ السريان 11-11-2023 للشركة أن تتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة او شركة مساهمة خاصة باتباع الاجراءات التالية :- أ - أن يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً الى المراقب، أو أن يقدم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال، بالرغبة في تحويل الشركة مع بيان أسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل اليها ويرفق بالطلب ما يلي :-	**- Article 216** The company may convert to a limited liability company or a private joint stock company by following the following procedures: a) that all partners submit a written request to the Controller submit the decision of the General Assembly of the company as the case may be of the desire to convert the company stating the reasons and justifications for the

conversion and the type of company to which the conversion is to be made and the following shall be attached to the application

The balance sheet of the company for each of the last two years preceding the request for transfer A certified copy of a certified auditor or the balance sheet of the company for the last fiscal year if no more than one year has passed since its registration

2 a statement of the partners estimations of the assets and liabilities of the company .

b. Subject to the provisions of paragraph (a) of this Article the unanimous approval of the partners or shareholders as the case may be shall be required to transform the company into a Private Joint Stock Company

c- The Controller shall announce the conversion request in at least two daily newspapers at the expense of the company within fifteen days from the date of submitting the request and the notification shall indicate whether there are objections from the creditors or third parties on the company.

d- The Controller may verify the accuracy of the estimates of the net rights of the partners or shareholders as the case may be by the method he deems appropriate including appointing one or more experts to verify the validity of such estimates and the company shall pay the fees of the experts determined by the Controller

e the Controller may accept or reject the transfer In case of refusal his decision shall be

1 - ميزانية الشركة لكل من السنتين الاخيرتين السابقتين لطلب التحويل، مصدقة من مدقق حسابات قانوني أو ميزانية آخر سنة مالية للشركة إذا لم يكن قد مضى على تسجيلها أكثر من سنة .

2 - بيان بتقديرات الشركاء لموجودات الشركة ومطلوباتها .

ب. مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يشترط موافقة الشركاء او المساهمين حسب مقتضى الحال بالاجماع على تحويل الشركة الى شركة مساهمة خاصة .

ج - يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفتين يوميتين على الأقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويبين في الاعلان ما اذا كان هناك اعتراضات من الدائنين او الغير ولا يتم التحويل الا بموافقة خطية من الدائنين الذين يملكون اكثر من ثلثي الديون المترتبة على الشركة .

د - للمراقب أن يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق الشركاء أو المساهمين حسب واقع الحال بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات وتتحمل الشركة بدل أتعاب الخبراء التي يحددها المراقب .

ه - للمراقب قبول التحويل أو رفضه، وفي حالة الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة، أما في حالة الموافقة فعندها تستكمل اجراءات التسجيل والنشر وفقاً لأحكام هذا القانون .

subject to the prescribed procedures of appeal In case of approval the registration and publication procedures shall be completed in accordance with the provisions of this Law

- Article 217

A Limited Liability Company and a Private Joint Stock Company may convert to a Public Joint Stock Company in accordance with the provisions of this Law The transfer request shall in this case be submitted to the Controller accompanied by the following :

a Decision of the General Assembly of the company approving the transfer

b - The reasons and justifications for the conversion are based on an economic and financial study of the company ', s situation and its future after the conversion .

c. The audited annual budget for the two fiscal years preceding the request for transfer provided that the company realized net profits during either of them .

d - A statement that the capital of the company has been paid in full .

e a statement by the company of its initial estimates of its assets and liabilities .

- المادة 217 اجراءات تحول الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى شركة مساهمة عامة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 11-11-2023

يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة المساهمة الخاصة التحول إلى شركة مساهمة عامة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ويقدم طلب التحويل في هذه الحالة إلى المراقب مرفقاً به ما يلي :-

أ - قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على التحويل .

ب - أسباب ومبررات التحويل مبنية على دراسة اقتصادية ومالية عن أوضاع الشركة وما سيكون عليه بعد التحويل .

ج. الميزانية السنوية المدققة للسنتين الماليتين السابقتين على طلب التحويل شريطة ان تكون الشركة قد حققت ارباحا صافية خلال أي منهما .

د - بيان بأن رأسمال الشركة مدفوع بالكامل .

هـ - بيان من الشركة بالتقديرات الأولية لموجوداتها ومطلوباتها .

- Article 218

- المادة 218 وجوب موافقة الوزير على تحويل الشركة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 11-11-2023

للوزير بناء على تنسيب المراقب الموافقة على تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة او الشركة المساهمة الخاصة إلى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في المادة (225) من هذا القانون وبعد استكمال الاجراءات التالية :-

أ - تقدير موجودات ومطلوبات الشركة الراغبة بالتحول من قبل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص يشكلها الوزير على أن يكون من بينها مدقق حسابات قانوني ويحدد الوزير أتعاب هذه اللجنة على نفقة الشركة .

ب - الموافقة الخطية على التحويل من الدائنين الذين يملكون اكثر من ثلثي الديون المترتبة على الشركة .

The Minister may upon the recommendation of the Controller approve the conversion of a Limited Liability Company or a Private Joint Stock Company into a Public Joint Stock Company within thirty days from the date of submitting the application referred to in Article 225 of this Law and after completing the following procedures :

a- Assessments and liabilities of the company wishing to convert shall be assessed by a committee of experts and specialists to be formed by the Minister provided that one of them is a certified auditor and the Minister shall determine the fees of this committee at the expense of the company

b - The creditors who own more than two thirds of the debts owed by the company in writing approve the transfer .

- المادة 219 اعلان قرار الوزير بالموافقة على التحويل وحق الطعن فيه
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يعلن المراقب عن قرار الوزير بالموافقة على التحويل في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل ولمرتين متتاليتين على نفقة الشركة ويبلغ المراقب الهيئة والسوق المالي والمركز بهذا القرار .

ب - لكل ذي مصلحة الاعتراض لدى الوزير على قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان عن التحويل مبينا فيه أسباب اعتراضه ومبرراته ، وإذا لم تتم تسوية الاعتراضات المقدمة أو أي منها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم آخر اعتراض ، فلكل من المعترضين الطعن في قرار الوزير لدى المحكمة الإدارية خلال ثلاثين

- Article 219

a The Controller shall announce the Minister rsquo s decision approving the transfer in at least two daily local newspapers for two consecutive times at the expense of the company and the Controller shall inform the Authority the Financial Market and the Center of such decision .

b) Any interested party may object to the Minister against the decision to convert the company within thirty days from the date of publishing the last notification of the

يوماً من انتهاء تلك المدة ، على أن لا يوقف الطعن اجراءات التحويل إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك .

conversion stating the reasons and justifications for his objection If the submitted objections or any of them are not settled within thirty days from the date of submission of the last objection Each of the objectors may appeal the Minister rsquo s decision to the Administrative Court within thirty days from the end of that period The appeal shall not suspend the transfer procedures unless the court decides otherwise

- المادة 220 التحويل مشروط باتمام اجراءات التسجيل والنشر
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 14-06-1997

لا يتم تحويل الشركة إلا بعد اتمام اجراءات التسجيل والنشر المقررة بموجب هذا القانون. وإذا كان رأس المال الناتج عن إعادة التقدير يقل عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة العامة المقررة بمقتضى هذا القانون فتتبع الاجراءات القانونية الخاصة برفع رأس مال الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون .

- Article 220

The company shall not be transferred until after the completion of the registration and publication procedures prescribed by this Law . If the capital resulting from the reassessment is less than the minimum capital of the Public Joint Stock Company prescribed in accordance with this Law the legal procedures for raising the capital of the Public Joint Stock Company provided for in this Law shall be followed .

- المادة 221 أثر تحويل الشركة على الشخص الاعتباري السابق
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 14-06-1997

لا يترتب على تحويل أية شركة إلى أية شركة أخرى لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد بل تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية السابقة وتحتفظ الشركة بجميع حقوقها وتكون مسؤولة عن التزاماتها السابقة على التحويل ، وتبقى مسؤولية الشريك المتضامن بأمواله الشخصية عن ديون الشركة والتزاماتها السابقة على تاريخ التحويل قائمة .

- Article 221

The conversion of any company to any other company shall not entail the formation of a new legal person but the company shall retain its former legal personality and the company shall retain all its rights and be liable for its obligations prior to the conversion The liability of the joint partner with his personal funds for the debts and obligations of the company prior to the date of the transfer shall remain valid .

- المادة 222 شروط وطرق اندماج الشركات
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 16-07-2002

أ . يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون باي من الطرق التالية على ان تكون غايات أي من الشركة الراغبة في الاندماج متماثلة او متكاملة :

1. باندماج شركة او اكثر مع شركة او شركات اخرى تسمى (الشركة الدامجة) وتنقضي الشركة او الشركات الاخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها وتنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة وذلك وفقا للاجراءات التالية :

- صدور قرار من الشركة المندمجة بضمها الى الشركة الدامجة .

- اجراء تقييم صافي اصول وخصوم الشركة المندمجة طبقا لاحكام التقييم المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

- اتخاذ الشركة الدامجة قرارا بزيادة راسمالها بما لا يقل عن قيمة التقييم .

- Article 222

a. The amalgamation of the companies provided for in this Law shall be effected by any of the following methods provided that the objectives of any of the companies wishing to merge are identical or complementary:

1. By merging one or more companies with other company or companies to be called (the merging company).

- Issuance of a decision by the merging company to join the merging company

Assess the net assets and liabilities of the merged company in accordance with the evaluation provisions stipulated in this Law and the regulations and instructions issued in pursuance hereof

The merging company decides to increase its capital by not less than the valuation value .

- توزيع زيادة راسمال الشركة الدامجة على الشركاء او المساهمين في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم او اسهمهم فيها .

- جواز تداول اسهمها بمجرد اصدارها اذا كانت الشركة الدامجة شركة مساهمة عامة وانقضى على تاسيسها المدة المحددة في قانون الاوراق المالية .

- استكمال اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقرر في هذا القانون .

2. باندماج شركتين او اكثر لتاسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج ، وتنقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها .

3. باندماج فروع ووكالات الشركات الاجنبية العاملة في المملكة في شركة اردنية قائمة او جديدة تؤسس لهذه الغاية وتنقضي تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها .

ب. يحق للشركة تملك شركة اخرى وفقا لاحكام هذا القانون باتباع الاجراءات التالية :

1. صدور قرار من الهيئة العامة غير العادية من الشركة الراغبة في الشراء بالموافقة على تملك اسهم مساهمي شركة اخرى .

2. صدور قرار من الهيئة العامة غير العادية للشركة الراغبة في البيع بالموافقة على بيع اسهم مساهميها الى شركة اخرى .

3. استكمال اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بتحويل اسهم مساهمي الشركة التي تقرر بيعها الى الشركة المشترية ولا يعتد بهذا التملك الا بعد قيده وتوثيقه بموجب احكام هذا القانون وقانون الاوراق المالية .

4. على الشركة المشترية دفع قيمة الاسهم المتفق عليها الى الشركة البائعة لوضعها في حساب خاص لتوزيعها على

Distribute the capital increase of the merging company to the partners or shareholders of the merging company in proportion to their shares or shares therein

Its shares may be traded as soon as they are issued if the merging company is a public joint stock company and the period specified in the Securities Law has elapsed since its incorporation

Complete the approval registration and publication procedures prescribed in this Law

2. by the amalgamation of two or more companies to form a new company which will be the company resulting from the merger The companies which have merged with the new company shall terminate and the legal personality of each of them shall cease to exist .

3. By merging the branches and agencies of foreign companies operating in the Kingdom into an existing or new Jordanian company established for this purpose and such branches and agencies shall expire and the legal personality of each of them shall cease to exist.

b. The company may acquire another company in accordance with the provisions of this Law by following the following procedures:

1. The decision of the Extraordinary General Assembly has been issued by the company wishing to purchase approving the acquisition of the shares of the shareholders of another company.

مساهميها المسجلين لديها بتاريخ قرار الهيئة العامة الذي يتضمن بيع اسهمهم .

5. على الشركة التي تم تملك اسهمها دعوة الهيئة العامة وفقا لاحكام هذا القانون لاجراء التعديلات اللازمة على عقد تاسيسها ونظامها الاساسي وانتخاب مجلس ادارة جديد .

2. The issuance of a decision by the Extraordinary General Assembly of the company wishing to sell approving the sale of the shares of its shareholders to another company.

3. Complete the approved registration and publication procedures by transferring the shares of the shareholders of the company to be sold to the purchasing company and such ownership shall only be valid after being registered and authenticated in accordance with the provisions of this Law and the Securities Law

4. The purchasing company shall pay the value of the agreed shares to the selling company to put them in a special account for distribution to its shareholders registered with it on the date of the General Assembly resolution including the sale of their shares.

5. A company whose shares have been acquired shall invite the General Assembly in accordance with the provisions of this Law to make the necessary amendments to its Memorandum of Association and Articles of Association and to elect a new Board of Directors

- المادة 223 اندماج شركتين من نوع واحد، والشركات التي يجوز لها الاندماج في شركة مساهمة عامة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 11-11-2023

إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة ، فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من

- Article 223

if two or more companies of the same kind merge in an existing company or for the formation of a new company The merging company or the new company resulting from

the merger shall be of that kind. However a Limited Liability Company or a Private Joint Stock Company may merge with an existing Public Joint Stock Company or establish a new Public Joint Stock Company .

ذلك النوع. على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية او الشركة المساهمة الخاصة الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة .

- Article 224

The merging company and its shareholders or partners therein and the merging company or the company resulting from the merger and its shareholders or partners therein shall be exempted from all taxes and fees including ownership transfer fees arising from or in consequence of the merger

- المادة 224 اعفاء الشركة المندمجة والدامجة من الضرائب والرسوم
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 2002-07-16

تعفى الشركة المندمجة ومساهموها او الشركاء فيها والشركة الدامجة او الشركة الناتجة عن الاندماج ومساهموها او الشركاء فيها من جميع الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم نقل الملكية التي تترتب على الاندماج او بسببه .

- Article 225

The application for merger shall be submitted together with the following information and documents :

a- The decision of the extraordinary general assembly of each of the companies wishing to merge or the decision of all partners as the case may be to approve the merger in accordance with the conditions and data specified in the merger contract including the date fixed for the final merger

b - The merger contract concluded between the companies wishing to merge signed by the authorized signatories on behalf of such companies .

- المادة 225 البيانات والوثائق المتوجب ارفاقها في طلب الاندماج
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 2002-07-16

يقدم طلب الاندماج مرفقا بالبيانات والوثائق التالية :

أ - قرار الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركات الراغبة في الاندماج أو قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج بما في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي .

ب - عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعاً من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات .

ج - قائمة المركز المالي للشركات الراغبة بالاندماج لأقرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات أو قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة .

د - البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركات الراغبة بالاندماج مصادقاً عليها من مدققي الحسابات .

هـ - التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية .

و - أي بيانات أخرى تتطلبها التشريعات السارية المفعول او يراها المراقب ضرورية .

c- The statement of financial position of the companies wishing to merge up to the earliest date of the decision of the general assembly of each of the companies or of the partners of the merger certified by the company', s auditors

d - The financial statements of the last two fiscal years of the companies wishing to merge approved by the auditors .

e- The initial assessment of the assets and liabilities of the companies wishing to merge at their actual or market values.

f - any other data required by the legislation in force or deemed necessary by the Controller .

- المادة 226 وقف تداول اسهم الشركة الراغبة في الاندماج حتى انتهاء اجراءات الاندماج
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 2023-11-11

على مجلس ادارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج تبليغ المراقب والهيئة والسوق المالي والمركز خلال عشرة ايام من تاريخ اتخاذ قرار الاندماج ، ويوقف تداول اسهمها اعتبارا من تاريخ تبليغ ذلك القرار ويعاد تداول اسهم الشركة الناتجة عن الدمج بعد انتهاء اجراءات الاندماج وتسجيلها ، وفي حالة العدول عن الدمج يعاد تداول اسهم تلك الشركات .

- Article 226

The Board of Directors of each company wishing to merge must notify the Controller and the Authority the Financial Market and the Center within ten days from the date of the decision to merge The trading of its shares shall be suspended as of the date of notification of such decision and the shares of the company resulting from the merger shall be re-traded after the completion of the merger procedures and its registration In case of rescission of the merger the shares of those companies shall be re-traded.

- المادة 227 تنسيب المراقب للوزير اذا كان الاندماج يتعلق او ينتج شركة مساهمة عامة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

- Article 227

يقوم المراقب بدراسة طلب الاندماج ورفع توصياته إلى الوزير إذا كان الاندماج يتعلق بشركة مساهمة عامة ، أو ينتج شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

The Controller shall study the application for merger and submit his recommendations to the Minister if the merger relates to a Public Joint Stock Company or produce a Public Joint Stock Company within thirty days from the date of submitting the application .

- المادة 228 مهام لجنة تقدير موجودات الشركات الراغبة في الاندماج
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 14-06-1997

إذا وافق الوزير على طلب الاندماج يشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدققو حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ إحالة الأمر إليها ، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحدد أتعاب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتتحملها الشركات الراغبة في الاندماج بالتساوي .

- Article 228

Should the Minister approve the application for merger he shall constitute an Evaluation Committee whose membership shall include the Controller or his representative and the auditors of the companies wishing to merge a representative of each company and an appropriate number of experts and specialists and the Committee shall assess all the assets and liabilities of the companies wishing to merge to indicate the net equity of the shareholders or partners as the case may be on the date fixed for the merger and the Committee shall submit its report to the Minister together with the opening balance sheet of the company resulting from the merger within a period not exceeding ninety days from the date of referral of the matter to it The Minister may extend this period for a similar period if deemed necessary and the fees and remuneration of the Committee shall be determined by a decision of the Minister and shall be borne equally by the companies wishing to merge

- المادة 229 يتوجب على الشركات التي قررت الاندماج اعداد

- Article 229

على الشركات التي قررت الاندماج اعداد حسابات مستقلة عن اعمالها باشراف مدققي حساباتها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على الاندماج وحتى تاريخ صدور قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على الاندماج النهائي وتعرض نتائج اعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة المشار اليها في المادة (232) من هذا القانون او الشركاء فيها حسب مقتضى الحال وذلك بتقرير مصدق من مدققي حساباتها لاقرارها .

The companies that decide to merge shall prepare separate accounts for their activities under the supervision of their auditors from the date of the issuance of the company rsquo s general assembly approval of the merger until the date of the company s general assembly rsquo s approval of the final merger and the results of the operations of these companies for the said period shall be submitted to the general assembly referred to in Article 232 of this Law or the partners thereof as the case may be upon a report certified by the auditors thereof for approval

يشكل الوزير لجنة تنفيذية من رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات الراغبة بالاندماج أو مديريها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالاجراءات التنفيذية للاندماج و بخاصة ما يلي :-

أ - تحديد أسهم المساهمين أو حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) المنصوص عليها في المادة (228) من هذا القانون .

ب - تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الدامجة إذا كانت قائمة أو إعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج .

ج - دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين لكل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لاقرار ما يلي على أن يتم اقرارها بأغلبية (75 %) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة :

- Article 230

The Minister shall form an executive committee consisting of the chairmen and members of the boards of directors of the companies wishing to merge or their managers as the case may be and the auditors of the companies to undertake the executive procedures of the merger in particular the following

a- The shares of the shareholders or the shares of the partners in the companies involved in the merger shall be determined according to the assessments of the Evaluation Committee stipulated in Article 228 of this Law .

b- amend the Memorandum of Association and Articles of Association of the merging company if it is an existing one or prepare the

1 - عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الأساسي أو العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة .

2 - نتائج إعادة تقدير موجودات الشركات ومطلوباتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج .

3 - الموافقة النهائية على الاندماج .

د - تزود اللجنة التنفيذية المشار إليها في هذه المادة المراقب بمحضر اجتماع الهيئة العامة لكل شركة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاده .

Memorandum and Articles of Association of the new company resulting from the merger

c- Invite the Extraordinary General Assembly of the Shareholders of each of the companies involved in the merger to approve the following provided that it is approved by a majority of 75% of the shares represented at the meeting for each company separately:

1- The new company', s articles of incorporation and articles of association or the amending memorandum and articles of association of the merging company

2 The results of the reassessment of the assets and liabilities of the companies and the opening balance sheet of the new company resulting from the merger .

3- Final approval of the merger

d - The Executive Committee referred to in this Article shall provide the Controller with the minutes of the meeting of the General Assembly of each company within seven days from the date of its meeting .

- المادة 231 تسجيل الشركة الدامجة وشطب الشركة المندمجة ونشر ذلك
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون لتسجل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة .

ب - يعلن المراقب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين لمرتين متتاليتين موجزاً عن عقد اندماج

- Article 231

a) The approval registration and publication procedures prescribed under this Law shall be followed for the registration of the merging company or the company resulting from the merger and the deletion of the registration of the merged companies

ونتائج إعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة .

b- The Controller shall announce twice in the Official Gazette and in two local daily newspapers a summary of the merger contract the results of the reassessment and the opening balance sheet of the merging company or resulting from the merger at the company', s expense

- المادة 232 استمرار مجالس ادارة الشركات طالبة الاندماج الى ان يتم تسجيل الشركة الدامجة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 2002-07-16

تستمر مجالس إدارة الشركات التي قررت الاندماج قائمة إلى أن يتم تسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج واقرار الحسابات المستقلة وعندها تقوم اللجنة التنفيذية المشار إليها في المادة (230) بتولي إدارة الشركة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً تدعو خلالها الهيئة العامة للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج لانتخاب مجلس إدارة جديد بعد توزيع الأسهم الناتجة عن الاندماج وتنتخب مدققي حسابات الشركة .

- Article 232

The boards of directors of the companies that decided the merger shall continue to exist until the registration of the merging company or the result of the merger and the approval of the independent accounts at which point the Executive Committee referred to in Article 230 shall assume the management of the company for a period not exceeding thirty days during which the general assembly of the merging company or the company resulting from the merger shall convene To elect a new Board of Directors after distributing the shares resulting from the merger and to elect the auditors of the company

- المادة 233 اصدار التعليمات باجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

يصدر الوزير التعليمات الخاصة باجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات المقدمة عليه .

- Article 233

The Minister shall issue the instructions related to the merger procedures and the settlement of the objections submitted thereto .

- المادة 234 اعتراض حملة اسهم اسناد القرض ودائني الشركة

- Article 234

تاريخ السريان 16-07-2002

أ - يجوز لحملة أسناد القرض ودائني الشركات المندمجة أو الدامجة ولكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء الاعتراض إلى الوزير خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان في الصحف المحلية بمقتضى أحكام المادة (231) على أن يبين المعترض موضوع اعتراضه والأسباب التي يستند إليها والأضرار التي يدعي أن الاندماج ألحقها به على وجه التحديد .

ب - يحيل الوزير الاعتراضات إلى المراقب للبت فيها وإذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب من الأسباب خلال ثلاثين يوما من إحالتها إليه يحق للمعترض اللجوء إلى المحكمة ، ولا توقف هذه الاعتراضات أو الدعوى التي تقام لدى المحكمة قرار الاندماج .

Bond holders and the creditors of the merged or merging companies and any interested shareholder or partner may object to the Minister within thirty days from the date of the announcement in the local newspapers in accordance with the provisions of Article 231 provided that the objecting party states the reasons on which he relies and the damages he claims merger specifically attached to it

b- The Minister shall refer the objections to the Controller for decision and if he is unable to settle them for any reason within thirty days from the date of referring them to the Controller the objector shall have the right to resort to the court Such objections or the lawsuit filed with the court shall not stop the merger decision .

- المادة 235 مدة واسباب الطعن في الاندماج المخالف للقانون والنظام

تاريخ السريان 14-06-1997

إذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في الاندماج والمطالبة ببطلانه وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن الاندماج النهائي على أن يبين المدعي الأسباب التي يستند إليها في دعواه وبخاصة مايلي :-

أ - إذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج أو كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير حقوق المساهمين .

ب - إذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في استعمال الحق أو أن هدفه كان تحقيق مصلحة شخصية مباشرة

- Article 235

Should the merger fail to observe any provision of this Law or be contrary to public policy any interested party may file a case before the court to challenge the merger and claim its nullity within sixty days from the date of announcing the final merger provided that the plaintiff states the reasons on which he bases his action in particular the following :-

a- If it becomes evident that there are defects that nullify the merger contract or if there is a fundamental and obvious deficiency in the assessment of the shareholders ', equity .

لمجلس إدارة أي من الشركات الداخلة في الاندماج أو لأغلبية الشركاء في أي منها على حساب حقوق الأقلية .

ج - إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب على الاندماج أضرار بالدائنين .

د - إذا أدى الاندماج إلى احتكار أو سبقه احتكار وتبين أنه يلحق أضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة .

b- If the merger involves abuse of the right or aims to achieve a direct personal interest for the board of directors of any of the companies involved in the merger or for the majority of the partners in any of them at the expense of the rights of the minority

c If the merger is based on deception and fraud or if the merger results in damages to the creditors .

d If the merger leads to a monopoly or was preceded by a monopoly and it appears that the merger causes damage to the public economic interest .

- المادة 236 الطعن بالاندماج لا يوقف استمرار اجراءاته
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 2002-07-16

لا يوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به إلى أن يصدر قرار قضائي قطعي بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان أن تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لاتخاذ اجراءات معينة لتصحيح الأسباب التي أدت إلى الطعن بالبطلان ، ولها رد الدعوى بطلب البطلان إذا قامت الجهة المعنية بتصحيح الأوضاع قبل النطق بالحكم .

- Article 236

The appeal of the invalidity of the merger shall not cease to apply until a final judicial decision is issued and the court may when considering the action for the invalidity of its own accord set a time limit for taking specific measures to rectify the reasons which led to the appeal of the invalidity The case may be dismissed by a request for annulment should the concerned authority rectify the situation prior to the issuance of the judgment

- المادة 237 مسؤولية رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدققو الحسابات للشركة المندمجة او الدامجة عن المطالبات قبل تاريخ الدمج
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام ومدققو الحسابات لكل من الشركات المندمجة أو الدامجة

- Article 237

The chairman and members of the general manager and the auditors of the merging or merging companies shall be personally liable

مسؤولون بصفة شخصية تجاه الغير عن أي مطالبات أو التزامات أو ادعاءات يدعي بها على الشركة ولم تكن مسجلة أو لم يتم الاعلان عنها قبل تاريخ الدمج النهائي وللمحكمة اعفاء أولئك الأشخاص من هذه المسؤولية إذا ثبت لها أنهم لم يكونوا مسؤولين عن تلك الالتزامات والمطالبات أو لم يكونوا يعلمون بها .

towards third parties for any claims obligations or claims against the company which were not registered or not notified before the date of the final amalgamation and the court may exempt such persons from such liability if if it is established that they were not liable or did not have knowledge of such obligations and claims

- المادة 238 الشركة الدامجة خلف قانوني للشركات المندمجة
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكما بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها .

- Article 238

All rights and obligations of the merging companies shall be transferred to the merging company or the company resulting from the merger legally after the completion of the merger procedures and the registration of the company in accordance with the provisions of this Law The merging company or the one resulting from the merger shall be considered a legal successor to the merging companies and shall replace them in all their rights and obligations.

- المادة 239 حق الشركة الدامجة بالرجوع على الشركات المندمجة بالالتزامات التي ادتها عنهم
الباب الحادي عشر - تحول الشركات واندماجها وتملكها
تاريخ السريان 1997-06-14

إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على احدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج ، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين او العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول بها .

- Article 239

If obligations or claims arise from one of the merging companies after the definitive amalgamation that were hidden by some of the officials or employees of the company they shall be paid to their respective owners by the merging company or by the company resulting from the merger It shall have the right to recourse against the amounts paid by

those officials or employees at the risk of the penalties prescribed for that act in accordance with the laws in force

- Article 240

- المادة 240 تعريف الشركة الاجنبية العاملة وانواعها وشروط ممارستها للعمل في الاردن
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 16-07-2002

أ- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية العاملة ، الشركة أو الهيئة المسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى جنسيتها غير أردنية ، وتقسم من حيث طبيعة عملها إلى نوعين :-

1- شركات تعمل لمدة محدودة ، وهي الشركات التي تحال عليها عطاءات لتنفيذ أعمالها في المملكة لمدة محدودة ينتهي تسجيلها بانتهاء تلك الأعمال ما لم تحصل على عقود جديدة ، وعندها يمتد تسجيلها لتنفيذ تلك الأعمال ، ويتم شطب تسجيلها بعد تنفيذ كامل أعمالها في المملكة وتصفية حقوقها والتزاماتها .

2- شركات تعمل بصفة دائمة في المملكة بترخيص من الجهات الرسمية المختصة .

ب - لا يجوز لأي شركة أو هيئة أجنبية أن تمارس أي عمل تجاري في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون بعد الحصول على تصريح بالعمل بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها .

a- For the purposes of this Law a foreign operating company shall mean A company or body registered outside the Kingdom and whose head office is located in another country whose nationality is not Jordanian They are divided according to the nature of their work into two types:

1- companies operating for a limited period of time These are companies to which bids are referred to carry out their operations in the Kingdom for a limited period of time whose registration expires upon the conclusion of those works unless they obtain new contracts Its registration shall then be extended to carry out those acts Its registration shall be deleted after the completion of its operations in the Kingdom and the liquidation of its rights and obligations.

2- Companies operating permanently in the Kingdom with a license from the competent official authorities

b - No foreign company or entity may conduct any commercial business in the Kingdom unless it is registered pursuant to the provisions of this Law after obtaining a work permit in accordance with the laws and regulations in force .

- Article 241

a- The application for the registration of the foreign company or entity shall be submitted

- المادة 241 تسجيل الشركة الاجنبية والوثائق الواجب تقديمها للمراقب

الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية

تاريخ السريان 11-11-2023

©قسطاس للتقنيات القانونية

أ - يقدم طلب تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية إلى المراقب مرفقا بالبيانات والوثائق التالية مترجمة إلى اللغة العربية على أن تكون ترجمتها مصدقة لدى الكاتب العدل في المملكة :

1 - نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي أو أي مستند آخر تألفت بموجبه وبيان كيفية تأسيسها .

2 - الوثائق الخطية الرسمية التي تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة لممارسة العمل واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها .

3 - قائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة أو هيئة المديرين أو الشركاء حسب مقتضى الحال ، وجنسية كل منهم ، وأسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة .

4 - نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الأجنبية بموجبها شخصا مقيما في المملكة لتولي اعمالها والتبلغ نيابة عنها .

5 - البيانات المالية لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني .

6 - أية بيانات أو معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها .

ب - يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل أو أحـد المحامين المزاولين من قبل الشخص المفوض بتسجيل الشركة ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :-

1 - اسم الشركة ونوعها ورأسمالها .

2 - غايات الشركة التي ستقوم بها في المملكة .

3 - بيانات تفصيلية عن المؤسسين أو الشركاء أو مجلس الإدارة وحصة كل منهم .

4 - أية بيانات أو معلومات يرى المراقب تقديمها .

to the Controller accompanied by the following particulars and documents translated into Arabic provided that the translation thereof be attested by the Notary Public in the Kingdom:

1 a copy of its Memorandum of Association and Articles of Association or any other document in which it was formed and a statement of the method of its incorporation .

2 The official written documents proving that it has obtained the approval of the competent authorities in the Kingdom to conduct business and invest foreign capital therein pursuant to the legislation in force .

3 a list of the names of the members of the board of directors of the company or the management committee or partners as the case may be the nationality of each of them and the names of the persons authorized to sign on behalf of the company

4- A copy of the power of attorney by which the foreign company authorizes a person residing in the Kingdom to undertake its business and report on its behalf

5- The financial statements of the last financial year of the company at its head office certified by a certified auditor

6 Any other data or information that the Controller deems necessary to provide .

b- The application for registration shall be signed before the Controller or his authorized representative in writing before the Notary Public or any of the practicing attorneys by the

person authorized to register the company and the application shall include the main information about the company in particular the following

1 The name, type and capital of the company.

2- The objectives of the company to be established in the Kingdom

3- Detailed data about the founders partners or the board of directors and the share of each of them

4- Any data or information that the Controller deems to be provided

- المادة 242 صلاحية المراقب في قبول او رفض التسجيل وتبليغه عن اي تغيير يطرأ عليها
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية والاعلان على تسجيلها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية .

ب - تتبع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عند اجراء أي تغيير يطرأ على بيانات الشركة المقدمة عند تسجيلها ، وعليها تقديم هذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها .

ج - على فرع الشركة الاجنبية العامل في المملكة ان يعلن في وثائقه الرسمية ومراسلاته عن اسم الشركة الاجنبية الام وجنسيتها وشكلها القانوني وعنوانها وراسمالها في بلدها وفي المملكة وكذلك عن رقم تسجيل فرعه لدى المراقب .

- Article 242

a- The Controller may approve the registration of the foreign company or organization or refuse the registration and in case of approval the legal procedures for the registration of the company or the organization in the Register of Foreign Companies shall be completed and the registration thereof announced in the Official Gazette after payment of the legal fees

b- The procedures set forth in paragraph (a) of this Article shall be followed in the event of any change to the details of the company submitted upon its registration It shall submit such changes within thirty days from the date of their occurrence .

c- A branch of a foreign company operating in the Kingdom shall declare in its official

documents and correspondence the name of the foreign parent company its nationality legal form its address and its capital in its home country and in the Kingdom as well as the registration number of its branch with the Controller

- Article 243

a- A foreign company or entity registered in accordance with the provisions of this Law shall do the following:

1 to submit to the Controller within three months from the end of each fiscal year its balance sheet and profit and loss account for its operations in the Kingdom certified by a Jordanian chartered auditor

2 The balance sheet and the profit and loss account for its operations in the Kingdom shall be published in at least two daily local newspapers within sixty days from the date of submitting these statements to the Controller

3 The Minister may exempt any company from the provisions of clauses 1 and 2 upon the recommendation of the Companies Controller .

b- The Controller or his representative may peruse the books and documents of the company and the company shall place at his disposal such books and documents.

- Article 244

- المادة 243 واجبات الشركة الاجنبية المسجلة
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - على الشركة أو الهيئة الأجنبية المسجلة وفقا لأحكام هذا القانون القيام بما يلي :-

1 - أن تقدم إلى المراقب خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ميزانيتها وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة مصدقة من مدقق حسابات قانوني أردني .

2 - أن تنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم هذه البيانات للمراقب .

3 - للوزير استثناء أي شركة من أحكام البندين (1) و (2) بناء على تنسيب مراقب الشركات .

ب - للمراقب أو من ينتدبه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وعلى الشركة أن تضع تحت تصرفه تلك الدفاتر والمستندات .

- المادة 244 واجبات الشركة الاجنبية طالبة الشطب وما يسري عليها من احكام
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - على الشركة أو الهيئة الأجنبية تبليغ المراقب خطياً عن التاريخ الذي تتوقع فيه انتهاء عملها في المملكة أو التاريخ المحدد لانتهائه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من ذلك التاريخ ، وأن تثبت للمراقب تسوية جميع ما عليها من التزامات ترتبت على عملها في المملكة قبل الموافقة على شطب تسجيلها .

ب - تسري الأحكام العامة للتصفية المنصوص عليها في هذا القانون على فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة التي يقع مركز ادارتها في الخارج .

a) The foreign company or entity shall notify the Controller in writing of the date on which it expects to end its operations in the Kingdom or the date fixed for its expiry at least thirty days prior to such date It shall prove to the Controller that it has settled all its obligations arising from its work in the Kingdom prior to approving the deletion of its registration

b - The general provisions for liquidation provided for in this Law shall apply to the branches of foreign companies operating in the Kingdom and whose headquarters are located abroad .

- المادة 245 تعريف الشركة الاجنبية غير العاملة وما يحظر عليها وموطن المقر
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة الشركة أو الهيئة التي تتخذ من المملكة مقراً أو مكتب تمثيل لأعمالها التي تقوم بها خارج المملكة وذلك بقصد استخدام مقرهاً أو مكتبها لتوجيه أعمالها تلك وتنسيقها مع مركزها الرئيسي .

ب - يحظر على الشركة الأجنبية غير العاملة أن تزاول أي عمل أو نشاط تجاري داخل المملكة بما في ذلك أعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين وذلك تحت طائلة شطب تسجيلها وتحميلها مسؤولية التعويض عن أي خسارة أو ضرر ألحقته بالغير .

ج - يجوز تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لانشاء مقر لها أو مكاتب تمثيل أو ايصال خدمات أو مكاتب فنية أو علمية ، وتعتبر مدينة عمان موطناً لها لغايات التقاضي .

- Article 245

a- For the purposes of this Law a foreign company not operating in the Kingdom means a company or body which has its headquarters or representative office in the Kingdom for its business outside the Kingdom for the purpose of using its domicile or office to direct and coordinate its activities with its head office

b - A Non Operating Foreign Company is prohibited from carrying on any business or commercial activity inside the Kingdom including the work of commercial agents and brokers at the risk of delisting its registration and holding it liable for compensation for any loss or damage incurred by it to third parties .

c) A foreign company that is not operating in the Kingdom may be registered in accordance

with the provisions of this Law to establish a headquarters or representative offices or to conduct technical or scientific services or offices The city of Amman shall be considered its domicile for the purposes of litigation

- Article 246

a- An application for the registration of a foreign non operating company shall be submitted to the Controller together with the following documents translated into Arabic and certified by the Notary Public in the Kingdom:

1- A certificate of registration of the company at its head office

2 its articles of incorporation and articles of association specifying its objectives , capital and type .

3- Power of attorney authorizing a person residing in the Kingdom to carry out its business and registering it for the purposes of this Law

4- The financial statements of the last two financial years of the company in the country of its head office certified by a certified auditor and the Minister upon justified recommendation of the Controller may exempt the company from submitting these statements

b- The registration application shall be signed before the Controller or his authorized

- المادة 246 طلب تسجيل الشركة الاجنبية والوثائق المتوجب تقديمها للمراقب
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يقدم طلب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة إلى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات التالية مترجمة إلى اللغة العربية ومصدقة ترجمتها لدى الكاتب العدل في المملكة :

1- شهادة تسجيل الشركة في مركزها الرئيسي .

2- عقد تأسيسها ونظامها اللذين يبينان غاياتها ورأسمالها ونوعها .

3- الوكالة التي تفوض بموجبها شخصا مقيما في المملكة للقيام بأعمالها وتسجيلها لأغراض هذا القانون .

4- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركة في بلد مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني وللوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب اعفاء الشركة من تقديم هذه البيانات.

ب - يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطيا او أمام الكاتب العدل أو أحـد المحامين المزاولين على ان يتضمن المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :-

1- اسم الشركة الاجنبية ومركزها الرئيسي وتاريخ تسجيلها وغاياتها .

2- نوع الشركة وجنسيتها وعنوانها في بلد تسجيلها .

3- رأسمال الشركة وأسماء المؤسسين أو الشركاء وجنسية كل منهم وحصته ومعلومات عن مجلس ادارتها .

representative in writing before the Notary Public or any of the practicing lawyers provided that it includes the main information about the company and in particular the following:

1- The name of the foreign company its head office date of its registration and its objectives

2- The type, nationality and address of the company in the country of its registration

3- The capital of the company and the names of the founders or partners the nationality of each of them and his share and information on its board of directors

4- Any other information that the Controller deems necessary to provide

4- اي معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها .

- Article 247

a- The Controller may approve the registration of the Non Operating Foreign Company or Organization or refuse the registration and in case of such approval the legal procedures of registering the company or the Authority in the Register of Non Operating Foreign Companies and announcing its registration in the Official Gazette shall be completed provided that proof of the existence of a physical domicile in the Kingdom shall be submitted to the Controller .

b- Approval registration and publication procedures shall be followed for any changes occurring in the master data of the company

- المادة 247 صلاحية المراقب في قبول او رفض التسجيل وتبليغه عن اي تغيير يطرأ عليها
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية غير العاملة أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الإجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية غير العاملة والاعلان عن تسجيلها في الجريدة الرسمية على ان تقدم الى المراقب ما يثبت وجود مقر فعلي لها داخل المملكة .

ب - تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن ممثلها في المملكة ويجب تبليغ المراقب بهذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من وقوعها .

and its representative in the Kingdom and the Controller shall be notified of such changes within thirty days of their occurrence

- المادة 248 المميزات التي تتمتع بها الشركة الاجنبية غير العاملة
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 16-07-2002

تتمتع الشركة الأجنبية غير العاملة بما يلي :-

أ - الاعفاء من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الأجنبية العاملة .

ب - اعفاء الأرباح الواردة إليها عن أعمالها في الخارج من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

ج - الاعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ومن رسوم التسجيل لديها ومن أي التزامات تجاهها بما في ذلك رخصة المهن التجارية .

د - اعفاء الرواتب والأجور التي تدفعها الشركة الأجنبية غير العاملة لمستخدميها غير الأردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية .

هـ - السماح لها بإدخال العينات والنماذج التجارية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد .

و - اعفاء الأثاث والتجهيزات التي تستوردها الشركة واللازمة لتجهيز مكاتبها من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الأخرى .

ز - السماح للشركة باستيراد سيارة واحدة تحت وضع الإدخال المؤقت كل خمس سنوات لاستعمال مستخدميها من غير الأردنيين .

ح - للوزير بناء على تنسيب المراقب في حالات مبررة السماح للشركة بإدخال سيارة أخرى تحت وضع الإدخال المؤقت .

- Article 248

A foreign non-operating company shall enjoy the following:

a) Exemption from the registration and publication fees imposed on operating foreign companies .

b- The profits received by it from its operations abroad shall be exempted from the income and social services taxes

c- Exemption from registration with the Chambers of Commerce and Industry and trade unions registration fees and any obligations towards them including the licensing of trade professions

d- Salaries and wages paid by a foreign non-operating company to its non-Jordanian employees working at its headquarters in the Kingdom shall be exempted from income and social services taxes

e- Allow it to bring in commercial samples and models exempted from customs duties and import duties

f- Exemption of the furniture and equipment imported by the company and required to equip its offices from customs duties and other fees and charges .

g- Allow the company to import one vehicle under temporary admission status every five years for the use of its non-Jordanian employees.

h- The Minister may upon the recommendation of the Controller in justified cases allow the company to admit another vehicle under temporary admission status .

i- A special regulation will determine the conditions under which the exemptions mentioned in this Article will be granted.

ط - تحدد بنظام خاص الشروط التي تمنح بموجبها الاعفاءات المذكورة في هذه المادة .

- Article 249

The number of Jordanian employees in a foreign company not operating in the Kingdom may not be less than half of its total employees .

- المادة 249 عدد المستخدمين الاردنيين في الشركة الاجنبية غير العاملة
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 1997-06-14

لا يجوز أن يقل عدد المستخدمين الأردنيين في الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة عن نصف مجموع المستخدمين لديها .

- Article 250

A Non Operating Foreign Company shall be allowed to open a non resident account in the licensed commercial banks in Jordanian Dinars or in foreign currencies provided that such funds are transferred to it from abroad through the bank .

- المادة 250 حق الشركة الاجنبية غير العاملة في فتح حساب غير مقيم في البنوك التجارية
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 1997-06-14

يسمح للشركة الأجنبية غير العاملة أن تفتح لها حسابا غير مقيم في البنوك التجارية المرخصة بالدينار الأردني أو بالعملات الأجنبية شريطة أن تكون هذه الأموال محولة إليها من الخارج عن طريق البنك .

- Article 251

- المادة 251 حالات شطب تسجيل الشركة الاجنبية غير العاملة
الباب الثاني عشر - الشركات الأجنبية
تاريخ السريان 2002-07-16

للوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة إذا تبين له إنها تمارس أي عمل تجاري في المملكة او لم يعد لها مقر فعلي فيها أو خالفت أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بموجبه .

The Minister may upon the recommendation of the Controller delete the registration of a foreign company not operating in the Kingdom if it appears to him that it is carrying on any commercial business in the Kingdom or no longer has a physical domicile there or if it has violated the provisions of this Law or any regulations or instructions issued in pursuance hereof

- المادة 252 التصفية الاختيارية والتصفية الاجبارية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - تصفى الشركة المساهمة العامة أما تصفية اختيارية من هيئتها العامة غير العادية أو تصفية اجبارية بقرار قطعي من المحكمة ولا تفسخ الشركة إلا بعد استكمال اجراءات تصفيتها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- تحدد اجراءات التصفية وتنظيمها وتنفيذها وعمل المصفي بما في ذلك التقارير التي يتوجب عليه تقديمها بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

- Article 252

a Public Joint Stock Company shall be liquidated either voluntarily by its extraordinary general assembly or compulsory liquidation by a final decision of the Court and the company shall not be dissolved except after completing the liquidation procedures pursuant to the provisions of this Law .

b- The procedures for organizing and implementing the liquidation and the work of the liquidator including the reports he must submit shall be determined pursuant to a special regulation issued for this purpose.

- Article 253

If a decision is issued to liquidate the Public Joint Stock Company and a liquidator is appointed for it The liquidator shall supervise the company ', s normal business and safeguard its funds and assets .

- المادة 253 الحكم بتصفية الشركة يوجب تعيين مصفي لها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

إذا صدر قرار بتصفية الشركة المساهمة العامة وتعيين مصف لها ، يتولى المصفي الاشراف على أعمال الشركة المعتادة والمحافظة على أموالها وموجوداتها .

- Article 254

a The company which is decided to be liquidated shall cease to practice its activities from the date of the General Assembly decision in case of voluntary liquidation and from the date of the court decision in case of compulsory liquidation and the legal personality of the company shall continue to be represented by the liquidator until its dissolution after the completion of its liquidation

b- The entity that decided to liquidate the company shall provide the Controller the Authority the Financial Market and the Center with a copy of its decision within three days of its issuance and the Controller shall publish it in the Official Gazette and at least two daily local newspapers within a period not exceeding seven days from the date of his notification of the decision

c- The liquidator shall add the phrase (under liquidation) to the name of the company on all its papers and correspondences.

- المادة 254 وجوب توقف الشركة التي تقرر تصفيتها ويمثلها المصفي واضافة عبارة تحت التصفية لاسمها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حالة التصفية الاجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من تصفيتها .

ب - على الجهة التي قررت تصفية الشركة تزويد المراقب والهيئة والسوق المالي والمركز بنسخة من قرارها خلال ثلاثة أيام من صدوره وعلى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبلغه للقرار .

ج - على المصفي إضافة عبارة (تحت التصفية) إلى اسم الشركة في جميع أوراقها ومراسلاتها .

- المادة 255 الحالات الممنوع القيام بها للشركات تحت التصفية و القاء الحجز عليها وواجبات مأمور الاجراء وبيع موجوداتها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يعتبر باطلا :-

1 - كل تصرف بأموال الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية وحقوقها وأي تداول بأسهمها ونقل ملكيتها .

2 - أي تغيير أو تعديل في التزامات رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الموجودة تحت التصفية أو في التزامات الغير تجاهها .

3 - أي حجز على أموال الشركة ، وموجوداتها وأي تصرف آخر أو تنفيذ يجري على تلك الأموال والموجودات بعد صدور القرار بتصفية الشركة .

4 - جميع عقود الرهن أو التأمين على أموال الشركة وموجوداتها ، والعقود أو الاجراءات الأخرى التي ترتب التزامات أو امتيازات على أموال الشركة وموجوداتها إذا تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على قرار تصفية الشركة ، إلا إذا ثبت أن الشركة قادرة على الوفاء بجميع ديونها بعد انتهاء التصفية ، ولا يسري هذا البطلان إلا على المبلغ الذي يزيد على ما دفع للشركة بموجب تلك العقود وقت انشائها أو بعد ذلك مع الفوائد القانونية عليها .

5 - كل تحويل لأموال الشركة تحت التصفية وموجوداتها أو التنازل عنها أو اجراء أي تصرف بها بطريق التدليس لتفضيل بعض دائني الشركة على غيرهم .

ب - يفقد المحكوم له على الشركة حقه بما أوقعه من حجز على أموال الشركة وموجوداتها وفي أي اجراء آخر اتخذه بشأنها إلا إذا كان الحجز أو الاجراء قد تم قبل بدء اجراءات تصفية الشركة .

ج - إذا تبلغ مأمور الاجراء اشعاراً بصدور قرار تصفية الشركة المساهمة العامة قبل بيع أموالها وموجوداتها المحجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ عليها فيترتب عليه أن يسلم تلك الأموال والموجودات للمصفي بما في ذلك

- Article 255

a- It shall be deemed void:

1 any disposal of the rights and rights of the Public Shareholding Company existing in liquidation and any circulation of its shares and transfer of its ownership

2- Any change or amendment in the obligations of the chairman and members of the board of directors of the company under liquidation or in the obligations of third parties towards it

3 any attachment of funds of the company and its assets and any other disposition or execution of such funds and assets after the issuance of the decision to liquidate the company .

All contracts of pledge or insurance of the company', s funds and assets contracts or other measures giving rise to obligations or privileges on the funds and assets of the company if made within the three months preceding the decision to liquidate the company Unless it is established that the company will be able to pay all its debts after the conclusion of the liquidation Such invalidity shall only apply to the amount in excess of what was paid to the company under such contracts at the time of its establishment or thereafter together with the legal interest thereon .

ما تسلمه منها من الشركة ، وتكون النفقات الاجرائية ورسومها دينا ممتازاً على تلك الأموال والموجودات .

د - للمحكمة أن تأذن للمصفي ببيع موجودات الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية سواء أكانت تصفية اختيارية أو اجبارية إذا تبين لها أن مصلحة الشركة تستدعي ذلك .

5- Any transfer of funds and assets of the company under liquidation or assignment thereof or any disposal thereof fraudulently in order to favor some of the creditors of the company over others

b- The judgment creditor against the company shall forfeit his right for any attachment he has placed on the company’s funds and assets and in any other action taken in respect thereof unless the attachment or the procedure was executed prior to the commencement of the company liquidation procedures

c) If the bailiff is notified of the decision to liquidate the Public Joint Stock Company prior to the sale of the confiscated funds and assets or before the completion of the execution transaction on the Public Shareholding Company he must deliver such funds and assets to the liquidator including the amounts received therefrom from the company The procedural expenses and fees thereof shall be a preferential debt over such funds and assets .

d- The court may authorize the liquidator to sell the assets of the Public Shareholding Company under liquidation whether voluntary or compulsory if it finds that the interest of the company so requires

- المادة 256 حسم نفقات التصفية وتسديد ديونها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

- Article 256

يسدد المصفي ديون الشركة وفق الترتيب التالي بعد حسم نفقات التصفية بما في ذلك أتعاب المصفي وتحت طائلة البطلان في حالة المخالفة لهذا الترتيب :-

أ - المبالغ المستحقة للعاملين في الشركة .

ب - المبالغ المستحقة للخزينة العامة والبلديات .

ج - بدلات الايجار المستحقة لمالك أي عقار مؤجر للشركة .

د - المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها .

The liquidator shall settle the debts of the company in the following order after deducting the liquidation expenses including the liquidator’s fees and under penalty of nullity in case of violation of this arrangement:

a - Amounts due to the employees of the Company .

b - Amounts due to the Public Treasury and the municipalities .

c- Rents due to the owner of any real property leased to the company

d - other amounts due according to the order of their privileges in accordance with the laws in force .

- المادة 257 مسؤولية رئيس واعضاء مجلس الادارة ومديرها العام عن اموال الشركة تحت التصفية وتطبيق احكام قانون التجارة المتعلقة بالافلاس عليهم
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - إذا أساء أي مؤسس للشركة المساهمة العامة أو رئيس أو عضو مجلس إدارتها أو أي مدير أو موظف فيها استعمال أي أموال تخص الشركة تحت التصفية أو أبقاها لديه أو أصبح ملزماً بدفعها أو مسؤولاً عنها ، فيلزم بإعادتها للشركة مع الفائدة القانونية وضمان التعويض عن أي ضرر ألحقه بالشركة أو بالغير ، بالإضافة إلى تحمله أي مسؤولية جزائية ترتبها عليه التشريعات المعمول بها .

ب - إذا ظهر أثناء التصفية أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائنيها ، فيعتبر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القائم ورئيس وأعضاء أي مجلس ادارة سابق للشركة اشترك في تلك الأعمال ملزما شخصياً عن ديون الشركة والتزاماتها أو عن أي منها حسب مقتضى الحال .

- Article 257

a) if any founder or chairman or member of its board of directors or any manager or employee therein abuses any funds belonging to the company under liquidation has kept it with him or becomes obligated or liable to pay it He shall return it to the company with legal interest and guarantee compensation for any damage he may cause to the company or to a third party In addition to his incurring any criminal liability imposed on him by the legislations in force .

b if it appears during the liquidation that certain business of the company has been

conducted with intent to defraud its creditors The existing chairman and members of the company ', s board of directors and the chairman and members of any previous board of directors of the company who participated in such activities shall be deemed personally liable for all or any of the company ', s debts and obligations as the case may be .

c The provisions of Chapter Two of the Commercial Law relating to bankruptcy shall apply to companies and persons members of their boards of directors or the like mentioned in this Law .

ج - تسري أحكام الباب الثاني من قانون التجارة المتعلقة بالإفلاس على الشركات والأشخاص وآعضاء مجالس الإدارة أو من في حكمهم الوارد ذكرهم في هذا القانون .

- Article 258

a - if the liquidation has not been completed within one year from the commencement of the proceedings thereof The liquidator shall send to the Controller a statement including the details related to the liquidation and the stage reached In all cases the term of liquidation shall not exceed three years except in the exceptional cases determined by the Controller in case of voluntary liquidation and the Court in case of compulsory liquidation

b) Any creditor or debtor of the company shall have the right to peruse the statement provided for in paragraph (a) of this Article if it appears from this statement that the liquidator is in possession of any amount of the company’s property that has not been deposited or that has not been distributed

- المادة 258 مدة التصفية وايداع المصفي اموالها لدى البنك المعين من المراقب
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - إذا لم تنته التصفية خلال سنة من بدء اجراءتها ، فعلى المصفي أن يرسل إلى المراقب بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتصفية والمرحلة التي وصلت إليها ، ويشترط في جميع الأحوال أن لا تزيد مدة التصفية على ثلاث سنوات إلا في الحالات الاستثنائية التي يقدرها المراقب في حالة التصفية الاختيارية والمحكمة في حالة التصفية الاجبارية .

ب - يحق لكل دائن أو مدين للشركة أن يطلع على البيان المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وإذا ظهر من هذا البيان أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع بعد مضي ستة أشهر على تسلمه ، فعلى المصفي أن يودع ذلك المبلغ حالاً باسم الشركة تحت التصفية لدى البنك الذي يعينه المراقب .

after the lapse of six months from its receipt The liquidator must deposit that amount immediately in the name of the company under liquidation with the bank appointed by the Controller

- Article 259

A Public Shareholding Company will be voluntarily liquidated in any of the following cases:

a- Upon the expiry of the period fixed for the company unless the General Assembly decides to extend it

b- By completing or selecting the objective for which the company was incorporated or by the impossibility or non-acceptability of this objective

c) the issuance of a decision by the General Assembly of the company to dissolve and liquidate the company .

d - In other cases provided for by the Articles of Association of the company .

- المادة 259 حالات تصفية الشركة المساهمة تصفية اختيارية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية :

أ - بانتهاء المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدها .

ب - بإتمام أو انتقاء الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة اتمام هذه الغاية أو انتفاءها .

ج - بصدور قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها وتصفيتها .

د - في الحالات الأخرى التي ينص عليها نظام الشركة .

- Article 260

a- The General Assembly of a Public Joint Stock Company shall upon issuing its decision to liquidate the company shall appoint one or more liquidators and if the liquidator is not appointed the Controller shall appoint him and determine his remuneration

- المادة 260 تعيين المصفي وبدء اجراءات التصفية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - تعين الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة عند اصدار قرارها بتصفية الشركة مصفيا أو أكثر وإذا لم تعين المصفي يتولى المراقب تعيينه وتحديد أتعابه .

©قسطاس للتقنيات القانونية

ب - تبدأ اجراءات تصفية الشركة من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بذلك أو من تاريخ تعيين المصفي إذا تم تعيينه بعد صدور قرار التصفية .

b- The liquidation procedures of the company shall start from the date of the issuance of the General Assembly resolution to that effect or from the date of the appointment of the liquidator if he was appointed after the issuance of the liquidation decision

- المادة 261 اجراءات المصفي في تسوية حقوق الشركة والتزاماتها وتصفية موجوداتها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

يتولى المصفي تسوية حقوق الشركة المساهمة العامة والتزاماتها وتصفية موجوداتها وفقا للاجراءات التالية :-

أ - يمارس الصلاحيات التي يخولها القانون للمصفي في التصفية الإجبارية للشركة .

ب - ينظم قائمة بأسماء المدينين للشركة ويضع تقريرا بالأعمال والاجراءات التي قام بها للمطالبة بالديون المستحقة للشركة على مدينيها وتعتبر هذه القائمة بينة أولية على أن الأشخاص الواردة أسماؤهم فيها هم المدينون لها .

ج - يتولى دفع ديون الشركة ويسوى ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

د - إذا عين أكثر من مصف واحد فتتخذ قراراتهم وفقا لما نص عليه في قرار تعيينهم وإذا لم ينص فيه على ذلك فتتخذ قراراتهم باجماعهم أو الاغلبية المطلقة لهم ويرجع للمحكمة للفصل بقراراتهم في حالة اختلافهم فيها .

- Article 261

The liquidator shall settle the rights and obligations of the Public Joint Stock Company and liquidate its assets in accordance with the following procedures:

a- He shall exercise the powers granted by law to the liquidator in the compulsory liquidation of the company

b- organize a list of the names of the debtors of the company and report on the actions and procedures he has taken to claim the debts owed to the company by its debtors and this list shall be considered preliminary evidence that the persons mentioned therein are its debtors

c- Pay the debts of the company and settle the rights and obligations of the company

d If more than one liquidator is appointed their decisions shall be taken in accordance with what is stipulated in the decision appointing them and if this is not stipulated then their decisions shall be taken unanimously or by the absolute majority of them and the court shall

refer to their decisions in case they differ thereon

- Article 262

a) Any agreement concluded between the liquidator and the creditors of the Public Shareholding Company shall be deemed binding upon it if accompanied by the approval of its general assembly and it shall also be binding on the creditors of the company if accepted by a number of them whose total debts amount to three quarters of the debts due thereon and the creditors secured by mortgage lien or insurance may not participate in voting on the This decision. Such agreement concluded under this paragraph shall be announced in two daily newspapers within a period not exceeding seven days from the date of its conclusion

b- Any creditor or debtor may challenge the agreement stipulated in paragraph (a) of this Article before the court within fifteen days from the date of the notification.

- المادة 262 الزامية الاتفاق بين المصفي ودائني الشركة والطعن فيه
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 1997-06-14

أ - كل اتفاق يتم بين المصفي ودائني الشركة المساهمة العامة يعتبر ملزما لها إذا اقترن بموافقة هيئتها العامة كما يكون ملزما لدائني الشركة إذا قبله عدد منهم يبلغ مجموع ديونهم ثلاثة أرباع الديون المستحقة عليها ولا يجوز اشتراك الدائنين المضمونة ديونهم برهن أو امتياز أو تأمين في التصويت على هذا القرار. على أن يتم الإعلان عن هذا الاتفاق المبرم بموجب هذه الفقرة في صحيفتين يوميتين وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ إبرامه .

ب - يجوز لأي دائن أو مدين أن يطعن في الاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

- Article 263

The liquidator and any debtor or creditor of the Public Shareholding Company and any interested party may request the court to decide on any issue arising in the voluntary liquidation proceedings in accordance with the

- المادة 263 الفصل في المسائل الناشئة عن اجراءات التصفية الاختيارية وفقا لاحكام التصفية الاجبارية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 1997-06-14

©قسطاس للتقنيات القانونية

manner in which the issues arising in the compulsory liquidation proceedings have been decided pursuant to the provisions of this Law

للمصفي ولأي مدين أو دائن للشركة المساهمة العامة ولكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة أن تفصل في أي مسألة تنشأ في اجراءات التصفية الاختيارية وفقا للطريقة التي تم فيها الفصل في المسائل التي تنشأ في اجراءات التصفية الاجبارية بمقتضى أحكام هذا القانون .

- Article 264

a. The liquidator may during the course of the voluntary liquidation invite the general assembly of the company to obtain its approval on any matter he deems necessary including rescission of its liquidation The Controller may summon the General Assembly upon a request submitted to it by shareholders or partners who own more than (25%) of the Company', s subscribed capital to discuss the procedures of liquidation or dismiss the liquidator and elect another person.

b. 1. The liquidator shall within thirty days from the date of the issuance of the liquidation decision publish the announcement of the liquidation in a conspicuous place in at least two local daily newspapers to notify the creditors of the obligation to submit their claims towards the company whether they are due or not within two months if they are resident in the Kingdom and three months if they are resident outside the Kingdom .

2. Such notice shall be republished in the same manner immediately upon the expiration of fourteen days from the date of

- المادة 264 حق المصفي في دعوة الهيئة العامة
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 16-07-2002

أ . يجوز للمصفي اثناء سير التصفية الاختيارية ان يدعو الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي امر يراه ضروريا بما في ذلك العدول عن تصفيتها ، ويجوز للمراقب دعوة الهيئة العامة بناء على طلب مقدم اليه من مساهمين او شركاء ممن يملكوا اكثر من (25%) من راسمال الشركة المكتتب به من اجل مناقشة اجراءات التصفية او عزل المصفي وانتخاب غيره .

ب. 1. على المصفي خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار التصفية نشر اعلان التصفية في مكان ظاهر في صحيفتين محليتين يوميتين على الاقل لاشعار الدائنين بلزوم تقديم مطالباتهم تجاه الشركة سواء اكانت مستحقة الوفاء ام لا خلال شهرين اذا كانوا مقيمين في المملكة وثلاثة اشهر اذا كانوا مقيمين خارجها .

2. يعاد نشر هذا الاعلان بالطريقة ذاتها فور انقضاء اربعة عشر يوما على تاريخ نشر الاعلان الاول ، وتحتسب مدة تقديم المطالبات من تاريخ نشر الاعلان الاول .

3. اذا اقتنع المصفي او المحكمة المختصة بوجود عذر مشروع للدائن لعدم تمكنه من تقديم مطالبته خلال المدة المحددة في البند (1) من هذه الفقرة فتمدد ثلاثة اشهر اخرى حدا اعلى .

ج. على الرغم مما ورد النص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة اذا لم يقدم الدائن مطالبته خلال المدد المحددة فيها فيجوز له تقديم مطالبته في أي مرحلة لاحقة

على ان تصبح مطالبته في هذه الحالة في مرتبة تالية لمطالبات الدائنين المقدمة ضمن المدد المحددة في هذه المادة .

publication of the first notice The period for submitting claims shall be calculated from the date of publishing the first advertisement .

3. If the liquidator or the competent court is satisfied that there is a legitimate excuse for the creditor for his inability to submit his claim within the period specified in paragraph 1 of this paragraph it shall be extended for a further three months as a maximum limit .

c. Notwithstanding the provisions of paragraph (b) of this Article if the creditor fails to submit his claim within the time limits specified therein he may submit his claim at any subsequent stage provided that his claim in this case rank next to the claims submitted by the creditors within the time limits specified in this Article .

- المادة 265 تحويل التصفية الاختيارية الى تصفية اجبارية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

للمحكمة ، استناداً لطلب يقدم إليها من المصفي أو المحامي المدني أو المراقب أو من أي من ذي مصلحة ، أن تقرر تحويل التصفية الاختيارية للشركة المساهمة العامة إلى تصفية اجبارية أو الاستمرار في التصفية الاختيارية شريطة أن تجري تحت اشرافها ووفق الشروط والقيود التي تقررها .

- Article 265

to the court on the basis of a request submitted to it by the liquidator civil attorney the controller or any interested party Decide to convert the voluntary liquidation of a Public Shareholding Company to a compulsory liquidation or to continue the voluntary liquidation provided that it is carried out under its supervision and in accordance with the conditions and restrictions it prescribes

- المادة 266 حالات تقديم طلب التصفية وايقاف التصفية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 11-11-2023

- Article 266

أ- مـع مراعاة أحكـام قـانـون الإعسار يقـدم طلـب التصفية الإجباريـة إلى المحكمـة بلائحـة دعـوى مـن وكيـل عـام إدارة قضايا الدولـة أو المراقــب أو مـن ينيبـه وللمحكمـة أن تقرر التصـفيـة في أي من الحالات التالية:-

1 - إذا ارتكبت الشركة مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي .

2 - إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها .

3 - إذا توقفت عن أعمالها مدة سنة دون سبب مبرر أو مشروع .

4 - إذا زاد مجموع خسائر الشركة عن (75 %) من رأسمالها المكتتب به ما لم تقرر هيئتها العامة زيادة رأسمالها .

ب - للوزير الطلب من المراقب او من وكيل عام إدارة قضايا الدولة ايقاف تصفية الشركة اذا قامت بتوفيق اوضاعها قبل صدور القرار بتصفيتها .

ج- 1- ينشأ لدى الدائرة حساب خاص لتغطية الرسوم والمصاريف القضائية أو أي نفقات ضرورية تقدرها المحكمة وتقرر صرفها تترتب على اعمال واجراءات التصفية الاجبارية .

2- يتم تمويل الحساب مما يخصص له في موازنة الدائرة ويستخدم في حال عدم توافر سيولة لدى الشركة ويتم اعادة المبالغ للحساب عند توافر السيولة لدى الشركة في أي وقت أثناء اجراءات التصفية .

3- تنظم احكام وشروط الانفاق من الحساب بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

a- Subject to the provisions of the Insolvency Law an application for compulsory liquidation shall be submitted to the court with a statement of claim from the public representative for managing the affairs of the State or the Comptroller or his representative and the court may decide the liquidation in any of the following cases:

1 If the company commits grave breaches of the Law or its Articles of Association

2 If the company fails to meet its obligations

3 If it ceases its activities for a period of one year without a justified or legitimate reason .

If the total losses of the company exceed 75% of its subscribed capital unless its general assembly decides to increase its capital

b- The Minister may request the Controller or the attorney general of the State Litigation Department to stop the liquidation of the company should it reconcile its positions before the issuance of the decision to liquidate it .

C- 1 A special account shall be established with the Department to cover the judicial fees and expenses or any necessary expenses estimated by the Court and deciding to spend them arising from the compulsory liquidation proceedings and procedures

2- The account shall be financed from what has been allocated to it in the budget of the Department and shall be used in case the

company is not liquid and the amounts shall be returned to the account upon availability of the company at any time during the liquidation procedures

3 The terms and conditions of spending from the account shall be regulated by a regulation issued for this purpose .

- Article 267

a The Court shall be deemed to have commenced the liquidation of the Public Shareholding Company as of the date of submitting the statement of liquidation action to it and the Court may postpone the case or dismiss the case or decide its liquidation and pay the expenses and expenses of the persons responsible for the causes of liquidation

b - The court may upon examining the case for liquidation of the company and before issuing the liquidation decision appoint a liquidator and specify his powers and oblige him to submit a guarantee to the court It may appoint more than one liquidator and may dismiss the liquidator or replace him with another liquidator and the Court shall notify these decisions to the Controller .

c- The court may upon the request of the plaintiff in liquidation suspend the proceedings before the courts in any lawsuit or procedures taken against the company whose liquidation is claimed provided that no new lawsuit or judicial procedures may be heard if they are

- المادة 267 بدء التصفية وتعيين المصفي ووقف الدعاوى المقامة ضد الشركة
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة المساهمة العامة من تاريخ تقديم لائحة دعوى التصفية لها وللمحكمة تأجيل الدعوى أو ردها أو الحكم بالتصفية وبالمصاريف والنفقات على الأشخاص المسؤولين عن أسباب التصفية .

ب - للمحكمة عند النظر في دعوى تصفية الشركة وقبل صدور القرار بالتصفية أن تعين مصفياً ,وتحدد صلاحياته مع الزامه بتقديم كفالة للمحكمة ، ولها تعيين أكثر من مصف واحد ولها عزل المصفي أو استبدال غيره به وتتولى المحكمة تبليغ هذه القرارات إلى المراقب .

ج - للمحكمة بناء على طلب المدعي بالتصفية أن توقف السير في أي دعوى أقيمت أو اجراءات اتخذت ضد الشركة المطالب بتصفيتها أمام المحاكم ويشترط في ذلك أنه لا يجوز سماع أي دعوى أو اجراءات قضائية جديدة إذا أقيمت على الشركة أو اتخذت بحقها بعد تقديم دعوى التصفية .

د. يترتب على صدور قرار التصفية الاجبارية ما يلي :

1. وقف العمل باي تفويض او صلاحية توقيع صادرة عن أي جهة في الشركة ويختص المصفي حصرا بمنح أي تفويض او صلاحية توقيع تتطلبه اجراءات التصفية .

2. وقف احتساب أي فوائد على الديون المترتبة على الشركة الا اذا كانت فوائد هذه الديون مؤمنة برهون او بضمانات صحيحة .

3. وقف احتساب مرور الزمن المانع من سماع الدعوى بشان أي حقوق او مطالبات مستحقة او قائمة لصالح الشركة لمدة ستة اشهر من تاريخ صدور قرار التصفية .

4. وقف السير في الدعاوى والاجراءات القضائية المقامة من الشركة او ضدها لمدة ثلاثة اشهر ، الا اذا قرر المصفي متابعة السير فيها قبل انتهاء هذه المدة ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة .

5. وقف السير في أي معاملات اجرائية او تنفيذية ضد الشركة الا اذا كانت بناء على طلب دائن مرتهن ومتعلقة بالمال المرهون نفسه ، ففي هذه الحالة توقف تلك المعاملات او يمنع قبولها لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ صدور قرار التصفية.

6. سقوط الاجال المتفق عليها مع مديني الشركة لتسديد الالتزامات المترتبة عليهم .

instituted against the company or taken against it after filing the liquidation lawsuit

Dr. The issuance of the decision of compulsory liquidation will result in the following :

1. Suspending any authorization or signature power issued by any entity in the company and the liquidator shall be exclusively competent to grant any authorization or signature power required by the liquidation procedures

2. Suspend the calculation of any interest on the debts due by the company unless the interests of these debts are secured by valid mortgages or guarantees.

3. Suspend the calculation of the passage of time precluding hearing the case in respect of any rights or claims due or outstanding in favor of the company for a period of six months from the date of the issuance of the liquidation decision

4. stay the proceedings and judicial proceedings brought by or against the company for a period of three months Unless the liquidator decides to proceed with it before the expiry of this period Subject to the provisions of paragraph (c) of this Article.

5 to stay the course of any procedural or executive proceedings against the company unless it is at the request of a pledgee creditor and is related to the pledged property itself In such a case such transactions shall be suspended or their acceptance shall be

prohibited for a period of three months from the date of the liquidation decision

6. Forfeiture of the deadlines agreed upon with the debtors of the company for the settlement of their obligations

- Article 268

a The Court upon the request of the liquidator may issue a decision authorizing the liquidator to seize all the funds and assets of the Public Joint Stock Company and deliver them to the liquidator Or he shall immediately transfer to him all the funds records books and papers in his possession and belonging to the company .

b- The decision issued by the court against any debtor of the company shall be considered as conclusive evidence that the person to whom it has passed judgment is entitled to the company taking into consideration the right of the convicted person to appeal the decision

- المادة 268 تسليم المصفي اموال وموجودات الشركة
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - للمحكمة بناء على طلب المصفي أن تصدر قراراً يخول للمصفي وضع يده على جميع أموال وموجودات الشركة المساهمة العامة وتسليمها إلى المصفي ولها بعد صدور قرارها بتصفية الشركة أن تأمر أي مدين لها أو وكيل عنها أو بنك أو مندوب أو موظف بأن يدفع إلى المصفي أو يسلمه أو يحول له على الفور جميع الأموال والسجلات والدفاتر والأوراق الموجودة لديه والعائدة للشركة .

ب - يعتبر القرار الصادر عن المحكمة على أي مدين للشركة بينة قاطعة على أن الذي حكمت به مستحق للشركة مع مراعاة حق المحكوم عليه باستئناف القرار .

- Article 269

a The liquidator may take all the decisions and measures he deems necessary for the completion of the liquidation including

1. Manage the business of the company within the limits required by the liquidation procedures including the execution of contracts existing before the liquidation

- المادة 269 الاجراءات التي يقوم بها المصفي لتصفية الشركة
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 16-07-2002

أ - للمصفي اتخاذ جميع القرارات والاجراءات التي يراها لازمة لاتمام اعمال التصفية بما في ذلك :

1. ادارة اعمال الشركة في حدود ما تتطلبه اجراءات التصفية بما في ذلك تنفيذ العقود القائمة قبل التصفية .

2. جرد اصول الشركة وموجوداتها وحصر مطلوباتها .

2. An inventory of the company', s assets and liabilities and an inventory of its liabilities.

3. Appoint any of the experts and persons to assist him in completing the liquidation procedures or appoint special committees and delegate to them any of the duties and powers vested in him under his supervision

4. Instituting any lawsuits or taking any legal procedures in the name of or on behalf of the Company to collect its debts and preserve its rights including appointing a lawyer to represent the Company in any such lawsuits or procedures

5. Interfering in lawsuits and judicial procedures related to the company', s funds and interests

b- Any creditor or debtor may refer to the court regarding the manner in which the liquidator exercises the powers mentioned in the preceding paragraph and its decision shall be final

3. تعيين أي من الخبراء والاشخاص لمساعدته على اتمام اجراءات التصفية او تعيين لجان خاصة وتفويضها باي من المهام والصلاحيات المنوطة به تحت اشرافه .

4. اقامة أي دعاوى او اتخاذ أي اجراءات قانونية باسم الشركة او نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها بما في ذلك تعيين محام لتمثيل الشركة في أي من هذه الدعاوى او الاجراءات .

5. التدخل في الدعاوى والاجراءات القضائية المتعلقة باموال الشركة ومصالحها .

ب - يجوز لأي دائن أو مدين أن يرجع للمحكمة بشأن الطريقة التي يمارس فيها المصفي للصلاحيات الواردة في الفقرة السابقة ويكون قرارها بذلك قطعيا .

- Article 270

a The liquidator of a Public Joint Stock Company shall abide by the following matters:

1- Deposit the funds received by the company in the name of the company in the bank designated by the court for this purpose

2- Provide the court and the auditor on the prescribed dates with an account certified by the liquidation auditor of the amounts

- المادة 270 واجبات والتزامات المصفي وحق الطعن بقراراته
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يلتزم المصفي للشركة المساهمة العامة التقيد بالأمور التالية :-

1 - ايداع الأموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية .

2 - تزويد المحكمة والمراقب في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه

من مبالغ او دفعها ولا يعتبر هذا الحساب نهائيا إلا تصديقه من قبل المحكمة .

3 - حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين للشركة الاطلاع عليها بموافقة المحكمة .

4 - دعوة الدائنين أو المدينين إلى اجتماعات عامة للتحقق من مطالباتهم وسماع اقتراحاتهم .

5 - مراعاة تعليمات المحكمة وقراراتها المتعلقة بالدائنين والمدينين قي اشرافه على أموال الشركة وموجوداتها وتوزيعها على دائنينها .

ب - يجوز لأي متضرر من أعمال المصفي واجراءاته أن يطعن فيها لدى المحكمة التي لها أن تؤيدها أو تبطلها أو تعدلها ، ويكون قرارها في ذلك قطعياً .

received or paid by the auditor and this account shall not be considered final unless it is approved by the court

3- Maintain organized accounting records and books in accordance with the applicable procedures for liquidation operations and any creditor or debtor of the company may peruse them with the approval of the Court

4- Invite the creditors or debtors to general meetings to verify their claims and hear their suggestions.

5- Observe the instructions and decisions of the Court related to the creditors and debtors in his supervision of the company’s funds and assets and their distribution to its creditors

b) Any aggrieved party aggrieved by the acts and procedures of the liquidator may appeal them to the court which may uphold them nullify or modify them Its decision shall be final

- المادة 271 استئناف قرار المحكمة اثناء التصفية
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها
تاريخ السريان 14-06-1997

يجوز استئناف قرار المحكمة الذي تصدره بتصفية الشركة المساهمة العامة أو أي قرار تصدره أثناء التصفية إلى محكمة الاستئناف وفقاً لأصول المحاكمات المدنية المعمول بها وذلك دون الاخلال بأحكام هذا القانون الخاصة بالقرارات القطعية التي تصدرها المحكمة .

- Article 271

Without prejudice to the provisions of this Law related to final decisions issued by the Court the Court decision to liquidate a Public Joint Stock Company or any decision issued during the liquidation may be appealed to the Court of Appeal in accordance with the applicable civil procedure procedures

- المادة 272 انقضاء الشركة وتصفيتها
الباب الثالث عشر - تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها

- Article 272

تاريخ السريان 16-07-2002

أ - بعد اتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار ، ويتولى المصفي تبليغه إلى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك على نفقة المصفي وإذا تخلف المصفي عن تنفيذ هذا الاجراء خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار ، يغرم مبلغ عشرة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصيره .

ب - اذا تبين ان هناك أي موجودات منقولة او غير منقولة او حقوق للشركة بعد فسخها وشطب تسجيلها فيجوز للمراقب احالة هذه المسالة الى المحكمة لتعيين مصف قانوني او تكليف المصفي السابق لغايات التصرف بتلك الموجودات او تحصيل تلك الحقوق وتسويتها وفق احكام التصفية المنصوص عليها في هذا القانون .

a) Upon completion of the liquidation of a Public Joint Stock Company the court shall issue a decision to dissolve it and the company shall be deemed dissolved from the date of issuance of this decision The liquidator shall notify the Controller to publish it in the Official Gazette and in at least two daily local newspapers at the expense of the liquidator and if the liquidator fails to implement this procedure within fourteen days from the date of issuance of the decision A fine of ten Dinars shall be imposed for each day in which he continues to default

b If it becomes evident that there are any movable or immovable assets or rights of the company after their dissolution and deregistration the Controller may refer this matter to the court to appoint a legal liquidator or assign the previous liquidator for the purposes of disposing of such assets or collecting and settling those rights in accordance with the liquidation provisions stipulated in this Law .

- المادة 273 للوزير والمراقب اتخاذ الاجراءات المناسبة لمراقبة الشركات
الباب الرابع عشر - الرقابة على الشركات
تاريخ السريان 16-10-2021

يترتب على جميع الشركات التقيد بأحكام هذا القانون ومراعاة عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية ونشرة الإصدار وتطبيق القرارات التي تتخذها هيئاتها العامة وللوزير والمراقب اتخاذ الاجراءات التي يريانها مناسبة لمراقبة الشركات للتحقق من تقيدها بتلك الأحكام والعقود والأنظمة والقرارات وتشمل الرقابة بشكل خاص ما يلي :

- Article 273

Article (273 bis):

a- For the purposes of the Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Law a Registered Company shall abide by the following:

أ - فحص حسابات الشركة وقيودها .

ب - التأكد من التزام الشركة بالغايات التي أسست من أجلها .

نص المادة مكرر

المادة (273 مكرر):

أ- للغايات المقصودة في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب تلتزم الشركة المسجلة بما يلي:-

1- الاحتفاظ بسجل يتضمن معلومات المستفيد الحقيقي، والافصاح عنه وعن أي تغيير يطرأ على بياناته خلال ثلاثين يوم عمل من حصول التغيير أو توثيق التغيير لدى الدائرة ، وللمراقب طلب أي من الوثائق والمعلومات اللازمة التي تمكنه من التحقق من صحة المعلومات المقدمة من الشركة .

2- تصويب أوضاعها وفقاً لما ورد في البند (1) من هذه الفقرة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون المعدل.

3- تحديث بياناتها ومعلوماتها الأساسية وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية .

ب- على المراقب تثبيت المستفيد الحقيقي في سجل الكتروني يتضمن البيانات والمعلومات التي يجب الاحتفاظ بها في هذا السجل وله اتاحة هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها للعموم ، أو ربطها على قواعد بيانات الجهات المختصة.

ج- على المراقب التعاون مع الجهات الدولية النظيرة ومتابعة نوعية المساعدة المقدمة استجابة لطلبات التعاون الدولي بشأن المعلومات الأساسية للشركات المسجلة ومعلومات المستفيدين الحقيقيين وتحديد أماكن تواجد

the maintenance of a register containing the beneficial owner information disclose him and any change to his data within thirty working days from the date of the change or document the change with the Department The Controller may request any of the documents and information necessary to enable him to verify the accuracy of the information provided by the Company .

2- Rectify their situation in accordance with paragraph 1 of this paragraph within three months from the effective date of the provisions of this amended Law

3- Update its basic data and information in accordance with the instructions issued for this purpose.

b- The Controller shall confirm the beneficial owner in an electronic record that includes the data and information that must be maintained in such record and he may make such data and information or any part thereof available to the public or linking it to the databases of the competent authorities

c- The Controller shall cooperate with the international counterparties and follow up the quality of the assistance provided in response to the requests for international cooperation regarding the basic information of registered companies and the information of beneficial owners and determination of the locations of residents of such companies abroad in accordance with the legislation in force or pursuant to the principle of reciprocity

Dr. The provisions of this Article will be implemented pursuant to a regulation issued for this purpose .

All companies shall abide by the provisions of this Law and observe their memorandums and articles of association and prospectus and implement the decisions taken by their public bodies and the Minister and the Controller may take the measures they deem appropriate to monitor the companies to verify their compliance with such provisions contracts regulations and decisions The control shall particularly include the following :

a - Examine the accounts and records of the company .

b - ensure that the company complies with the objectives for which it was founded .

PIS:

Article (273 bis):

a- For the purposes of the Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Law a Registered Company shall abide by the following:

the maintenance of a register containing the beneficial owner information disclose him and any change to his data within thirty working days from the date of the change or document the change with the Department The Controller may request any of the documents and information necessary to enable him to

المقيمين منهم في الخارج، وفقا للتشريعات النافذة أو عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

د. يتم تنفيذ احكام هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

verify the accuracy of the information provided by the Company .

2- Rectify their situation in accordance with paragraph 1 of this paragraph within three months from the effective date of the provisions of this amended Law

3- Update its basic data and information in accordance with the instructions issued for this purpose.

b- The Controller shall confirm the beneficial owner in an electronic record that includes the data and information that must be maintained in such record and he may make such data and information or any part thereof available to the public or linking it to the databases of the competent authorities

c- The Controller shall cooperate with the international counterparties and follow up the quality of the assistance provided in response to the requests for international cooperation regarding the basic information of registered companies and the information of beneficial owners and determination of the locations of residents of such companies abroad in accordance with the legislation in force or pursuant to the principle of reciprocity

Dr. The provisions of this Article will be implemented pursuant to a regulation issued for this purpose .

©قسطاس للتقنيات القانونية

تاريخ السريان 16-07-2002

أ- لكل مساهم ولكل شريك في الشركات المسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون الاطلاع على المعلومات والوثائق المنشورة المتعلقة بالشركة والخاصة بها المحفوظة لدى المراقب والحصول بموافقة المراقب على صورة مصدقة منها ، وأن يحصل بطلب من المحكمة على صورة مصدقة عن أي بيانات غير منشورة مقابل الرسم المنصوص عليه في الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- لكل شخص الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشركات المسجلة . اما الاطلاع على ملف الشركة المحفوظ لدى المراقب والحصول على صورة مصدقة من أي وثيقة منه فلا يتم الا بموافقة من المحكمة المختصة وتحت اشراف المراقب مقابل الرسم المقرر .

a) Each shareholder and partner in the companies registered under the provisions of this Law may peruse the information and published documents related to the company kept with the Controller and obtain with the Controller s approval a certified copy thereof He shall obtain at the request of the court a certified copy of any unpublished data in return for the fee stipulated in the regulations issued pursuant to the provisions of this Law .

b- Any person may have access to information related to registered companies. As for reviewing the company file kept with the Controller and obtaining a certified copy of any document thereof it shall not be done without the approval of the competent court and under the supervision of the Controller in return for the prescribed fee .

- المادة 275 حق المساهمين الطلب من المراقب اجراء تدقيق على اعمال الشركة بعد تقديمهم كفالة لتغطية نفقات التدقيق

تاريخ السريان 11-11-2023

أ - يجوز لمساهمين يملكون ما لا يقل عن (10%) من راسمال الشركة المساهمة العامة او الشركة المساهمة الخاصة او الشركة ذات المسؤولية المحدودة او ربع اعضاء مجلس ادارة او هيئة مديري أي منها على الاقل ، حسب مقتضى الحال ، الطلب من المراقب اجراء تدقيق على اعمال الشركة ودفاترها وللمراقب اذا اقتنع بمبررات هذا الطلب انتداب خبير او اكثر لهذه الغاية ، فاذا اظهر التدقيق وجود أي مخالفة تستوجب التحقيق فللوزير احالة الموضوع الى لجنة تحقيق من موظفي الدائرة للتحقق من تلك المخالفة ودراسة التقرير الذي اعده الخبير ولها في سياق ذلك الاطلاع على الاوراق والوثائق التي تراها ، او التدقيق

- Article 275

a) Shareholders who own at least 10% of the capital of a Public Joint Stock Company a Private Joint Stock Company or a Limited Liability Company or at least one quarter of the members of the board of directors or management board of any of them may own as the case may be Request the Controller to conduct an audit of the company', s business and books and the Controller may if he is satisfied with the justifications of this request to appoint one or more experts for this purpose Should the audit reveal the existence

مجددا في بعض الامور التي ترى ضرورة التدقيق فيها ولها حق التنسيب للمراقب في توجيه الشركة لتطبيق التوصيات الصادرة عنها او احالة الامر الى المحكمة المختصة ، حسب مقتضى الحال .

ب - 1. على طالبي التدقيق على اعمال الشركة تقديم كفالة بنكية لصالح الوزارة بالقيمة التي يحددها المراقب وذلك لتغطية نفقات التدقيق فيما اذا تبين في نتيجته ان طالبي التدقيق لم يكونوا محقين بطلبهم .

2. اذا كان من يطلب التدقيق محقا في طلبه فتتحمل الشركة نفقات التدقيق ، ويعتبر قرار المراقب بتحديد اتعاب لجان التدقيق في هذه الحالة قابلا للتنفيذ في دوائر الاجراء ويحق للشركة ان تعود بما دفعته من نفقات التدقيق وبقيمة الضرر على من يثبت ارتكابه لاي مخالفة مبينة في تقرير اللجنة .

of any violation that warrants investigation the Minister may refer the matter to an investigation committee made up of the Department’s employees to ascertain such violation and study the report prepared by the expert and it may in the course of that peruse the papers and documents it deems appropriate re-examine certain matters which it deems necessary and has the right to recommend to the Controller to direct the company to implement the recommendations issued by it or to refer the matter to the competent court as the case may be

b 1. Those requesting an audit of the business of the company must submit a bank guarantee in favor of the Ministry for the value determined by the Controller in order to cover the audit expenses should the results of the audit prove that the requesters of the audit were not justified in their request .

2. If the person requesting the audit is justified in his request the company shall bear the costs of the audit The Controller rsquo s decision to determine the remuneration of the audit committees in this case shall be considered executable at the procedures departments and the company shall have the right to recover the audit expenses paid by it and the value of the damage to whoever is proven to have committed any violation indicated in the committee rsquo s report .

- المادة 276 حق الوزير بتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة واستثناء البنوك والشركات المالية
الباب الرابع عشر - الرقابة على الشركات
تاريخ السريان 2002-07-16

- Article 276

أ - للوزير بناء على تنسيب المراقب تكليف موظفي الدائرة او أي لجنة خاصة يشكلها القيام بتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة وأعمالها ولهم في سياق القيام بذلك الاطلاع على سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها وتدقيقها في مقر الشركة كما يحق له توجيه الاستيضاحات لموظفيها ومدققي حساباتها ، ويعتبر تخلف الشركة عن الاستجابة لذلك مخالفة لأحكام هذا القانون .

ب - تستثنى البنوك وشركات التامين من احكام هذه المادة .

a) The Minister may upon a placement by the Controller instruct the employees of the Department or any special committee formed by him to audit the accounts and operations of a Public Joint Stock Company and may in the course of doing so review the records of the company books and documents and audit them at the company headquarters and may direct inquiries to its employees and auditors The failure of the company to respond thereto shall be deemed a violation of the provisions of this Law .

b - Banks and insurance companies shall be exempted from the provisions of this Article .

- المادة 277 شطب الشركة المساهمة العامة وذات المسؤولية المحدودة اذا لم تمارس اعمالها خلال سنة من تسجيلها وحق الطعن في قرار الشطب |
الباب الرابع عشر - الرقابة على الشركات
تاريخ السريان 11-11-2023

أ . اذا لم تشرع أي شركة مساهمة عامة او شركة مساهمة خاصة او شركة ذات مسؤولية محدودة في اعمالها خلال سنة من تاريخ تسجيلها ، او توقفت عن العمل لمدة لا تقل عن سنة دون سبب او مبرر مشروع ، وثبت بعد اخطارها خطيا والاعلان من قبل المراقب بصحيفة يومية محلية لمرة واحدة عن توقفها عن العمل او عدم قيامها بتقديم أي بيانات تثبت قيامها بالعمل وتصويب اوضاعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان ، يحق للوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيلها ويعلن عن هذا الشطب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين لمرة واحدة ، وتبقى مسؤولية المؤسسين او الشركاء قائمة كان الشركة لم تشطب ، ولا يمس هذا الاجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي تم شطب تسجيلها من السجل .

- Article 277

a. If a Public Joint Stock Company or a Private Joint Stock Company or a Limited Liability Company has not commenced its operations within one year from the date of its registration has stopped working for a period of at least one year without legitimate reason or justification If it is notified in writing and given a one-time notice by the controller in the local daily newspaper that it ceases to operate or fails to submit any data proving its carrying out its work and its rectification within thirty days from the date of publication of the notice The Minister may upon the recommendation of the Controller cancel its registration and such cancellation shall be

ب. لكل شخص ان يطعن في قرار الشطب خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية لدى المحكمة المختصة ، واذا اقتنعت المحكمة بان الشركة كانت تمارس اعمالها او قامت بتوفيق اوضاعها وفقا لاحكام هذا القانون خلال المدة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فتصدر قرارا باعادة تسجيلها وتعتبر الشركة عندئذ كانها لم تشطب ويظل وجودها مستمرا بعد فرض الغرامة المقررة عليها بموجب احكام هذا القانون ودفع الرسوم والمصاريف المستحقة عليها ، وترسل المحكمة نسخة من هذا القرار الى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية محلية واحدة على الاقل على نفقة الشركة .

announced in the Official Gazette and in two local daily newspapers for one time The liability of the founders or the partners shall remain in effect as long as the company has not been written off This procedure shall not affect the jurisdiction of the court to liquidate the company whose registration has been struck off the register .

b. Any person may appeal the delisting decision within three months from the date of publication of the notice in the Official Gazette at the competent court If the court is satisfied that the company was carrying on its business or has normalized its situation in accordance with the provisions of this Law during the period referred to in paragraph (a) of this Article it shall issue a decision to re-register the company at that time and the company shall be considered as if it has not been written off and its existence will continue after imposing the prescribed fine on it pursuant to the provisions of this Law pay the fees and charges due thereon and The court shall send a copy of this decision to the Controller for execution and publication of its summary in the Official Gazette and at least one local daily newspaper at the expense of the company .

- المادة 278 افعال الاشخاص المعاقب عليها بالحبس من سنة اللى ثلاث سنواتوبالغرامة من الف الى عشرة الاف دينار
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

أ - يعاقب كل شخص يرتكب أيا من الأفعال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار :

- Article 278

a- Any person who commits any of the following acts shall be punished by imprisonment from one to three years and a

1 - اصدار الأسهم أو شهاداتها أو القيام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل تصديق النظام الأساسي للشركة والموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأسمالها المصرح به قبل الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية .

2 - اجراء اكتتابات صورية للأسهم أو قبول الاكتتابات فيها بصورة وهمية أو غير حقيقية لشركات غير قائمة أو غير حقيقية .

3 - اصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون .

4 - تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس ادارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والأدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وايضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد اخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة .

5 - توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية .

ب - تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المتدخل في الجرائم المبينة فيها والمحرض عليها .

fine of not less than one thousand Dinars and not exceeding ten thousand Dinars:

1 issue shares or their certificates or deliver them to their owners or offer them for trading before ratifying the articles of association of the company and approving its incorporation or permitting the company to increase its authorized capital before announcing the same in the Official Gazette .

2 making fictitious subscriptions to shares or accepting fictitious or fictitious subscriptions for non existing or unreal companies .

3- Issuing loan bonds and offering them for circulation in violation of the provisions of this Law

4- regulate the balance sheet and profit and loss accounts of any company in a manner that does not conform to reality or include in the report of its board of directors or the report of its auditors incorrect data and provide to its general assembly incorrect information or conceal information and explanations required by law with a view to concealing the true state of the company from the shareholders or concerned parties .

5 - Distribution of profits that are fictitious or not in conformity with the real state of the company .

b- The penalties provided for in paragraph (a) of this Article shall be applied to the intervening and instigator of the crimes stated therein.

- المادة 279 عقوبة الشركات المساهمة العامة والتوصية بالاسهم والمحدودة المسؤولية اذا ارتكبت مخالفة لاحكام هذا القانون
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 11-11-2023

أ - إذا ارتكبت الشركة المساهمة العامة أو الشركة المحدودة المسؤولية او المساهمة الخاصة مخالفة لأحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع أبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة وجهاً لذلك .

ب - إذا ظهر أن أياً من الشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لم تحفظ دفاتر حسابات منظمة قبل تصفيتها يعتبر مديرها ومدقق حساباتها قد ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة .

ج - مع عدم الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها قانون اخر يعاقب بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تتجاوز عشرة الاف دينار كل من يمتنع عمدا عن تمكين مدققي الحسابات او الاشخاص المكلفين من قبل الوزير او المراقب ، بالقيام بواجباتهم المحددة بموجب هذا القانون او الاطلاع على دفاترها ووثائقها او يمتنع عن تقديم المعلومات والايضاحات اللازمة لهم .

د- يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من المادة (273 مكرر) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تتجاوز عشرين ألف دينار أو بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بكلتا هاتين العقوبتين .

- Article 279

a- If a Public Shareholding Company Limited Liability Company or a Private Joint Stock Company commits a violation of the provisions of this Law a fine of not less than one thousand Dinars and not more than ten thousand Dinars shall be imposed and the violating act shall be nullified if the court deems it justified

b- If it appears that any of the companies stipulated in paragraph (a) of this Article has not kept proper books of accounts prior to its liquidation the manager and auditor of the companies shall be deemed to have committed an offense punishable by imprisonment for a period not less than one month and not exceeding one year

c) Without prejudice to any more severe penalty provided for by any other law a fine of not less than one thousand dinars and not more than ten thousand dinars shall be imposed on whoever deliberately refrains from empowering the auditors or the persons designated by the Minister or the Controller perform their duties under this Law or peruse its books and documents or refrain from providing them with the information and clarifications required

d- Whoever violates the provisions of paragraph (a) of Article 273 bis of this Law shall be punished by a fine of not less than

two thousand Dinars and not exceeding twenty thousand Dinars or by imprisonment for a period not exceeding one year or by both penalties.

- Article 280

The auditor shall be deemed to be the auditor Whoever violates the provisions of this Law by submitting reports or statements that are not in accordance with the reality of the accounts of the company he audited commits an offense and shall be punished by imprisonment for a period of not less than six months and not exceeding three years or a fine of not less than one thousand Dinars or by both penalties The conduct prescribed by the applicable Laws of the Profession

- المادة 280 عقوبة مدقق الحسابات الذي يخالف احكام هذا القانون
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

يعتبر مدقق الحسابات ، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرما ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو بكلتا العقوبتين ولا يحول ذلك دون تعرضه للعقوبات المسلكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة المعمول بها .

- Article 281

Any General Partner in any General Partnership or in a Simple Commandite Company who fails to make any urgent change to the Memorandum of Association of the company shall be penalized with a fine of one Dinar for each day during which the violation persists after the lapse of one month from the date of such change

- المادة 281 عقوبة الشركاء في شركات التضامن والتوصية البسيطة تخلفوا عن اجراء اي تغيير طارئ على عقد الشركة
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

يعاقب كل شريك متضامن في أي شركة تضامن أو شركة التوصية البسيطة تخلف عن اجراء أي تغيير طارىء على عقد الشركة بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل يوم استمرت فيه المخالفة بعد انقضاء شهر من تاريخ حدوث هذا التغيير .

- Article 282

- المادة 282 عقوبة مخالفة احكام القانون
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاه لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار و لا تزيد على ألف دينار .

Any violation of any provision of this Law or any regulation or order issued pursuant thereto for which the Law does not provide for a special penalty The perpetrator shall be punished by a fine of not less than one hundred Dinars and not exceeding one thousand Dinars .

- المادة 283 احكام ختامية
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 2023-11-11

أ - يكون للمراقب ولموظفي الدائرة المفوضين خطيا من قبله حق الاطلاع على جميع سجلات الشركة ودفاترها ووثائقها ، كما يكون لهم حق الحصول على نسخ من تلك السجلات والدفاتر والوثائق لغايات تمكينهم من القيام باعمالهم وفق احكام هذا القانون ، وعلى السلطات الرسمية المختصة ومسؤولي وموظفي الشركات تقديم المساعدة اللازمة لهذه الغاية .

ب ـ يتولى وكيـل عـام إدارة قضايا الدولة تمثيـل الـوزير او المراقـب او الدائرة امام المحاكم في القضايا الحقوقية التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتي يكون أي منهم طرفا فيها، كما يجوز للوزير بموافقة مجلس الوزراء تعيين محام لغايات هذه الفقرة.

- Article 283

a) The Controller and the employees of the Department authorized in writing by him shall have the right to access all the records of the company books and documents They shall also have the right to obtain copies of such records books and documents for the purpose of enabling them to carry out their duties in accordance with the provisions of this Law The competent official authorities and the officials and employees of the companies shall provide the necessary assistance for this purpose .

b) The Public Prosecutor for the Administration of State Cases shall represent the Minister the Comptroller or the Department before the courts in human rights cases arising from the application of the provisions of this Law and the regulations issued pursuant thereto to which any of them is a party The Minister may also with the approval of the Council of Ministers appoint a lawyer for the purposes of this paragraph .

- المادة 284 احكام ختامية
تاريخ السريان 2023-11-11

- Article 284

أ - تعطى القضايا الحقوقية والجزائية المتعلقة بالشركات والناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون صفة الاستعجال لدى المحاكم المختصة .

ب- يجري تبليغ أي كتاب او قرار او اشعار صادر عن الوزير او المراقب وفق هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الى الشخص المعني اما بتسليمه له شخصيا او لمن يمثله قانونا او بارساله في البريد المسجل الى اخر عنوان له محفوظ في ملفات الدائرة أو بالوسائل الالكترونيـة عـلـى الـعنـوان المحفـوظ لـديها .

ج - يعتبر كل كتاب او قرار او اشعار ارسل بمقتضى هذه المادة انه قد سلم حسب الاصول الى الشخص المرسل له ويعتبر انه قد تم تبليغه فيما لو رفض ذلك الشخص تسلمه .

د - اذا تم تبليغ الورقة الى الشخص المعني بواسطة البريد المسجل فيعتبر انه قد تم تبليغه بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ ارسالها اذا كان هذا الشخص مقيما داخل المملكة او ثلاثين يوما على تاريخ ارسالها اذا كان الشخص مقيما خارج المملكة ، ويكفي لاثبات وقوع التبليغ ان يقام الدليل على ان الورقة المبلغة قد ارسلت في البريد على العنوان المشار اليه في الفقرة (ب) من هذه المادة .

ه- اذا تعذر التبليغ وفقا لاحكام الفقرات (ب) و (ج) و (د) من هذه المادة فيتم اجراء التبليغ بالنشر لمرتين على الاقل في صحيفتين محليتين يوميتين ، وتكون اجور النشر على نفقة الشخص المعني او الشركة ذات العلاقة وفقا لما يقرره المراقب ، ويعتبر هذا النشر تبليغا قانونيا من جميع الوجوه .

a- Civil and criminal cases related to companies arising from the application of the provisions of this Law shall be given urgent status before the competent courts

b- Any letter issued by the Minister or the Controller in accordance with this Law and the regulations and instructions issued pursuant thereto shall be served to the concerned person either by delivering it to him in person or to his legal representative or by sending it by registered mail to his last address kept in the files of the Department or by electronic means at the address preserved

c Any letter resolution or notice sent pursuant to this Article shall be deemed to have been duly delivered to the person to whom it is sent and shall be deemed to have been served had that person refused to receive it

d If the note is served to the concerned person by registered mail it shall be deemed to have been served fifteen days after the date of dispatch if such person resides in the Kingdom or thirty days from the date of dispatch if the person resides outside the Kingdom It shall suffice to establish the occurrence of the service by establishing the evidence that the notified paper was sent by post to the address referred to in paragraph (b) of this Article.

If the notification is not possible in accordance with the provisions of paragraphs (b) (c) and (d) of this Article the notification shall be made by publication at least twice in two local daily newspapers Publication fees shall be at

the expense of the concerned person or the related company as determined by the Controller Such publication shall be deemed legal notification in all respects .

- المادة 285 احكام ختامية
تاريخ السريان 11-11-2023
الباب الخامس عشر - العقوبات

أـ دون الإخـلال بأحكـام التصـفية الإجباريـة المنصـوص عليهـا في هذا القانون وقانون الإعسار، اذا تخلفت شركة عن توفيـق أوضاعها وفقا لأحكام القانون أو اذا تبين للمراقب انه لم يعد لها مقـر او أنـهـا قـد توقفـت عـن ممارسة أعمالهـا أو عـن قيامها بالواجبات المفروضة عليها بحكم هذا القانون او انقضت مدة تزيد على ستة أشهر دون ان تنتخب الهيئة العامة للشركة مديرا لها او هيئة مديرين او مجلس إدارة حسبما يقتضيه نظامها الداخلي فعلى المراقـب انـذار الشركة بالاعلان على الموقع الالكتروني للدائرة بقيـدهـا فـي سـجل الشركات الموقوفـة بـعـد مـرور شـهر على تاريخ الانذار، وفي هذه الحالة يمتنع على الشركة القيـام بـاي تصرفات أو أعمـال، كمـا يفقـد مـديرها أو هيئـة مـديريها او مجلس إدارتها جميع صلاحياتهم، إلا أن ذلك لا يمنع من تقرير استمرار عمـل الشـركة واستمرار تسجيلها لمصلحة الغيـر او من تقرير وقف عمل تلك الشركة وقيدها في سجل الشركات الموقوفة لمصلحة الغير ، وفي كل الأحوال يعتبر رئيس مجلس ادارة الشركة أو رئيس هيئة المديرين او مدير الشركة متضامنا مع الشركة في تحمل أي ضرر قد يلحق بالغير.

ب - يجوز للمراقب من اجل تمكين الشركة من متابعة اعمالها وانشطتها ان يقرر اعادة نقل الشركة من سجل الشركات الموقوفة الى سجل الشركات العاملة بناء على طلب الشركة اذا تبين له بانها قد قامت بتوفيق اوضاعها وفقا لاحكام هذا القانون .

ج - اذا استمر قيد الشركة في سجل الشركات الموقوفة لمدة تزيد على سنة دون ان تقوم الشركة او الشركاء فيها

- Article 285

without prejudice to the provisions of compulsory liquidation provided for in this Law and the Insolvency Law If a company fails to adjust its situation in accordance with the provisions of this Law or if it becomes evident to the Controller that it no longer has a domicile or that it has ceased to perform its operations or perform the duties imposed on it by virtue of this Law or if a period of more than six months has elapsed without the general assembly of the company electing a manager or a board of directors or a board of directors as required by its bylaws the controller shall notify the company of the announcement on the DLD website of its entry in the Suspended Companies Register one month after the date of the notice In such a case the Company shall not undertake any acts or acts its director or its managing board or its board of directors shall also lose all their powers However this shall not preclude deciding the continuation of the work of the company and its continued registration for the benefit of third parties or deciding to stop the work of that company and register it in the Register of Endowed Companies for the benefit of third parties In all cases the chairman of the board of directors or the

بالاعمال والاجراءات المطلوبة لاعادة قيدها في سجل الشركات العاملة وفقا لاحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، فعلـى المراقـب شـطب تسجيلها على أن تبقى مسؤولية الشركاء والمساهمين وأعضاء هيئة المديرين ومجالس الإدارة قائمة ولا يمس هذا الاجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي تم شطب تسجيلها من السجل .

chairman of the board of managers or the manager of the company shall be deemed jointly liable with the company to bear any damage that may be incurred by third parties .

b - In order to enable the company to continue its business and activities the Controller may decide to re - transfer the company from the Suspended Companies Register to the Operating Companies Register at the company s request if it appears to him that it has reconciled its statuses in accordance with the provisions of this Law .

c- If the registration of the company in the Suspended Companies Register continues for more than one year without the company or its partners taking the required actions and procedures for re-registration in the Operating Companies Register in accordance with the provisions of paragraph (b) of this Article the Controller shall delist its registration provided that the partners and shareholders remain liable The members of the Board of Directors and the Board of Directors shall exist and this procedure shall not prejudice the jurisdiction of the Court to liquidate the company whose registration has been struck off the register.

- المادة 286 احكام ختامية تاريخ السريان 1997-06-14
الباب الخامس عشر - العقوبات

أ - تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة وفق أحكامه .

- Article 286

a- All companies registered pursuant to the Laws in force prior to the entry into force of this Law shall be deemed existing as if they had been registered in accordance with the provisions hereof

ب - على الشركات القائمة بتاريخ نفاذ هذا القانون توفيق أوضاعها واجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وذلك دون الحاجة إلى دعوة هيئاتها العامة لإقرار هذه التعديلات .

b) Companies existing on the date of the entry into force of this Law shall adjust their positions and make the necessary amendments to their articles of incorporation and articles of association within a period not exceeding one year from the date of entry into force of this Law This without the need to invite its public bodies to approve these amendments .

- المادة 287 صلاحيات اصدار الانظمة
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بما يلي :-

أ - تحديد الرسوم التي يجب استيفاؤها في تطبيق أحكام هذا القانون .

ب - تنظيم النماذج الخاصة بعقد التأسيس والوثائق الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

ج - للوزير تفويض بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى المراقب ، وللمراقب تفويض أي من صلاحياته إلى أي من موظفي مديرية مراقبة الشركات في الوزارة على أن تكون الصلاحية محددة بصورة خطية .

- Article 287

The Council of Ministers may issue the regulations necessary for the implementation of the provisions of this Law particularly those related to the following

a - determine the fees that must be collected in the implementation of the provisions of this Law .

b Regulating the forms of the Memorandum of Association and other documents provided for in this Law .

c) The Minister may delegate some of his powers stipulated in this Law to the Controller The Controller may delegate any of his powers to any employee of the Companies Control Directorate at the Ministry provided that such authority is specified in writing .

- المادة 288 الالغاءات
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 14-06-1997

- Article 288

The Companies Law No. 12 of 1964 and the amendments thereto shall be repealed as shall

يلغى قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 والتعديلات التي أدخلت عليه كما تلغى نصوص وأحكام أي تشريعات أخرى تتعارض مع أحكام القانون .

the provisions and provisions of any other legislation inconsistent with the provisions of the Law .

- المادة 289 المكلفون بتنفيذ احكام القانون
الباب الخامس عشر - العقوبات
تاريخ السريان 1997-06-14

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- Article 289

The Prime Minister and the Ministers are charged with implementing the provisions of this Law .

المنشور في العدد 4204 على الصفحة 2038 بتاريخ**قانون رقم 22 لسنة 1997 (قانون الشركات لسنة 1997) وتعديلاته**
قانون مؤقت معدل رقم 4 لسنة 2002 (قانون الشركات المؤقت المعدلب1997-05-15 والساري بتاريخ 1997-06-14 المعدل
قانون مؤقتبالمنشور في العدد 4533 على الصفحة 373 بتاريخ 2002-02-17 والساري بتاريخ 2002-02-17 المعدل **لسنة 2002)**
المنشور في العدد 4556 على الصفحة 3319 بتاريخ**معدل رقم 40 لسنة 2002 (قانون الشركات المؤقت المعدل لسنة 2002)**
قانون مؤقت معدل رقم 74 لسنة 2002 (قانون الشركات المؤقت المعدلب2002-07-16 والساري بتاريخ 2002-07-16 المعدل
قانون معدل رقمبالمنشور في العدد 4577 على الصفحة 6204 بتاريخ 2002-12-23 والساري بتاريخ 2002-12-23 المعدل **لسنة 2002)**
المنشور في العدد 4589 على الصفحة 1201 بتاريخ 2003-03-16 والساري**17 لسنة 2003 (قانون الشركات المعدل لسنة 2003)**
اصبح دائما بموجب إعلان صادر سنداً للمادة 94 من الدستور المنشور في العدد 5499 على الصفحة 505 بتاريخ] بتاريخ 2003-03-16
المنشور في العدد 4790 على**قانون معدل رقم 57 لسنة 2006 (قانون الشركات المعدل لسنة 2006) ب** المعدل [2018-02-01
قانون معدل رقم 35 لسنة 2008 (قانون الشركاتبالصفحة 4271 بتاريخ 2006-11-01 والساري بتاريخ 2006-11-01 المعدل
قانونبالمنشور في العدد 4919 على الصفحة 3038 بتاريخ 2008-07-23 والساري بتاريخ 2008-07-23 المعدل **المعدل لسنة 2008)**
المنشور في العدد 5059 على الصفحة**مؤقت معدل رقم 35 لسنة 2010 (قانون معدل لقانون الشركات / مؤقت لسنة 2010)**
قانون معدل رقم 34 لسنة 2017 (قانون معدل لقانونب5567 بتاريخ 2010-09-30 والساري بتاريخ 2010-09-30 المعدل
قانونبالمنشور في العدد 5481 على الصفحة 5641 بتاريخ 2017-09-17 والساري بتاريخ 2017-10-17 المعدل **الشركات لسنة 2017)**
المنشور في العدد 5520 على الصفحة 3845 بتاريخ**معدل رقم 30 لسنة 2018 (قانون معدل لقانون الشركات لسنة 2018)**
قانون معدل رقم 17 لسنة 2021 (قانون معدل لقانون الشركات لسنةب2018-06-14 والساري بتاريخ 2018-06-14 المعدل
قانون معدل رقم 19بالمنشور في العدد 5724 على الصفحة 2375 بتاريخ 2021-06-16 والساري بتاريخ 2021-06-16 المعدل **(2021**
المنشور في العدد 5743 على الصفحة 3784 بتاريخ 2021-09-16 والساري**لسنة 2021 (قانون معدل لقانون الشركات لسنة 2021)**
المنشور في العدد**قانون معدل رقم 20 لسنة 2023 (قانون معدل لقانون الشركات لسنة 2023) ب**بتاريخ 2021-10-16 المعدل
5874 على الصفحة 3627 بتاريخ 2023-08-13 والساري بتاريخ 2023-11-11
والمشار إليه هنا وفيما بعد بالاسم المختصر قانون رقم 22 لسنة 1997 (قانون الشركات لسنة 1997) وتعديلاته